

المياه في الشرق الأوسط

الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات

حبيب عائب

إهـــــــداء٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش

القاهرة


المياه في الشرق الأوسط
الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات

● مطبوعات مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية ●

رئيس التحرير
نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير
ضياء رشوان

المدير الفنى
السيد عزمى

خطوط
حامد العويضى

ش الجلاء ت : ٥٧٨٦٠٣٧



المياه في الشرق الأوسط

الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات

حبيب عائب





تقديم

كثرت فى السنوات الأخيرة الكتب والدراسات عن موضوع المياه فى الشرق الأوسط وهذا العدد الهائل إذ دلّ على شىء فهو يدلّ أولاً على مدى أهمية هذه المسألة كعنصر أساسى فى الخريطة الجيوسياسية لهذا الجزء من العالم. كما أنه يدل على نظرتنا نحن - كمواطنين عاديين وباحثين وأصحاب نفوذ أو سلطة صحفية أو سياسية .... ألخ.. لهذه الخريطة وطريقة قراءتنا لها.

ويمكننا أن نقسّم هذا الكم الهائل من الكتابات إلى ثلاث أقسام بحسب مصادرها.

١) الكتابات الأجنبية (الأوروبية والأمريكية تحديداً)

ويغلب عليها التأكيد على حتمية حروب المياه إذا استحال الاتفاق على توزيع الموارد المائية بين كل شعوب المنطقة. ومن بين هذه الكتابات تلك التى تعتبر أن كل الصراع العربى الإسرائيلى مجرّد صراع دائم على إدارة وتوزيع المياه المشتركة من دجلة والفرات إلى النيل مرورا بالأردن والليطانى. وهو ما ينطوى بطبيعة الحال على قلب متعمد أو عفوى أو متجاهل لحقائق التاريخ ليس تاريخ المنطقة فحسب بل التاريخ الحديث لكل أنحاء العالم تقريبا وخاصة الأحداث التى حدثت قبل وخلال الحرب الباردة.

٢) الكتابات الإسرائيلية

ويركز هذا الاتجاه علي عنصرين أساسيين: حق اسرائيل التاريخى والأبدى فى مياه المنطقة وحتمية توزيعها بطريقة تفى باحتياجات اسرائيل حاضرا ومستقبلا بعيدا عن أى ضغوط سياسية أو عسكرية.

وفى الحقيقة إن «حتمية حرب المياه» التى يتبناها الآن أغلب الدارسين ومن بينهم للأسف العرب قد تكونت أولا فى اسرائيل وهى تعبر تعبيرا واضحا عن نظرتها إلى المستقبل المائى للمنطقة والتى يمكن تلخيصه بمعادلة «المياه أو الحرب» وفى هذا تهديد واضح لجيرانها

العرب وأن شروط السلام لن تقتصر على تقسيم الأراضي المتنازع عليها والأمن العسكرى الإسرائيلى فحسب بل ستشتمل أيضا على الأمن المائى الإسرائيلى. وفى اعتقادى أن تبنّى هذه المعادلة من طرف العرب يعدّ خطأً كبيرا لأنه فى الحقيقة يعنى قبولاً ضمنيًا بالشروط الإسرائيلية للسلام وخاصّة تلك التى تتعلق بالمياه. والأغرب أنه من بين من تبنّوا فكرة «حتمية حرب المياه» كثير من العرب الذين لم يؤمنوا ولم يقبلوا أبدا «باطروحات السلام مع إسرائيل».

٣) الكتابات العربيّة

ويغلب على هذه الكتابات ثلاث اتجاهات:

- حتمية حرب المياه المشار إليها آنفا.
- الرفض الكامل لأى حق اسرائيلى فى «المياه العربية» والمطالبة بالتصدى لرغبة دول الجوار الجغرافى التى تنبع منها أكبر الأنهار «العربية» كتركيا وأثيوبيا فى الادارة الكاملة أو المشتركة لمياه المنطقة.
- القبول بفكرة ادارة توزيع المياه بين كل شعوب المنطقة بما فيها اسرائيل ودول الجوار الجغرافى. وهذا فى الحقيقة اتجاه جديد مرتبط بفكرة السوق الشرق أوسطية التى ينظر لها البعض فى الدول العربية وخارجها وكأن السلام العادل قد قام وأصبح أمرا واقعا.

لم أشأ بهذا الكتاب الجدال مع أى من هذه الاتجاهات والمصادر المختلفة، بل مجرد قراءة جديدة للخريطة الجيوسياسية والهيدروسياسية للمنطقة لعلها تساعد القارىء فى فهم الحاضر واستشراف المستقبل.

ومن موقعى كجغرافى عربى حاولت بقدر الإمكان ألا يكون هذا العمل مجرد خطاب سياسى نضالى بل دراسة علمية لخريطتنا المائية والسياسية التى يعاد رسم حدودها بخطوات متسارعة وفى اتجاهات قد لاتخدم مصالح المواطن العربى.

وقد أسست هيكل هذه الدراسة على بعض الأفكار الأساسية أعرض منها الأهم فى إيجاز فيما يلى : ـ

١ ـ إن مشكلة المياه فى المنطقة ليست مشكلة ندوة أو جفاف مستديم بل هى مشكلة

توزيع جغرافى للموارد والحدود والشعوب.

٢ - إن الصراع العربي الإسرائيلى ليس صراع على المياه بل صراع على السيادة والوجود وحق تقرير المصير ومركزه فلسطين المحتلة بأرضها ومياهها وسكانها وكل مواردها الأخرى.

٣ - إذا كان الصراع على الموارد المائية حقيقى ومتداخل مع بعض عناصر الصراعات الأخرى فإن حروب المياه فى الشرق الأوسط لن تكون حتمية إلا إذا استثنينا بعض النزاعات المحلية. ويكفينى هنا أن أسأل أين وبين من ستقوم حرب المياه التى يتنبأ بها البعض؟

٤ - إن أى سلام لا يأخذ بعين الاعتبار السيادة على المياه - تماما كالسيادة على الأرض - سيبقى سلاما ناقصا ومنقوصا ولن يولد إلا مزيدا من التبعية وعدم الاستقرار.

من ناحية أخرى هذا الكتاب هو أيضا رسالة بسيطة موجهة للجغرافيين فى وطننا العربى، كدعوة متواضعة للخروج من كواليس الجغرافية الطبيعية والمدرسية القديمة والاهتمام بما يشكل حاضر ومستقبل الإنسان العربى. فالمياه، والحدود ، الصراعات والحروب كلها ذات أبعاد جغرافية ولاتقل قيمة عن التوزيع الأفقى أو العمودى للطبيعة والبشر والموارد الاقتصادية التى تُعد من المباحث التقليدية لعمل الجماعة الجغرافية العربية ... إلخ.

ونحن نعيش فترة من أهم مراحل رسم الخريطة العربية ولايمكن أن يتصور أحد أن يبقى الجغرافى مجرد مشاهد على أحداث الطبيعة والبشر.

القاهرة يوليو ١٩٩٦

مقدمة

الماء : أهم ثروة طبيعية فى الشرق الأوسط !

عندما يجرى الحديث عن موارد الشرق الأوسط الهيدروليكية، يميل الاتجاه فى الكثير من الأحوال إلى الإشارة إلى المثل النمطى للمناطق الجغرافية التى تتميز أولا بالنقص المائى المزمن، وهذا ليس خطأ فى حد ذاته غير أنه يتعين معالجة القضية من منظور نسبى وتوضيح المقصود. فما هى المسألة بالضبط؟ أى منطقة يدور الحديث عنها عندما يشار إلى الشرق الأوسط؟ وأخيرا بأى المقاييس يجرى التفكير عندما يتم اصدار أحكام تبدو وكأنها حاسمة ونهائية؟

فهل يكون حوض نهر الفرات مثلا نموذجا لمجرى ماء جاف؟ وهل انحسرت مياه النيل مثلا حتى لم يعد ذلك النهر المهيب والسخى كما كان من قبل؟ وهل تلاشت مثلا آخر معالم مجرى نهر الأردن حتى لا يظل إلا أحد الأساطير العديدة المميزة لتلك الأراضى «الموعودة»؟

يشكل الشرق الأوسط جزءا من ذلك الشريط الصحراوى الشاسع الأطراف، والممتد من الشواطىء الأطلسية لأفريقيا الغربية حتى صحارى آسيا الوسطى الباردة وهذا الشريط القحل الذى يعتبر أعرض أشرطة الكرة الأرضية، لا تقطعه إلا عرضا مناطق أرطب، على طول سواحل البحر الأبيض المتوسط بشمال إفريقيا (فيما عدا مصر وليبيا)، وفوق جبال لبنان وفلسطين/ إسرائيل، وجبال اليمن، وأخيرا على الخطوط الأولى لسلسلة جبال الهيمالايا (طورس وزاجروس). ففى هذه المناطق يمكن أن تكون معدلات سقوط الأمطار غزيرة وتتراوح فى المتوسط بين ٥٠٠ و ٧٠٠ م.م. فى العام(١). وتتجاوز أحيانا الألف م.م. فى السنة. غير

أن هذه الهواطل ليس لها بصفة عامة سوى أثر محدود نظرا لتركزها خلال موسم الشتاء (اكتوبر، فبراير). ويثير هذا التركيز كلا من مشكلة الحفاظ على تلك المياه ومكافحة عواقب الجفاف الذى يحل على المنطقة طوال بقية السنة، فى الوقت الذى يبلغ فيه التبخر معدلات تقترب على نحو ظاهر من متوسطات معدلات سقوط الأمطار. ويؤدي عدم انتظام معدلات سقوط الأمطار إلى عدم إنتظام الفيضانات السنوية للأنهار وتزويد الطبقات الجوفية بالمياه.

ولذا فإن التجمعات السكانية الكبيرة فى تلك الصحراء الكبرى لا ترتكز حيثما يسقط أكبر قدر من الأمطار، ولكن بالأحرى على جانبى الأنهار التى تتيح إمكانية توافر رى دائم بفضل مختلف المنشآت الهيدروليكية القديمة والأحدث عهدا، مما يهيىء الفرصة لتنظيم دورات زراعية على مدى السنة (٢).

وإذا كان تجمع البشر وتركزهم على طول الأودية يدل على عدم المضيافية الهيدروليكية لبقية المنطقة، فهو يفسر أيضا الاهتمام الخاص والمتزايد الذى تكتسبه الأنهار فى هذا الجزء من العالم.

ويوجد فى هذا الشريط الصحراوى، وبالأخص فى الشرق الأوسط، نوعان من الواحات (٣). النوع الأول تغذيه مصادر مياه جوفية، وهو لا يشمل بالتالى إلا بضع عشرات الآلاف من الأفراد، أو مئات الالاف أحيانا. أما النوع الثانى من الواحات فقد يبلغ حجما هائلا لأن أكبرها يتمثل فى وادى النيل الذى يمتد إلى ما يربو على ثلاثة آلاف من الكيلو مترات، من جنوب السودان حتى البحر الأبيض المتوسط. أما الواحتان النهريتان الأخريان، فهما أكثر تواضعا، وهما وادى دجلة والفرات من جهة ووادى نهر الأردن من جهة أخرى. وعلى عكس الواحات المعتمدة على المنابع، جذبت الواحات «النهرية» أعدادا كبيرة من السكان، بكثافة شديدة أحيانا : أكثر من ٨٠ مليون نسمة على طول نهر النيل (فى مصر والسودان) ، وما لايقل عن ٤٠ مليونا فى وادى دجلة والفرات (سوريا والعراق)، وأخيراً ما لايقل عن ١٥ مليون نسمه حول مجرى نهر الأردن (الأردن، إسرائيل، فلسطين، سوريا، لبنان). وللتوضيح، كى نتجنب أى سوء فهم فإن هؤلاء الخمسة عشر مليون نسمة لايعيشون جميعا على ضفتى النهر.

تلك هى الأحواض الهيدروليكية الثلاثة الكبرى فى الشرق الأوسط. وهى توفر فى المتوسط ما يتراوح بين ١٦٠ و ٢٠٠ مليار متر مكعب من المياه فى السنة حسب طرق الباحثين والمراقبين. وسنتعرض فيما بعد لمشاكل التقدير الشائكة لإسهامات الأنهار التى تعانى فى آن واحد من التنافس بين المستهلكين ومن تعقد النزاعات القائمة بينهم التى تحول الماء إلى سلاح فعال فى الكثير من الأحوال. ولو قسمنا هذا الماء على العدد المقدر من سكان الوديان الثلاثة لوجدنا أن الوضع يتيح للفرد الواحد قدرا من الموارد الهيدروليكية يبلغ ١٨٠٠ متر مكعب فى السنة.(٤) وهو كم يتجاوز إلى حد كبير خط الوفرة الذى حددته المنظمات الدولية، ومن بينها منظمة الصحة العالمية.(٥)

ويعادل هذا المتوسط أكثر من مرة ونصف كمية الماء المتوافرة للفرد فى مصر الذى يدور حول ١٠٠٠ متر مكعب للفرد سنويا. والاستشهاد بمصر وبالنيل مهم. فمصر بلد تعرف بدقة موارده المائية وعدد سكانه وهو : ٦١ مليار متر مكعب فى السنة من بينها ٥٥,٥ مليار مصدرها النيل،(٦) لعدد من السكان يبلغ حوالى ٦٠ مليونا من الأفراد. فهذا البلد الذى اعتبره هيرودوت «هبة النيل» لم يشهد جفافا أو فيضانا واحدا منذ عام ١٩٦٤ الذى تم فيه ملء خزان السد العالى فى أسوان، حتى وإن كانت هناك حقا تهديدات جادة بأن يكون هناك نقص. بل أنه يوجد على ضفاف النيل فى مصر عدم وعى كامل يتجسد فى استهلاك قياسى يتفق مع متوسطات المناطق المدارية لا الصحراوية، وهو ٨ آلاف متر مكعب للهكتار الواحد فى السنة بينما لا يلزم أبدا أراضى الوادى الأشد احتياجا أكثر فى ٤٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ متر مكعب للهكتار.

من أين يأتى إذن ذلك التصور المرتبط بالشرق الأوسط باعتباره منطقة جفاف مزمن ونقصا عاما؟

هناك أربعة عناصر للإجابة: قراءة خاطئة لخريطة المنطقة؛ ومعرفة قاصرة (إعلام) بالمعطيات الهيدرولوجية الاقليمية؛ ونوع من الدرامية المتعمدة بخصوص المعطيات المحلية؛ وأخيرا تواجد مناطق يغلب فيها الجفاف المزمن والنقص الهيدروليكى على الأوضاع الجغرافية وذلك إذا اعتبرنا المقاييس الكبيرة المتعلقة بالمساحة الصغيرة نسبيا(٧) ولنضف إلى ذلك فورا أن أصحاب الأصوات المرتفعة المنذرة بالكوارث السكانية والبيئية يجدون فى ذلك حجة لها

وزنها للترويج لوجهات نظرهم، علما بأن المعطيات لا تقدم ولا تتم تعبئتها إلا بأسلوب انتقائى.

ويكفى للتخلص من تلك الفكرة المسبقة حول نقص الماء التام والمزمن فى منطقة الشرق الأوسط، أن نعيد قراءة خريطة المنطقة وأن ننصرف إلى لعبة مقاييس الرسم هذه المسلية حقا. فالخريطة بمقياس رسم صغير للغاية والتى تشمل المنطقة بأكملها تبين لنا، كما سبق أن قلت، مساحة كبيرة صفراء ـ صحراء، تتخللها نقاط خضراء تمثل الأنهار أو الواحات. ولكن إذا راق لنا أن نتأمل مجموعة من الخرائط بمقاييس رسم كبيرة للغاية، فسنجد أن بعضها أصفر والبعض الآخر أخضر بقدر أكبر، وهذا يتوقف على مشاهدتنا لخريطة غزة أو أريحا، وخريطة الشُهَبْ السورية أو الجزيرة السودانية !

والمشكلة الأخرى التى أشرت إليها آنفا تتعلق بما أسميه «معركة» الأرقام. وكلمة «معركة» لا يقصد بها التعبير البلاغى، ولكن لتوضيح مدى صعوبة تحديد مقدار الموارد المائية خاصة على الصعيد المحلى، ولكى نبين أن المعلومات الهيدروليكية شأنها شأن المعلومات الجغرافية تشكل أدوات عسكرية غاية الأهمية، يحسن الحفاظ على سريتها.

ولا تفقد الأرقام أهميتها حتى فى ظل السلام، وتزداد أهميتها بشكل خاص أثناء المفاوضات حول السلام. فمن المهم بالنسبة لكل طرف فى النزاع أن يؤكد على الأرقام التى تكون فى صالحه فى حالات التقاسم. والدولة التى يوجد بها أعلى النهر تميل غالبا إلى التقليل من متوسط إيراد النهر لكى تحد مما تصرفه نحو أسفل النهر(٨) وعلى النقيض من ذلك، فإن الدولة التى يوجد بها أسفل النهر ستميل إلى تضخيم أرقام استهلاك دول أعلى النهر والحد بالتالى من حجم الماء الذى سيتدفق عندها. وفى حالة نهر الأردن هناك على الأقل ثلاثة مصادر مختلفة للمعلومات الهيدرولوجية وتعنى الهيئات السورية والأردنية والإسرائيلية المتخصصة ويحرص كل طرف على عدم الإعلان عن المعطيات الحقيقية ويقدم نسخة معدلة وفقا لمصالحه الخاصة.

وبوسع الباحثين أن يتبنوا معطيات هذا الطرف أو ذاك، أو اعتماد الأرقام التى ساقها مؤلفون آخرون بالكامل، أو أن يقدموا أرقاماً «جديدة» بقدر أكثر أو أقل من الموضوعية، مع

احتمالات الوقوع فى أخطاء نتيجة لعدم التمكن من استخدام الأدوات الإحصائية، وذلك دون أن نتغافل عن أن الأرقام التى يتم اختيارها للنشر يجب أن تتفق مع الفكرة الأساسية المطلوب إثباتها. فما هى المعطيات التى يمكن تبنيها عندما يتم اختيار عنوان صدامى مثل «معركة المياه فى الشرق الأوسط» ؟

والرسم البيانى المنشور فى آخر هذا الكتاب يدل على المفارقة الهيدروليكية الإقليمية، بالرغم من جوانب الضعف الشديدة فيه، ومن بينها اخفاؤه للحقائق المحلية المتناقضة. فهناك تقريبا ماء أكثر من اللازم على صعيد المنطقة، ونقص مزمن على الصعيد المحلى، وبالأخص حول وادى نهر الأردن ودول الخليج وشبه الجزيرة العربية. وبينما تحظى تركيا والعراق ببضعة آلاف من الأمتار المكعبة من الماء للفرد فى السنة، فإن سوريا ومصر متواجدتان بالضبط عند مستوى المتوسط المعتمد من قبل منظمة الصحة العالمية، وأخيرا، يواجه كل من الأردن ولبنان واسرائيل والأرض المحتلة (غزة والضفة الغربية) وضعا يتميز بجفافه المستديم، بمعدل يقل عن ٥٠٠ متر مكعب من الماء للفرد فى السنة. ويبدو لى أنه من الصعب، بل والمستحيل ادراك عناصر المحادثات الراهنة الجارية حول المياه فى إطار مفاوضات السلام متعددة الجوانب فى الشرق الأوسط، دون فهم معطيات توزيع الثروة المائية وبدون تلك العناصر لا يكون فهم أهداف وعواقب مختلف المشاريع الهيدروليكية الكبرى المقترحة أو المقررة من جانب هذا البلد أو ذاك فى المنطقة مسألة بسيطة. ومثال ذلك «أنابيب السلام» المقترحة من جانب تركيا والتى من المفترض أن تنقل جزءا من مياه أنهار جنوب شرقى الأناضول إلى الدول الأخرى فى المنطقة، ومنها اسرائيل والدول العربية النفطية فى الخليج.

فالموارد الإقليمية هائلة ولكن توزيعها سىء. وتلك ملاحظة أولى يمكن أن نقررها دون أن نجازف بمواجهة اعتراضات بهذا الصدد. ولكن علاوة على التوزيع الطبيعى لتلك الموارد حسب الزمان والمكان، هناك مشكلة أخرى أعقد بقدر لا يستهان به، وهى الحدود، والنزاعات السياسية والعسكرية.

فالهيدروبوليتيكا تتلخص بالنسبة للعرب فيما يلى : كل الأنهار الكبيرة فى المنطقة توجد منابعها أو تمر فى دول غير عربية، وذلك هو الوضع بالنسبة للنيل بمنابعه الأثيوبية والأوغندية، وبالنسبة لدجلة بمنابعه التركية والإيرانية، وبالنسبة للفرات بمنابعه التركية وأخيرا

بالنسبة لنهر الأردن بمنابعه الإسرائيلية، أو الخاضعة لسيطرة اسرائيل. ومما يزيد من أهمية التأكيد على ذلك أن الحدود التى تجتازها الأنهار المذكورة آنفا تشكل فى الواقع جبهات عسكرية تواجه فيها بعضها البعض. إما جيوش نظامية تابعة للدول التى يمر بها النهر، وإما حركات عصابات مقاومة محلية ضد جيوش نظامية، كما هو الحال فى الكردستان والسودان الجنوبى وجنوب لبنان وستكون الصورة واضحة تماما عندما نضع أصبعنا على النزاعات العديدة الناشئة بين دول عربية تمر بها نفس الأنهار : السودان ومصر (النيل)، سوريا ولبنان والأردن (نهر الأردن)، سوريا والعراق (الفرات).

وتشكل أحيانا الحدود الداخلية أو الخارجية حواجز يتعذر عبورها، تجسد فى الواقع وعلى الطبيعة نوعا من العزل الذى لايطاق من باب أولى لأن الماء كان دائما رمز الحياة بالنسبة لكل الحضارات، وشرطا فريدا وحقيقيا لبقائها.

وإذا كانت السيولة هى الخاصية المميزة للماء التى تسمح بالتالى بعبور الحدود بلا تأشيرة دخول وبلا عقوبة تلحق بها، فإن البشر يخضعون على العكس لضروب من التفتيش الدقيق والحظر والإجراءات التى كثيرا ما تحول دون تمكنهم من الحصول على الماء بينما يوجد بوفرة. ومن هنا ينبع العديد من ضروب اللامساواة إزاء الحصول على الماء، والتى تتجسد فى حالات قحط وجفاف محددة على صعيد حىّ أو حقل أو منطقة أو دولة.

وتصبح هذه اللامساواة الطبيعية أو السياسية مأساة حقيقية عندما تمس كثافة سكانية شديدة تتضاعف فضلا عن ذلك بوتيرة عالمية. فسكان المنطقة يتزايدون بمعدل ٣٪ فى المتوسط (بحد أدنى فى اسرائيل دون اعتبار زيادة سكانها بالهجرة الجارية حاليا، وحد أقصى فى الأردن بنسبة تربو على ٤٪) وهو ما يعنى بالمعايير الإحصائية تضاعف عدد السكان فى المتوسط كل ٢٥ سنة. وإذا كانت الجيوبوليتيكا الراهنة تحول دون إعادة توزيع الموارد المائية فى المنطقة بقدر أكبر من المساواة، فإن النمو السكانى المصحوب بركود الموارد المائية المتاحة سيفاقم من الآثار المترتبة على النقص العام واللامساواة المحلية. وعليه يصبح من الضرورى التفكير فى شروط إعادة توزيع مجموع الموارد الإقليمية فى الشرق الأوسط، من دجلة إلى النيل، واستغلال جزء من المياة الجوفية، من جهة، ومياة البحر من جهة أخرى بعد تحليتها. وتلك رهانات جديدة ليست خاسرة مقدما وستكون نتيجتها النهائية ردا عمليا على أنبياء

الأزمنة الحديثة الذين يبشروننا من الآن بحرب مياه فى الشرق الأوسط(٩).

ولكن هناك، إضافة إلى مصاعب التغلب على النزاعات الأخرى التى تحدد الجيوبوليتيكا الاقليمية وتهيمن عليها، ومنها مثلا النزاع القائم بيم العرب وإسرائيل بكل تعقيداته، وضرورة حل النزاعات حول الماء التى ترجع إلى تعقد النزاعات المحلية وكذلك إلى قراءة القانون الدولى وتفسيره. وهذا القانون الدولى يصادف مصاعب جمة فى تطبيقه، خاصة وأنه غير قائم تقريبا، كما أن القواعد القليلة التى يتضمنها والأحكام القضائية فى هذا المجال تعانى من لبس ملحوظ. والتفاهم المتبادل حول المعالجة القضائية للنزاعات حول الموارد الهيدروليكية الدولية هو وحده الذى يتيح قيام تعاون متوازن يمكن أن يحد من ضروب اللامساواة التى تعانى منها قطاعات ومناطق شاسعة فى الشرق الأوسط.

وتفرض المعالجة القانونية نفسها لأن حل المشكلة صعب للغاية حتى فى ظل السلام. فكيف يتم توزيع الإيراد السنوى لنهر ما، وعلى أى أسس؟ فمنذ زمن سحيق وحتى الآن تثور المواجهات بين الناس حول توزيع الماء المتاح. وينطبق ذلك على حالات الفلاحين والمدن ومختلف قطاعات الاستهلاك (الصناعات السياحة، والترفيه...) والقبائل والدول. ويعود العديد من النزاعات المسلحة الخطيرة بين بعض دول العالم إلى قضايا هيدرولوجية، سواء فيما يتعلق بتقاسم الموارد النادرة، أو على العكس بالتخلص من فيض المياه الوفير أو بحماية الموارد من كافة أشكال التلوث والتبديد على نطاق واسع. وسنجد فيما يتعلق بحالة النيل أن المشاكل المرتبطة بإدارة مياهه واستغلالها كانت السبب الأصلى فى قيام الحدود بين مصر والسودان، وفى الحرب الأهلية القائمة بين شمال السودان وجنوبه، وبالتأكيد أيضا السبب فى حرب السويس. ولكن لنعد أولا إلى قضية القانون.

القانون الدولى وتقاسم مياه الأنهار الدولية:

ولنؤكد أولا أنه لاتوجد حاليا أى اتفاقية دولية تحدد شروط وأساليب تقاسم الموارد المائية المسماة موارد دولية. وهناك بالكاد سلسلة من الأحكام القضائية وبعض القواعد

المرتبطة بحماية الحقوق المكتسبة وحرية الملاحة فى الأنهار المسماة أنهارا دولية.

ما هو النهر الدولى؟ :

لم يحدد القانون الدولى حتى الآن قواعد لاستخدام مياه الأنهار الدولية (التى تمر بعدة دول) إلا من الزاوية التقليدية الخاصة بالملاحة، وذلك بالأخص عن طريق اتفاقية برشلونة المعقودة فى ٢٠ ابريل ١٩٢١ والتى تحدد نظام مجارى المياه الصالحة للملاحة ذات الأهمية الدولية.(١٠) وهذه القواعد غير كافية ولا تتلاءم مع تضاعف الاستخدامات المرتبطة بالنمو السكانى والتكنولوجيات الجديدة سواء فى مجالات الاستكشاف أو أساليب الاستهلاك وقطاعاته أو التنمية الاقتصادية أو تزايد الكثافة الحضرية.

وبغية سد ذلك الفراغ القضائى الذى يشكل مصدر تفاقم نزاعات عديدة، كلفت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة **لجنة القانون الدولى** فى عام ١٩٧٠ بإجراء «دراسة القانون المتعلق باستخدامات المجارى الدولية لأغراض أخرى خلاف الملاحة، بغية تطوير هذا القانون تدريجيا وصياغته»(١١)، ولم تنته بعد أعمال اللجنة ولكن دراسة مسودتها تثبت مدى صعوبة وضع قانون دولى عام يحدد التزامات الدول التى ستعنى بالضرورة الحد من سيادتها(١٢).. وهكذا نجد أن لجنة القانون الدولى قضت أكثر من عشرين سنة لوضع مسودة مشروع اتفاقية تتعلق باستخدامات مجارى المياه فى أغراض أخرى غير الملاحة. وفى هذا المشروع الذى درس خلال الدورة الثالثة والأربعين لمنظمة الأمم المتحدة (١٤ ابريل - ١٩ يوليو ١٩٩١) تم الاعتراف بحق الدول التى يمر بها مجرى مائى فى المشاركة فى كل تفاوض حول اتفاق ينطبق على مجرى الماء بأسره، وفى أن تكون طرفا فى ذلك الاتفاق.

غير أن المشروع يسترجع بالأخص «قواعد هلسنكى» الأساسية، ألا وهى حق دول حوض النهر فى أن تستخدم فى أراضيها فى أحسن الظروف «حصة معقولة ومنصفة»، وذلك مع الأخذ فى الاعتبار(١٣) كافة «العوامل والظروف المناسبة» ومنها العوامل الطبيعية، والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للدول، والآثار المترتبة على استخدامات مجرى الماء بالنسبة للدول الأخرى، والحفاظ والحماية ورفع قيمة الاقتصاد فى استخدام الموارد المائية لمجرى الماء وتكاليف الإجراءات المتخذة بهذا الصدد.(١٤)

ويعتمد مجموع تلك الاقتراحات على مبادىء وحدة مورد الماء والاحترام المتبادل بين الدول.

والواقع أنه يتعين «التوصل إلى توازن بين استغلال الدول التى يمر بها مجرى الماء وسيادتها على الموارد الطبيعية وإلى توازن أيضا بين الدول التى يوجد بها أعلى النهر والتى يمر بها أسفله، وكذلك توازن بين مختلف استخدامات الماء»(١٥)

والدولة التى تمارس سيادتها فيما يتعلق بحقها فى المياه الجارية فى أراضيها يجب ألا تُحْرِم الدول التى يمر بها مجرى الماء من نفس الحق، لأن الماء مورد طبيعى يتم تقاسمه: وذلك بالنظر إلى أن استخدامه فى دولة تكون له تأثيرات على استخدامه فى دولة أخرى(١٦).

وأكد المؤتمر الدولى حول الماء الذى عقد فى دبلن فى يناير ١٩٩٢ على تنمية الموارد المائية وعلى إدارتها بشكل متكامل، وطلب من الدول أن تتبنى معالجة شاملة تُوَفِق بين تنمية الاقتصاديات والمجتمعات البشرية وبين حماية النظم البيئية الطبيعية التى يتوقف عليها بقاؤنا. ويتعين أن تضع المعالجة فى اعتبارها أيضا حوض مجرى الماء فى مجموعه وطبقات المياه الجوفية. فالتعاون يفرض نفسه بالنسبة للأحواض التى تشارك فيها أكثر من دولة(١٧).

وتعتمد مجموعة أعمال وأفكار لجنة القانون الدولى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، هى وغيرها من فرق العمل والروابط على الأفكار المبدئية الهامة التى توصلت إليها جمعيات علمية مثل رابطة القانون الدولى التى قدمت لنا أول تعريف للنهر الدولى، ألا وهو «مجرى الماء الصالح للملاحة الذى يربط عدة دول بالبحر»، فوضعت بذلك شرطين لكى يعتبر نهرا «دوليا» وهما «الصلاحية للملاحة» «ومرور النهربعدة دول».

وعلى أى حال فإن المشروع الأول الذى تقدمت به لجنة القانون الدولى للجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة فى ابريل ١٩٩٢(١٨) يقترح فى مادته الثانية ثلاثة تعريفات :

(أ) مجرى الماء الدولى مجرى ماء يوجد جزء منه فى عدة دول.(١٩)

(ب) مجرى الماء نظام يتكون من مياه سطحية أو جوفية تشكل من خلال علاقتها

الطبيعية وحدة شبكية تؤدى إلى نفس المتنفس(٢٠).

(جـ) دولة مجرى النهر هى الدولة التى يقع فيها جزء من مجرى نهر دولى(٢١).

وقبل ذلك بست وعشرين سنة عرّفت رابطة القانون الدولى(٢٢) التى اجتمعت فى ٢٠ أغسطس ١٩٦٦ بهلسنكى بكلمات مقاربة إلى حد ما مفهوم «حوض التصريف الدولى» فهى ترى أن حوض التصريف الدولى منطقة جغرافية تمتد بين دولتين أو أكثر وتقررها حدود مجال تغذيتها بواسطة النظام الهيدروجرافى، بما فى ذلك المياه السطحية والجوفية التى تصب فى مجمع مشترك» (المادة الثانية).

وفى نفس هذا البيان تقدم الرابطة عددا من المبادىء التى يجب أن تحكم استخدام مياه مجارى الماء الدولية، وذلك لاستخدامات أخرى خلاف الملاحة. وتنص المادة الرابعة من نفس البيان الصادر فى ١٩٦٦ على أن «لكل دولة من دول الحوض الحق، فى أراضيها، فى حصة معقولة ومنصفة من الاستخدام المفيد لمياه حوض التصريف الدولى». وتوضح المادة الخامسة أن(٢٣) «تحديد ما هى الحصة المعقولة والمنصفة بالمعنى الوارد فى المادة الرابعة يتم على ضوء كافة العوامل المناسبة فى كل حالة خاصة».

وهذه العوامل المناسبة هى بالأساس:

(أ) جغرافيا الحوض، وبالأخص امتداد نطاق التغذية الموجود فى كل دولة من دول الحوض.

(ب) هيدرولوجيا الحوض، وبالأخص الإسهام الهيدروغرافى لكل دولة من دول الحوض.

(جـ) المناخ السائد فى الحوض.

(د) الاستخدام السابق لكل دولة من دول الحوض، بما فى ذلك بالأخص استخدامها القائم.

(هـ) الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الحوض.

(و) السكان المعتمدون على مياه الحوض فى كل دولة من دوله.

(ز) التكاليف المقارنة لمختلف وسائل تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الحوض.

(ح) توافر موارد أخرى.

(ط) ضرورة تحاشى أى تبديد غير مجد عند استخدام مياه الحوض.

(ى) الإمكانات العملية لإعطاء تعويضات وفوائد لدولة واحدة أو عدة دول فى الحوض كوسيلة لتسوية النزاعات التى تقع بين مستخدمى المياه.

(ك) مدى إمكانية تلبية احتياجات دولة من دول الحوض دون إلحاق أضرار أساسية بدولة أخرى من دول الحوض.

وتضيف المادة السابعة «لايمكن أن تجد دولة الحوض نفسها محرومة فى وقت معين من الاستخدام المعقول لمياه حوض التصريف الدولى بسبب احتجاز تلك المياه من أجل أن تستخدمها دولة أخرى فى الحوض فى المستقبل».

غير أن المادة الثامنة تقدم أكبر قدر من التفاصيل وتجعل هذا القرار مثارا لتفسيرات يختلف بعضها عن بعض إلى حد كبير:

(١) فالاستخدام المعقول القائم يمكن أن يستمر ما لم تتغلب عوامل أخرى على تلك التى تبرر استمراره مما يعنى أنه يكون من الأفضل تغيير أو وقف الاستخدام القائم بحيث يصبح من المتاح استخدام تنافسى لايتفق مع الاستخدام القائم.

(٢) (أ) الاستخدام الجارى فعلا يعتبر استخداما قائما اعتبارا من بداية أعمال بناء مرتبطة مباشرة بذلك الاستخدام، أو فى حالة عدم الحاجة إلى تلك الأعمال، عندما يمكن تنفيذ أعمال مماثلة فعالة.

(ب) يظل هذا الاستخدام مستمرا كاستخدام قائم إلى أن يتم التوقف عنه بغية تركه.

(٣) لايعتبر الاستخدام استخداما قائما إذا أصبح ـ عندما يبدأ العمل به ـ غير متوافق مع استخدام معقول قائم من قبل.

البند الرابع عشر الخاص بالقواعد المسماه قواعد هلسنكى ينص على أنه : «يجب ألا تترتب على أحكام معاهدة ما حرمان سكان من موارد ماء ضرورية لاقتصاداتهم ويتوقف عليها بقاؤهم(٢٤).

فى حالة الأنهار التى توازى حدودا ما أو تشكل حدودا بين دولتين متجاورتين، فإن المبدأ الدولى الذى يتم الاستناد إليه فى الغالب هو مبدأ «الخط الأوسط» غير أنه يتم الرجوع عمليا فى أغلب الأحوال إلى «خط التلعة (Thalweg) أى الجزء من المجرى الذى تكون فيه المياه الأكثر سرعة وعمقاً» ويطلق عليها عادة عبارة «سبيل النوتية». وبصفة عامة يطبق مصطلح «الخط الأوسط» فى حالة مجارى المياه غير الصالحة للملاحة ومصطلح التلعة على مجارى المياه الصالحة للملاحة.(٢٥)

الهوامش :

(١) أي يساوي متوسط معدل سقوط الأمطار في منطقة باريس .

(٢) تم التوصل الى جنى ثلاثة محاصيل في السنة الواحدة على نفس قطعة الأرض ، في مقابل محصول واحد في بداية القرن ، وذلك بفضل المنشآت الهيدروليكية على النيل .

(٣) أقصد بالواحة الحيز الذى ما كان يمكن أن تتواجد فيه الزراعة لولا الري ، وهو نفس تعريف الصحراء تقريبا ، وإذ أنها حيز لا يمكن زراعته إلا بالري .

(٤) يؤخذ هنا في الاعتبار مجموع الموارد الهيدروليكية القابلة للاستخدام ، لا الإيرادات الصافية للأحواض الهيدروليكية الثلاثة فقط .

(٥) متوسط الاستهلاك السنوي للفرد بالأمتار المكعبة (علما بأن الاستهلاك أقل دائما من القدر المتاح). .أمريكا الشمالية والوسطى ١٦٩٢ ، أمريكا الجنوبية ٤٧٦ ، أوروبا ٧٢٦ ، أفريقيا ٢٤٤ ، آسيا ٥٢٦. .ويحدد مكتب البحوث الجيولوجية والمعدنية الفرنسي متوسط الاستهلاك بألف متر مكعب من الماء للفرد سنويا .

(٦) الفارق مصدره المياه الجوفية بامتداد النيل والطبقات المائية الأحفورية في الصحراء الغربية وبالأخص الوادى الجديد .

(٧) إذا كان الجغرافيون معتادين على ذلك التوافق مقاييس كبيرة أحياز صغيرة ، ومقاييس صغيرة أحياز كبيرة فإن من الشائع استخدام المقاييس الكبيرة للحديث عن الأحياز الكبيرة للغاية وسألتزم في هذه الدراسة بالتوافق الأول .

(٨) غير أن ذلك ليس قاعدة عامة ، فبعض دول أعلى النهر تميل بالأحرى الى تضخيم حجم فيضان النهر لتبرر تصريف كميات كبيرة من المياه ، وعلى النقيض ، ستحاول دول أسفل النهر التأكيد على أرقام أضعف بغية التوصل الى خفض صرف دولة أعلى النهر ، وعليه يتطلب الأمر في كل حالة النظر في السياسات الهيدروليكية والمشاريع الخاصة بكل طرف لتصحيح المعطيات المنشودة بالزيادة أو النقصان .

(٩) أنظر عناوين المؤلفات الخاصة بتلك القضية وكلها تقريبا يتضمن كلمة حرب أو معركة ...

(١٠) على عكس ما يردده البعض فإن معاهدة فيينا المعقودة في ٩ يونيو ١٨١٥ لم تحدد أى قاعدة عامة تحكم مجارى المياه الدولية ، فقد قامت فقط بتدويل بعض الأنهار الأوروبية وحددت وضعها .

(١١) القرار رقم ٢٦٦٩ (٢٥) بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٧٠.

(١٢) أنظر فى هذا الصدد الدراسة المتعمقة لباتريسيا بورت :

BURETTE Patricia, (Genése d'un droit fluvial international general (utilisation a des fins autres que la navigation)", in Revue générale du droit international public, t. 95, janvier 1991, pp. 5-68.

(13) SIRONNEAU JACQUES, "L'eau ressource stratégique, menaces enjeux de l'hydropolitique", in géopolitique no. 43, Paris 1993, page 67.

(١٤) المرجع السابق ، ص ٦٨ .
(١٥) نفس المرجع ، ص ٦٨ .
(١٦) نفس المرجع ، ص ٦٨ .
(١٧) نفس المرجع ، ص ٦٩ .

(18) Draft Articles on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses, A/46/405, avril 1992.

(19) "International Watercourses" means a water course, parts of which are situated in different states.

(20) "Watercourse State" means a state in whose territory part of international watercourse is situated.

(21) "Watercourse" means a system of surface and underground waters constituting by virtue of their physical relationship a unitary whole and flowing into a common terminus.

(٢٢) أنظر قواعد هلسنكى لعام ١٩٦٦

ILA, "Report of the Fifty Second Conference", London, 1967.

وكثيرا ما تكون قرارات هذه الرابطة التى تضم عددا من رجال القانون المشهورين على نطاق العالم ، مصادر قانونية لمحكمة لاهاى الدولية ، ولكنها ليست الزامية .

(٢٣) عبد الرحمن الصالحى "حوض النيل ، دراسة قانونية" بحث مقدم للندوة الدولية حول حوض النيل ، القاهرة ، مارس ١٩٨٧ ، وأيضا وزارة الخارجية المصرية ، مصر والنيل ، هيئة استعلامات الدولة ، مكتب باريس ، يونيو ١٩٨٢ .

(24) SIRONNEAU J. op.cit. p. 64.

(٢٥) المرجع السابق ، ص ٤٦ .

• الجـــزء الأول •

حـــــوض الأردن
أو
بعــد آخــر
للنـــزاع
العـــربي الإسـرائيلي

◆

نهر الأردن : مياه وحدود ودول:

يتميز حوض الأردن بكونه حالة جديرة بالدراسة بشكل خاص. فحول هذا المجرى المائى المتواضع فى نهاية الأمر والذى لا يزيد تصريفه عن مليار ونصف مليار متر مكعب من الماء، تتركز جميع التناقضات والنزاعات والتنافرات الشائعة فى تلك المنطقة من العالم. ويفيدنا مجرد إلقاء نظرة على الخريطة عن مدى تعقد وضع نهر الأردن.

ويتخذ مسار نهر الأردن شكلا فريدا إلى حد كبير. فمنابعه فى لبنان (الحاصبانى) وفى سوريا (بانياس واليرموك) وإسرائيل (الدان) والأردن (اليرموك وغيره من الروافد فى الضفة الشرقية) وهو يجرى بمحاذاة الحدود ـ الجبهات التى تدور حولها أشد الخلافات. بل إن هيدروجرافية نهر الأردن كانت فى بعض النواحى، الأصل فى رسم الحدود الموروثة من عهد الوصاية. فالجزء الأعلى من نهر الأردن المكون من أهم روافده الثلاثة (الحاصبانى، ودان، وبنياس) والجزء الواقع بين بحيرة الحولة وبحيرة طبرية، يتطابق مع تلاقى الحدود بين لبنان وإسرائيل وسوريا. ولا يتردد البعض فى التأكيد بأن حرب ١٩٦٧ التى مكنت إسرائيل من السيطرة تماما على المنابع الشمالية للنهر، لم تكن إلا حرب مياه. وفى ذلك تجاهل للواقع المحلى أو محاولة لطمس السبب الأول للنزاع فى الشرق الأوسط الذى يعود بالطبع إلى يوم إعلان تأسيس دولة إسرائيل. فإسرائيل بالنسبة للعرب أداة لاستعمار فلسطين يتعين محاربتها للحصول على استقلال هذا البلد. أما بالنسبة للإسرائيليين فهى عودة إلى «أرض المعاد». وإقامة الدولة العبرية ليس سوى استعادة حق يجب الدفاع عنه حتى لا يضيع أبدا. ومن وجهة نظر العرب ليس للإسرائيليين الحق فى إقامة دولة فى فلسطين والاسرائيليون يعتبرون وجود العرب غير مشروع فى أرض الشعب «المختار»، وبالتالى لا يمكنهم أن يطالبوا بأى حق فى فلسطين(١) وإنكار هذه الحقائق، ولو من أجل التأكيد على الأهمية الكبرى للماء يبدو غير جاد فى رأيى ويجازف بتشويه تاريخ الصراع والمنطقة وسأتعرض لتلك القضية فيما بعد بمزيد من التفاصيل.

ولنلاحظ مؤقتا أن أيا من الدول المعنية لاتستطيع أن تتدخل فى منابع نهر الأردن دون أن يكون ذلك ملحوظا فى التو، ومعرضا لاحتمالات منعه. ويفسر لنا هذا الوضع الجغرافى للنهر لماذا لم يتم حتى الآن بناء أى مشاريع مائية على أى من الروافد. وسنرى فيما بعد أن

دولة اسرائيل نجحت فى تحويل كل مياه أعالى الأردن تقريبا، غير أن ذلك يرجع إلى القوة العسكرية، وأيضا على مايبدو إلى التواطؤ الأمريكى الأوروبى. وإذا كان الجيشان الأردنى والسورى «الشقيقان» يتواجهان بقدر ما على امتداد مجرى اليرموك المحاذى للحدود بين الدولتين فإن الجيشين الأردنى والإسرائيلى يتراقبان بقدر أقل من المرونة والكياسة، على طول المجرى الرئيسى للنهر بين بحيرة طبرية والبحر الميت. وبالطبع فإن الجزء الذى يربط بحيرة طبرية بالبحر الميت لم يعد سوى مجرى ماء هزيل لا أهمية له ويمكن عبوره بالخوض فى مياهه سيرا على الأقدام. وذلك منذ أن حولت إسرائيل مياه نهر الأردن.

وهذا الوضع النزاعى حول تقسيم المياه المستمر منذ سنتى ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ إذا وضعنا فى اعتبارنا فقط فترة النزاع العربى الإسرائيلى يضفى أهمية هيدروسياسية قلما صادفتها أنهار أخرى فى العالم، رغم أنه لا يوفر سوى ١،٥ مليار متر مكعب من الماء، وهى كمية لاتمثل مع ذلك سوى جزء من خمسين من مياه النيل.

وليس من باب المصادفة أنه منذ بدء المفاوضات الإسرائيلية العربية غداة حرب الخليج الثانية، فرضت قضية الماء نفسها على منظمى تلك المفاوضات والمشاركين فيها. وقد شكلت لجنة فى إطار المفاوضات متعددة الجوانب والمكلفة من بين مهام أخرى، بايجاد حل لتلك القضية الشائكة التى كان من الممكن أن تقف حجر عثرة فى سبيل العملية بأسرها. ووفقا لأقوال بعض المشاركين فى تلك المفاوضات، يبدو أن المشكلة معقدة بشكل خاص، ولم ينته بعد القائمون بأمرها من النظر فى تفاصيلها التقنية وفى مختلف اقتراحات التسوية. وإذا كانت اللجنة لا تحقق تقدما، فليس لذلك سوى أهمية ثانوية لأن المفاوضات الحقيقية لا تجرى داخلها. والكل يعلم أنه فى اليوم الذى سيتخذ فيه القرار السياسى على مستوى القمّة لن يحتاج التقنيون إلا لوقت محدود لتقديم دراساتهم. وهذا ما يجرى اليوم بين المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين الذين يتوصلون، على أثر بيانات السلام فى سبتمبر ١٩٩٣ (منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل) يوليو ٩٤ (الأردن وإسرائيل) إلى حلول وسط ومؤقتة على أى حال فى انتظار نتيجة المفاوضات الاسرائيلية السورية. ومما لا شك فيه أن اتفاقيات السلام بين دمشق وتل أبيب هى التى ستفرز الترتيبات المتعلقة بالموارد الهيدروليكية لحوض نهر الأردن.

وسيسفر على الأرجح السلام بين سوريا وإسرائيل عن عودة هضبة الجولان وبالتالى نهاية تحكم إسرائيل من جانب واحد فى منابع نهر الأردن منذ ١٩٦٧. فكيف ستتصرف سوريا بخصوص تلك القضية ؟ وكيف سيكون بالتالى سلوك لبنان التى من المعلوم أن سياستها الإقليمية تتمشى مع المواقف السورية؟ ومن المعروف أن أقل احتجاز للمياه عند منابع النهر سيخفض المياه المتاحة فى اسرائيل فكيف سيكون رد فعل الحكومة الإسرائيلية إذا واجهت مثل هذا الوضع؟

فنهر اليرموك الذى يمد نهر الأردن بثلث موارده المائيه، أى ٥٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا،، يلامس الدول الثلاث : إسرائيل والأردن وسوريا ولكن كل جانب لا ينظر لذلك الوضع بنفس الطريقة.فهذا الرافد الممتد بالكامل بطول الحدود السورية الأردنية تعتبره الدولتان مجرى ماء عربيا صرفا، وتحاولان استبعاده من المفاوضات الجارية. أما إسرائيل فترى أن اليرموك من روافد نهر الأردن ويسهم فى فيضانه، وبالتالى يتعين أن يدخل ضمن أى اقتسام لمياه حوض الأردن. فما هو الحل الذى سيتوصل إليه المفاوضون، وماذا ستكون عواقبه بالنسبة لفلاحى الضفة الشرقية لنهر الأردن الذى تغذية مياه اليرموك وحدها تقريبا ؟ وأخيرا ماهى طبيعة التعاون المائى الذى سيتم بين إسرائيل والدولة الفلسطينية الناشئة؟

غير أن هناك عددا من المشاكل التى لا تتعلق فقط بمجريات التفاوض السياسى ولكن أيضا وبالأخص بعنصرين آخرين من عناصر النزاع وهما : تصور خطوط الحدود والتقديرات المتعلقة بالبيانات الهيدرولوجية الخاصة بنهر الأردن وروافده وطبقات المياه الجوفية المحلية. ورغم أنه تم إغفال هذا الجانب طوال استمرار النزاع إلا أن إقتسام المياه ظل دائما العنصر الثانى فى النزاع بعد النزاع حول الأرض بالنسبة للطرفين المتقاتلين : الاسرائيليون والفلسطينيون، ويسود الاعتقاد بين الأطراف المعنية بأن رسم الحدود بين الكيانين الإسرائيلى والفلسطينى سيتطلب «ترسيم» اقتسام الموارد المائية المشتركة. غير أن التوصل إلى مثل هذا الاقتسام يستدعى الاتفاق حول المعطيات الهيدرولوجية والتفاهم حول كمية المياه التى يوفرها النهر وروافده، وتلك مسألة أبعد من أن تكون إجرائية فقط. فهى لا تتعلق بإعتبارات أكاديمية بحتة، ولكن بمشكلة حقيقية واجهها كل المراقبين والباحثين الذين تعين عليهم أن يعالجوا هذا الجانب من نزاع الشرق الأوسط.

والواقع أن كل المعلومات الهيدرولوجية المتعلقة بحوض نهر الأردن تعتبر حتى الآن معلومات استراتيجية يجب أن تظل سرية تماما. وعليه فإن الأرقام التى يسوقها وينشرها هذا المؤلف أو ذاك ليست فى أحسن الأحوال سوى تقديرات فحسب وفى أسوئها انحيازا كاملا للمعلومات التى يُشيعها أحد أطراف النزاع.

يغطى حوض نهر الأردن جزئيا أراضى أربع دول إلى جانب الأراضى الفلسطينية المحتلة: لبنان الذى تنبع فيها مياه نهر الحاصبانى، وهو أبعد منبع منبع لنهر الأردن؛ وسوريا التى تغذى نهر بانياس وجزء من نهر اليرموك؛ وإسرائيل حيث يوجد منبع نهر دان الرافد الاسرائيلى الوحيد لنهر الأردن والذى ينشأ داخل خط هدنة عام ١٩٤٨؛ وأخيرا الأردن الذى يغذى جزءا من نهر اليرموك ومجموع الأودية والروافد التى تصب فى نهر الأردن بين البحر الميت وبحيرة طبرية.

ويشمل النزاع فى آن واحد اقتسام المياه المتاحة والتحكم الفعلى فى المنابع، وبالأخص تلك الموجودة فى هضبة الجولان التى احتلتها اسرائيل فى ١٩٦٧ وضمتها إليها فى ١٩٨١.

وهناك إلى جانب ذلك الفراغ القانونى الذى لا ييسر التفاهم حول الإدارة المشتركة لمياه نهر الأردن، والنزاع العربى الإسرائيلى، وهو ما يجعل المشكلة تمثل حالة خاصة. فالوضع استثنائى نتيجة لطبيعة النزاع ذاته، إذ أنه ليس نزاعا «كلاسيكيا» بين دولتين لا تتعرض شرعيتهما للأخذ والرد، ولكن بين دول عربية وشعب عربى يعتبرون أنفسهم «أصحاب» هذا الجزء من العالم، وبين دولة إسرائيلية لم يصبح لها كيان إلا منذ عام ١٩٤٧، ويرى الأولون أنها صنيعة امبريالية صرف، وينكرون شرعية وجودها. فالقضية بالنسبة للعرب لم تكن مسألة توزيع الموارد المشتركة، بل كيفية تحرير التراب الفلسطينى وثرواته الطبيعية ومنها مياه نهر الأردن التى لاتزال تحت السيطرة الإسرائيلية. وكان القادة والمناضلون الصهيونيون الأوائل فى أواخر القرن الماضى وبداية هذا القرن يطالبون بأن تشمل حدودهم نهر الأردن شرقا ونهر الليطانى شمالا، وعليه فإن الإسرائيليين يعتبرون أن مياه الأردن يجب أن تكون من حقهم، فيما عدا إيراد بعض الروافد الموجودة خارج حدود الأراضى التى احتلت فى حرب ١٩٦٧.

ولذا ليس هناك ما يستدعى التفاوض بين الطرفين اللهم إلا استعادة «حق». ومن هنا

جاء الجمود الذى سيطر على الخريطة الهيدروسياسية الإقليمية إلى أن عقدت الاتفاقيات الأخيرة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، التى قدمت قراءة أخرى محتملة للبيانات الإقليمية (حتى وإن كان الإطار والتفاصيل لم تتحدد نهائيا، وهذا أمر مفهوم). ولكن الكل يدرك الآن أن تقاسم الأرض لا يمكن إلا أن يشمل تقاسم المياه وأنه لا يمكن توقع أى تسوية نهائية دون اتفاق شامل يضع فى اعتباره هذين الجانبين.

ومن الواضح بالطبع أن الأمور تجرى بسرعة متزايدة لا يمكننا أن نغض النظر عنها. ولكن لما كان هدفى هو تفهم الماضى والحاضر بشكل أفضل لاستشراف المستقبل، وشرح عناصر ومفاتيح النزاع وطرحها لتقرير شروط المفاوضات الجارية والتطورات فى المستقبل، فإنى أفضل تكريس أكبر جزء من هذا العمل لدراسة الوضع الهيدروسياسى الراهن وتطوره مع مرور الزمن، أى بعبارة أخرى منذ ١٩٤٧ حتى اليوم، دون أن استبعد بالطبع عملية السلام الجارية ويبدو لى أن محاولة فهم الأحداث وتحليلها يكون أيسر وأكثر عقلانية من التكهن بشروط المساومة الجارية.

البنية التحتية الهيدروليكية واستهلاك المياه فى حوض نهر الأردن:

معدلات سقوط الأمطار فوق حوض نهر الأردن (٢):

لا تقتصر الموارد الهيدروليكية فى الشرق الأوسط على مياه الأنهار وحدها، شأنها فى ذلك شأن أى مناطق أخرى فى العالم. فالمياه الجوفية والهواطل من مطر وبرد وثلوج تشكل احتياطيا لا يستهان به. ولا غنى عن وضع تلك الموارد الثلاثة فى الاعتبار خاصة وأنها مرتبطة بعضها ببعض، فيما عدا مياه الطبقات الصخرية التى لاتتجدد. فالأمطار هى التى تغذى فى آن واحد الأنهار بجريانها فيها والطبقات الجوفية بالترشيح، كما أن تلك الطبقات الجوفية تغذى الأنهار بانبثاق مياهها. ويشكل جمع الموارد الثلاثة ما يسمى الموازنة الهيدروليكية التى تتضمن بالطبع وضع مختلف أنواع «الفاقد» فى الاعتبار (التبخر، والترشيح والانسيابات التى لا تسترد).

معدلات سقوط الأمطار فى مختلف مناطق حوض نهر الأردن (٤)
(١٩٣٧ - ١٩٨٧)

المناطق	الأمطار بالملليمتر	المساحات بالكيلومتر٢	النسبة ٪	إجمالى الحصيلة/ سنة ١٠^٦ م٣ / سنة
الصحراوية	أقل من ١٠٠	٦٤,٣٥٥	٧١,٥	٣,٤١٤
الجافة	١٠٠ - ٢٠٠	٢٠,٠٤٧	٢٢,٣	٢,٩٤٧
الهامشية	٢٠٠ - ٣٠٠	٢,٠٥٠	٢,٢	٥١٣
شبه الجافة	٣٠٠ - ٥٠٠	٢,٩٥٠	٣,٣	١,١٦٠
شبه الرطبة	أكثر من ٥٠٠	٦٠٠	٠,٧	٣٩٠
المجموع		٩٠,٠٠٠	١٠٠,٠	٨,٤٢٤

والتوصل إلى تلك الموازنة مسألة معقدة للغاية حتى عندما يتوافر لدينا مجموع المعلومات الضرورية وبالأخص سلسلة الملاحظات الطويلة المدى بما فيه الكفاية لكى نستخلص منها متوسطات يمكن الاعتماد عليها. غير أن المهمة تصبح مستحيلة تقريبا عندما يكون من الصعب التحقق من البيانات لأسباب سياسية أو استراتيجية، ولا تتلاقى أبدا عند المقارنة بين معطيات المؤلفين ولذا يتعين لفت نظر القارىء إلى أن الأرقام الواردة أدناه ليست سوى معطيات ذات صفة دلالية فقط، وأن التعامل معها يجب أن يكون بتحفظ. غير أن هذا التحذير لا يعنى تكذيب المعطيات التى تم التحقق منها على نطاق واسع.

والسمة الرئيسية لمعدلات سقوط الأمطار فى المنطقة هى عدم انتظامها الشديد سواء من حيث الزمان والمكان. فالأمطار تهطل خلال شهور الشتاء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تتركز فوق المرتفعات وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسط. والواقع أن معدلات الهطول تتراوح بين ٣٩ مم/ سنة فى إيلات و١٠٠٠ مم/سنة فى صفد بشمال اسرائيل(٣)، و٥٠ مم/ فى الصحارى الجنوبية و٦٠٠ مم فوق الأراضى المرتفعة بشمال غرب الأردن.

وجدير بالملاحظة أن تلك الحصيلة نظرية صرف، لأن معدل التبخر المرتفع لا يبقى إلا

على ١٥٪ من الأمطار فى مكانها.

وتشكل الهواطل مصدرا مائيا هاما فى الضفة الغربية وإن كان هذا المصدر مرتبطا بالتقلبات الجوية التى قد تسفر عن فترات جفاف طويلة ومدمرة. ويبلغ متوسط ما يسقط سنويا من أمطار حوالى ٢٩٠٠ مليون متر مكعب. ورغم المعدل المرتفع من تبخر المياه بالترشيح (٢,٠٠٠ مليون متر مكعب) والفاقد (٦٤ مليون متر مكعب) يتبقى لدى الضفة الغربية رصيد إجمالى يبلغ ٨٣٦ مليون متر مكعب. ويعتبر هذا الرقم من الناحية النظرية أعلى بكثير من الاستهلاك الحالى الفلسطينى ويتجاوز إجمالى حجم مياه الضفة الغربية التى يستخدمها الفلسطينيون والإسرائيليون مجتمعين(٥) غير أن مجموع تلك الحصيلة من مياه الأمطار غير مستغل بشكل مباشر فالأمطار التى تسقط على السفوح الغربية لنهر الأردن تغذى الطبقة الجوفية المتواجدة تحت السهل الساحلى الإسرائيلى والتى يتم سحبها بالمضخات. ويأتى ٣٠٪ من استهلاك اسرائيل (قبل ١٩٦٧) من تلك المياه الجوفية.

تصريفات أنهار الشرق الأوسط:

نهر الأردن:

يبلغ طوله حوالى ٣٦٠ كيلومترا ويوجد منبعه فى جبل الشيخ بلبنان على ارتفاع ٢٨١٤ مترا فوق سطح البحر، ويقطع مسافة ٢١ كيلو مترا فى هذا البلد تحت اسم نهر الحاصبانى. ويمر مجرى النهر من منحدرات لبنان حتى البحر الميت ببحيرة الحولة التى ترتفع مترين فوق سطح البحر، حيث يلتقى بثلاثة روافد عليا (الحاصبانى، وبانياس، ودان) قبل أن يصل إلى بحيرة طبرية. ومجموع تلك الروافد الثلاثة أعلى نهر الأردن تغذيها مياه رشح نهر العاصى أو الليطانى أو الأمطار المتساقطة على الهضبة.

والواقع أن بحيرة الحولة لم تكن إلا مستنقعات لا يتجاوز عمقها ثلاثة أو خمسة أمتار، قبل أن تجففها إسرائيل فى عام ١٩٥٣. وهكذا تم ضبط تدفق النهر المتميز بفيضانات

عالية كانت تبلغ فى شهر فبراير ما يصل فى المتوسط إلى ٥٠ مترا مكعبا فى الثانية. وتمتد تلك الفيضانات عدة أسابيع بذوبان ثلوج جبل الشيخ. وعلى النقيض من ذلك فإن إيراد موسم التحاريف يكون ضعيفا بصفة عامة، بمعدل خمسة أمتار مكعبة فى الثانية.

ويجرى نهر الأردن بانحدار يقدر بحوالى ١.٢ درجة على طول السبعة عشر كيلو مترا التى تفصل بحيرة حولة عن بحيرة الطبرية الواقعة على ارتفاع يتراوح بين ٢٠٨ و ٢١٠ أمتار تحت مستوى سطح البحر. وهو يشق مجراه فى مضيق محصور وسط البازالت. ويبلغ طول بحيرة طبرية ٢١ كيلو مترا وعرضها ١٢ كيلو مترا وعمقها ٤٥ مترا، فهى أعمق من بحيرة الحولة وتمتد مساحتها على مسطح قدره ٢٦٦ كيلو مترا مربعا. ويصب نهر الأردن فى هذه البحيرة عند ضفتها الشمالية، حيث تبلغ درجة الملوحة ٣٠٠/١٠٠٠٠٠٠. ومما يزيد من ملوحة البحيرة المرتفعة جدا أصلا التبخر الشديد الذى يصل إلى ٣٠٠ مليون متر مكعب فى السنة(٦)، وتحويل مجارى روافد نهر الأردن التى كانت تغذى البحيرة بالمياه العذبة وتحد بذلك من معدل ملوحتها.

ومن بحيرة طبرية حتى البحر الميت (بعمق ٤٠٠ متر تحت سطح البحر) أى بفارق ١٨٥ متراً بالمقارنة مع مستوى بحيرة طبرية تكون المسافة على خط مستقيم طوال ١٠٩ كيلو مترات، بينما طول نهر الأردن يصل هناك إلى ٣٢٠ كيلو مترا. فهو يتعرج على رسله فى سهل طميى يغرقه الفيضان، ومعروف فى الأردن وفلسطين باسم الزور. وهو منطقة ذات مناخ رطب تكسوها نباتات شبه استوائية، ويشرف عليها من الجانبين الغور، وهو عبارة عن جمع من المصاطب المسطحة والجافة التى تتخللها أراضى جرداء وسيول رافدة موسمية. ومتوسط الميل قليل. ويفسر لنا تنظيم فيضان بحيرة طبرية وتحويل جانب كبير من مياه الجزء الأعلى من نهر الأردن، منسوب التحاريق الدائم تقريبا فى النهر. فما يتروح بين ٦٠ و ٨٠٪ من المياه التى تصب فى بحيرة طبرية يتم اقتطاعها لتغذية القناة القومية الاسرائيلية، كما يحول جزء كبير من مياه اليرموك نحو الوادى عن طريق قناة الغور الأردنية الشرقية. وفيما عدا الفيضانات القصيرة الأجل الناجمة عن هطول الأمطار المحلية ومياه بعض الوديان التى لم يتم تهذيبها

على الضفتين يكون النهر أشبه بجدول متواضع يمكن اجتيازه سيرا على الأقدام فى العديد من المواقع، وكثيرا ما كانت الجماعات الفلسطينية المسلحة تعبر تلك المواقع حتى عام ١٩٧٠ عشية طردها من الأردن على يد جيش الملك حسين.

ويلتقى نهر الأردن بعد تركه بحيرة طبرية بمسافة سبعة كيلومترات مع نهر اليرموك الذى توجد منابعه فى جبل الدروز بسوريا، وكان يزود نهر الأردن بحوالى ٤٠٠ مليون متر مكعب من الماء فى السنة، وذلك حتى شق قناة الغور الشرقية. ويلتقى نهر الأردن فى مجراه نحو الجنوب بنهر آخر هام أصبحت مياهه محتجزة خلف سد، وهو نهر الزرقاء الذى يصل متوسط تصريفه السنوى إلى حوالى ٩٥ مليون متر مكعب من المياه، ومن جهة أخرى فإن ما تسهم به الوديان القصيرة فى فلسطين، وبالأخص منحدرات شرق الأردن ليس كماممهملا لأن تلك الوديان تغذيها سلسلة من الينابيع «الطبيعية» عند محط المنحدر الشرقى. وتزود ينابيع شرق الأردن وحدها، النهر بـ ٨٠ مليون متر مكعب سنويا. ولكن هذه المياه الجانبية تستخدم إلى حد كبير فى الزراعة ولا تصل بالتالى إلى مجرى النهر، ولذا تكون مياه نهر الأردن مالحة بدرجة كبيرة (٣٠٠/ ١,٠٠٠,٠٠٠ فى فترات التحاريق).

ومن الصعوبة بمكان العثور على مطبوعات رسمية أو شبه رسمية تتضمن بيانات صحيحة حول فيضانات نهر الأردن ومتوسط إيرادته، وقد تتراوح الفوارق بين مختلف التقديرات بين ١٠ و٢٠٪. ويرجع ذلك إلى سببين، أولهما يعود إلى أهمية المسألة ذاتها. فندرة الماء ـ أو على الأقل اعتباره نادرا ـ تجعله مصدرا جديرا بالحفاظ على المعلومات المتعلقة بسماته الهيدرولوجية. ويفسر لنا ذلك اختلاف التقديرات الرسمية التى تقدمها كل دولة من دول حوض النهر المعنى. فإذا جرت مناقشات أو مفاوضات حول طرق اقتسام مياه النهر الواقع بين أراضى دولتين أو أكثر، سيحاول كل طرف أن «يتشبث» بالأرقام الأكثر ملاءمة بالنسبة له. وبصفة عامة، كلما اتجهنا نحو سافلة الحوض الهيدرو غرافى، ارتفعت التقديرات المقدمة بخصوص التصريفات.

والسبب الآخر لتعدد التقديرات الخاصة بمجرى ماء واحد ناجم عن السبب الأول، وإليه

ترجع المصاعب التى يواجهها الباحثون «المستقلون» فى التوصل إلى تقاطعات جادة وهكذا يتكل كل باحث على المؤلف الذى يبدو له أنه الأجدر بالاعتماد عليه، مما يحد بالتالى من احتمالات الخطأ.

وقد وقع اختيارى فى هذه الدراسة، بعد إجراء مقارنة بين العديد من البيانات، على الجدول الذى قدمه ناف وماتسون(٧) إذ يبدو لى أنه الأشمل والأكثر ترابطا. وهذا الاختيار لا يحول دون إثارة عدد من القضايا، ولكن يبدو لى أن اختلاف أرقام هذا الجدول عن تلك التى يسوقها مؤلفون آخرون يشكل عنصرا ذا معنى بشكل خاص فى مجال الهيدروسياسة الإقليمية.

نهر الليطانى:

يبلغ طول الليطانى ١٧٠ كيلو مترا، وهو أحد أهم أنهار لبنان بتصريفه البالغ ٩٨٧ مليون متر مكعب، ويقع منبعه شمال **بعلبك** ويقطع سهل **البقاع** إلى أن يصل إلى ناحية **دير ميناس** (بجنوب لبنان) وجنوب مدينة **مرجعيون** حيث يتحول مجراه نحو الغرب حتى يصل إلى مصبه فى البحر الأبيض المتوسط، شمال مدينة صور.

ولا تغذى الليطانى سوى روافد قليلة فيما عدا أسفل الطريق بين بيروت ودمشق حيث يلتقى مع عدد من «النهيرات» القادمة هى أيضا من نفس المنابع. ويحصل الليطانى فى جزئه الأعلى بالبقاع على كم كبير من المياه فى يناير، وأحيانا قبل ذلك فى ديسمبر، وحتى أبريل، وذلك على أثر سقوط الأمطار الغزيرة الأولى التى تبلغ أقصاها فى فبراير، بمعدل يتراوح عموما بين ٣ و ٤ أمتار مكعبة فى الثانية. وترجع النسبة المئوية لمعامل الجر (Coéfficient d' écoulement) الذى يقارب الـ ٤٠٪ إلى ضعف نفوذية (Perméabilité) الحوض وقد شُيد سدالقرعون فى عام ١٩٦٨ على النهر فى غرب البقاع إلى جانب عدد من محطات توليد الكهرباء، **مرقب أولى**.

تصريفات نهر الأردن حسب ناف وماتسون
(التصريف بملايين الأمتار المكعبة)

المنابع	البلد	الوارد	الفاقد	المجموع
١ ـ أعالى نهر الأردن				
(أ) الدان	اسرائيل	٢٤٥		
(ب) الحاصبانى	لبنان	١٣٨		
(ج) بانياس	سوريا	١٢١		
٢ ـ من نهر الأردن إلى الحولة				٥٠٤
٣ ـ الرى فى وادى الحولة	اسرائيل		١٠٠-	
٤ ـ مجارى مياه محلية فى جسر بنات يعقوب	إسرائيل	١٤٠		
٥ ـ الإيراد عند مدخل بحيرة طبرية				٥٤٤
٦ ـ فى بحيرة طبرية				
(أ) منابع محلية	إسرائيل/ سوريا	٧٠		
(ب) أمطار فوق البحيرة	إسرائيل	٦٥		
(ج) مصادر فى بحيرة طبرية وحولها		٦٥		
٧ ـ التبخر فوق بحيرة طبرية	إسرائيل		٢٧٠-	
٨ ـ المنصرف نحو أسفل نهر الأردن				٤٧٤
٩ ـ اليرموك		٤٩٢		٩٦٦
١٠ الوديان والمنابع فى الغور	الأردن / إسرائيل	٥٠٥		١٤٧١

المصدر : Simith, (1966)، بعد مراجعة الخطة الرئيسية والكتاب السنوى الهيدرولوجى الصادر عن اسرائيل (١٩٤٦ ـ ١٩٩٠) (٨)

المياه الجوفية :

تقع أهم طبقة مياه جوفية فى إسرائيل والأراضى المحتلة (الضفة الغربية وغزة) وذلك غرب الضفة الغربية (حوض العوجا ـ التمساح / نهر العوجة ـ نهر الزرقاء)، وإجمالى سعتها ٣٣٥ مليون متر مكعب من الماء سنويا. والطبقة الثانية توجد فى الشمال الشرقى من (جلبوع ـ بيسان/ جبل الفقوعة ـ بيسان) وتوفر سنويا ١٤٠ مليون متر مكعب من الماء. وهناك طبقتا مياه أخريان جديرتان بالذكر رغم أنهما أقل شأنا : نهر جوفى تحت السفح الغربى لتلال الضفة الغربية من جنين حتى بير سبع وآخر بطول ساحل البحر الأبيض المتوسط.

وهناك حوالى ٣٨٢ بئرا ارتوازيا توفر للفلسطينيين فى الضفة الغربية ٥٠ مليون متر مكعب فى السنة، وهو مايمثل حوالى ثلث استهلاكهم السنوى من المياه المخصصة للزراعة. والصناعة والشئون المنزلية. أما الثلثان الباقيان فمصدرهما ٢٩٥ نبعا فى المنطقة، والمياه المنحدرة وخزانات جمع مياه الأمطار الملحقة بالعديد من المنازل.

وفى الأردن تشكل المياه الجوفية أهم مصدر للتزويد بالماء الصالح للشرب والرى. كما أنها أضمن مصدر للمياه إذ أنها لا تتوقف إلا نسبيا على التغيرات الجيوسياسية فى المنطقة. وتعتبر طبقة المياه الجوفية الممتدة من عمان حتى وادى صمر أكبر الطبقات وبها العديد من الجيوب المائية. وهى تشمل جانبا كبيرا من الأراضى الأردنية على عمق يتراوح بين ٥٠ و ٧٠٠ متر. وتجرى عمليات تقدير لحجمها، ولكن النتائج الأولى تبدو واعدة.

الماء فى الأردن : الموارد والاستهلاك :

فيما يتعلق بالثروة المائية فى المملكة الأردنية الهاشمية، استعين بما أورده الدكتور إلياس سلامة، أخصائى الهيدرولوجيا(٩) ومدير مركز الأبحاث والدراسات المائية بجامعة عمان.

استهلك الأردن فى عام ١٩٨٨، ٦٤١ مليون متر مكعب من الماء، ٨٠٪ من هذه الكمية للزراعة وحدها. وفى عام ١٩٨٩ ازداد الضخ فأصبح ٧٣٠ مليون متر مكعب، منه ٥٢٠ للزراعة و ٢١٠ ملايين للاستخدام المنزلى والصناعى(١٣) ويبلغ إجمالى الاستهلاك السنوى حاليا(١٤) ٨٧٠ مليون متر مكعب و٤٦ ٪ من هذا الماء يأتى من روافد نهر الأردن و٥٤ ٪ من الأمطار والمياه الجوفية. والأردن حاليا فى وضع يتميز بأن استهلاكه يعادل ١١٥٪ من مصادر الماء المتجددة. وفى عام ٢٠٠٠، وعلى أساس عدد سكان سيبلغ حوالى ٥,٣٧ مليون نسمة، سيرتفع الاستهلاك ليصل إلى ١٦٠٠ مليون متر مكعب تقريبا (١٢٠٠ مليونا للزراعة و ٤٠٠ مليون للقطاعات الأخرى)، مما يعنى تجاوز الموارد المتاحة بنسبة ٢٠٪(١٥)

جدول بموارد الأردن المائية (بملايين الأمتار المكعبة فى السنة)

	تصاريف	فيضانات	المجموع	
(أ) مجارى مياه تصب فى نهر الأردن	٢٨٢	٣٠٣	٥٨٥	
اليرموك	٢١٨	١٨٢	٤٠٠	
الزرقاء	٤٨	٤٦	٩٤	
وديان أخرى	١٦	٧٥	١٢١	
المجموع بدون مياه اليرموك	٦٤	١٢١	١٨٥	أ
	المنابع	الفيضانات	المجموع	
(ب) وديان البحر الميت (١٠)	١٣٧	٤٠	١٧٧	
وديان شمال شرق الزرقاء	٢٩	٠١	٣٠	
زرقاء - زارا	٢٠	٠٣	٢٣	
ولى	٢٠	١٦	٣٦	
موجيب	٢١	١٥	٣٦	
كرك	١٥	٠٣	١٨	
الحسا	٣٢	٠٢	٣٤	
عمان - زرقاء	٣٠		٣٠	
طفيل	٢٠		٢٠	
شمال نهر زرقاء	٦٠		٦٠	
قطل سراقة / السلطانى - الحسا	٣٥		٣٥	
مجموع (ب) بعد استبعاد وديان البحر الميت	٢٨٢	٤٠	٣٢٢	ب
	مياه جوفية	سطحية	المجموع	
(ج) وادى عربه				
(د) حوض جفر	٠٥	١٠	١٥	
(هـ) ديسى	أحافير	٠٢	٠٢	
(و) أزرق	١٥	١٢	٢٧	
(ز) المنطقة الشمالية الشرقية	١٠	٠٥	١٥	
(ح) مياه جوفية تجرى ما بعد شرق الأراضى الأردنية	٩٠	١٠	١٠٠	
المجموع (١١)	(١٢) ٣٤٢	١٠٩	٦٩٦	ج
مياه اليرموك حسب التقاسم السورى الأردنى المبرم فى سنة ١٩٨٧			٢٢٠	
المجموع الكلى			٨٩٦	

المصدر : الياس سلامه

مصادر مياه الرى

المصادر	الكميات	النسبة المئوية
قناة الملك عبد الله (قناة الغور الشرقية)	١٣٠ . ٦١ م٣	٢٥,٠٠
وديان الغور الشمالية	٨٠	١٥,٠٠
وديان الغور الجنوبية	٤٠	٧,٠٠
منطقة ديسى	٥٠ (١٦)	١٠,٠٠
مصانع معالجة المياه	٣٠	٥,٠٠
آبار القطاع الخاص	١٩٠	٣٦,٠
المجموع	٥٢٠	١٠٠

المصدر : ملفات وزارة المياه الأردنية

على أنه رغم المصاعب وبالأخص المصاعب المالية التى تواجهها الحكومة الأردنية إلا أن بوسعنا أن نلاحظ أن هناك جهودا لافتة للنظر تبذل لتوفير المياه لكل السكان تقريبا وقطاعات الاستهلاك، ومنها بالأخص الزراعة والصناعة. ففى عام ١٩٨٩ كان ٩٧٪ من سكان المدن مرتبطين بشبكة المياه الصالحة للشرب، والجزء الأساسى من هذا المرفق متمركز فى شمال البلاد حيث يتم استيعاب ثلاثة أرباع إجمالى الاستهلاك المنزلى. والعاصمة عمان (مليون نسمة) التى تستهلك وحدها ٤٥٪ من إجمالى المياه المنزلية فى البلاد تحصل عليه أساسا من الطبقات الجوفية الواردة من مختلف المناطق: منطقة عمان الكبرى (حوالى عشرة آبار محفورة حول المدينة)؛ ومنطقة **الأزرق** (١٥٪) التى تزود أيضا مدينة أربد فى الشمال، وأخيرا المنطقة الجنوبية بضخ مياه الطبقات الجوفية فى **سواقه والقسطل** (١٥٪). وفضلا عن ذلك هناك قناة دير **العلا** - عمان التى تنقل إلى العاصمة جانبا من ماء الغور الشرقى.

ويرجع فَقْد جانب كبير من المياه المخصصة للعاصمة إلى افتقار شبكة المياه الصالحة للشرب ونظام النقل إلى الصيانة : فمن بين ١٤٨ لترا من الماء العذب يتم استهلاك ١٢٠ لترا فى الواقع. ووفقا لبيانات «هيئة المياه الأردنية» فإن عيوب تشغيل العدادات المائية وقصور نظام تسجيل الاستهلاك يؤديان إلى انخفاض فواتير الاستهلاك بنسبة ٣٠٪.

وفيما يتعلق بالقطاع الزراعى، يرد الجانب الأساسى من مياه الرى عن طريق قناة الغور الشرقى (أو قناة الملك عبدالله) التى تجلب جزءا من مياه اليرموك على مسافة ١٢٠ كيلو مترا، وتزود بالماء الأراضى الزراعية بطول الوادى وتوفر الماء الصالح للشرب للمدن والمناطق الآهلة بالسكان فى شمال غرب البلاد وفى الوادى. ويتم تزويد القناة بالماء عن طريق السدين

الكبيرين فى الأردن : سد الملك طلال على نهر الزرقاء، بسعة ٩٠ مليون متر مكعب من الماء فى السنة بعد تعليته خلال الثمانينات، وسد وادى العرب الذى تم تشييده فى نفس الفترة وتبلغ سعته الكلية ٢٠ مليون متر مكعب من الماء فى السنة، وذلك علاوة على نهر اليرموك. ويستفيد قطاع الرى أيضا من مياه الوديان المنسابة نحو وادى نهر الأردن ومنخفض البحر الميت والمحتجزة فى عشرة خزانات توفر فى مجموعها ١٠٥ ملايين متر مكعب من الماء فى السنه.

وفى مواجهة تزايد الطلب تواصل المملكة الهاشمية إقامة بنيتها التحتية وتطويرها بالأخص بإعداد مشاريع لبناء عدة منشآت، من بينها سدان على واديى مجيب وولى ، اللذين تبلغ سعة كل منهما ٢٠ مليون متر مكعب، وتعلية خزان وادى كفرين لترتفع سعته من ٢,٤ إلى ٦,٩ مليون متر مكعب من الماء سنويا.

غير أن المشروع المائى الرئيسى يظل سد الوحدة فى المقارن على نهر اليرموك. وهذا المشروع الذى يعود إلى عام ١٩٥٣ يرمى إلى احتجاز ٢٢٥ مليون متر مكعب من الماء سنويا، مما يتيح إمكانية رى ٣٥٠٠ هكتار فى وادى نهر الأردن إلى جانب الـ ١٦٥٠٠ هكتار المروية حاليا، وزيادة كميات الماء الصالح للشرب فى منطقة عمان - زرقاء (١,٥ مليون نسمة) بمقدار ٥٠ مليون متر مكعب. وفضلا عن ذلك من المزمع إقامة محطة توليد كهرباء مائية طاقتها ثمانية ميجاوات لحساب سوريا، وفقا لنصوص الاتفاق المبرم بين الدولتين فى سبتمبر ١٩٨٧. ولا يزال تنفيذ هذا المشروع مؤجلا نظرا لأن الجهات المولة، ومنها البنك الدولى وهيئة معونة التنمية الأمريكية ترفض التمويل «طالما لم يتم التوصل إلى اتفاق مع اسرائيل على تقاسم مياه اليرموك».

الماء فى إسرائيل وفى الأراضى المحتلة : الموارد والاستهلاك:

يشير تقرير للأمم المتحدة صدر مؤخرا أن ٦٧٪ من استهلاك إسرائيل من المياه يأتى من خارج حدودها فى عام ١٩٤٨ : ٣٥٪ من الضفة الغربية وروافد نهر الأردن، و ٢٢ ٪ من هضبة الجولان.

ويقدر حساب مبنى على دراسات تاحال (Tahal) (شركة تخطيط الموارد المائية فى إسرائيل) استهلاك اسرائيل من مياه نهر الأردن بـ ٣٦٥ مليون متر مكعب.

دان: مياه أمطار ومنابع فى شمال بحرية طبرية رى وأحواض أسماك فى شمال بحيرة طبرية (داخل اسرائيل)	+ ٢٥٨ + ١٧٤ ٨٩
رى وادى يوثيا فى سوريا الإجمالى عند مدخل بحيرة طبرية تعويضات المنابع الشديدة الملوحة الرى حول بحيرة طبرية	-١٢ =٣٣١ -٥٥ ٢٥
مجموع ما يضخ فى خط أنابيب الماء مجموع مايستهلك فى اسرائيل	٢٥١ ٣٦٥

بملايين الأمتار المكعبة

مياه جوفية	٩٥٠ [(١٧)]
نهر الأردن وبحيرة طبرية	٦٠٠ [(١٨)]
مجارى المياه والجداول الصغيرة	٦٠ ـ ١٠٠
المجموع الكلى [(١٩)]	١٦٥٠ ـ ١٦١٠

يتبين من الأرقام الواردة فى الجدول الأول أن استهلاك إسرائيل من المياه يبلغ ١٦٠٠ مليون متر مكعب فى السنة كما يرد فى الجدول الثانى.

وهذا الاستهلاك لا يكف عن التزايد سنة بعد أخرى. فبالإضافة إلى تطور أساليب الاستهلاك وتزايد الطلب المرتبط بالنمو الديموغرافى الطبيعى، فإن قدوم مهاجرين يهود جدد فى السنوات الأخيرة خاصة من دول الإتحاد السوفييتى سابقا يفسر المعدل المرتفع لاستهلاك الماء.

والاستهلاك الكلى الراهن الذى يدور حول ٢١٠٠ مليون متر مكعب(٢١) سيرتفع لا محالة فى عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٥٠٠ مليون متر مكعب فى السنة أى بتزايد بنسبة ٢٠٪.

تطور استهلاك الماء فى اسرائيل

السنة	النسبة المئوية
١٩٤٩	١٧
١٩٦٨	٩٠
١٩٧٨	٩٥
١٩٩٠	١٠٠(٢٠)، أى ١٤٠٠ مليون متر مكعب فى السنة

وفيما يتعلق بالضفة الغربية، فيمكن تقدير الموارد المائية بـ ٨٥٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا، موزعة على الوجه التالى:

- المياه الجوفية ٦٠٠ مليون متر مكعب (مياه الطبقات الجوفية تتجدد بانتظام بالأخص فى الضفة الغربية وبوسعها أن توفر حوالى ٦١٥ مليون متر مكعب فى السنة(٢٢)

- نهر الأردن وغيره من مجارى المياه : من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ مليون متر مكعب(٢٣)

غير أنه يتعين أن نشير إلى أن من بين هذا المجموع المتاح، هناك ٦٢٠ مليون متر مكعب فقط يسهل استغلاله. والقدر الباقى الذى يتراوح بين ١٧٥ ـ ٢٢٥ مليون متر مكعب لا يمكن استغلاله إلا بحرص: أولا لأن جزءا من هذا الكم مكون من مياه سطحية (من نهر الأردن وروافده) تصعب إدارتها، وثانيا لأن المياه الجوفية يجب أن تستعمل بحذر شديد لتحاشى ارتفاع ملوحة الماء التى يمكن أن تعرض للخطر طبقة المياه الجوفية.

والحق أن من بين كم الماء الذى يمكن التصرف فيه فى الضفة الغربية (٨٠٠ إلى ٨٥٠ ميلون متر مكعب فى السنة) لاتتجاوز النسبة المستغلة منه ١٤٪ (١٢٥ مليون متر مكعب). ومن المناسب مع ذلك أن نضيف إلى ماسبق ٥٠٠ مليون متر مكعب تقوم إسرائيل بضخها من آبار موجودة داخل الخط الأخضر. ولكنها تستغل طبقة المياه الجوفية الموجودة تحت خط القمة الجبلية للضفة الغربية التى تشكل حوالى ربع الماء المستهلك فى إسرائيل، وهو مايفسر لنا تمسكها بعدم استعدادها للتنازل عن التحكم فى موارد الماء لإدارة عربية مستقلة ذاتيا.

وتشير السياسة المائية التى تنتهجها السلطات العسكرية الإسرائيلية بتحديدها المتعسف لما يستهلكه الفلسطينيون من المياه لصالح المستوطنين اليهود فى الضفة الغربية

الموارد المائية فى الضفة الغربية (أ) وغزة (ب)
(بملايين الأمتار المكعبة فى السنة)

متوسط هطول الأمطار		٢,٨٠٠	
التبخر		١,٩٠٠	
موارد الأمطار المستقلة		٩٠٠	٪٨٠ [٢٤]
موارد مائية مستقلة	جوفية	٢٦٠	٪٧٧,٥
	سطحية	١١٥	٪١٤,٤
	فيضانات موسمية	٦٥	٪٨,١
	المجموع	٨٠٠	
الأمطار		٢٧٥مليمتر فى السنة	
موارد هيدروليكية	جوفية [٢٥]	٤٠	
	سطحية [٢٦]	١٠ ـ ٢٠	
	فيضانات موسمية	٢٠	
	المجموع [٢٧]	٧٠ ـ ٨٠	

المصدر : ١ ـ ٧ ، ص ٢١٠ .

وقطاع غزة. وتتجلى نتائج تلك الممارسات التمييزية بكل وضوح فى إحصائيات الحكومة الإسرائيلية نفسها التى يتبين منها أن من بين مجموع الـ ٤٧,١ مليون متر مكعب من الماء المستنبط سنويا من ٣٣١ بئرا فى الضفة الغربية، فإن ٣٠٪ من هذه الكمية يسحب من آبار المستوطنين اليهود الذين لا يشكلون سوى ٦٪ من السكان، مما يدل على مدى قوة الضخ التى يتمتع بها المستوطنون.

ومتوسط استهلاك الفرد يؤكد الفارق الشاسع، إذا تعلق الأمر بالفلسطينيين أو المستوطنين فى الأراضى المحتلة أو الإسرائيليين (المقيمين داخل حدود ما قبل ١٩٦٧)، فبينما يستهلك المواطن الإسرائيلى ٣٧٥ مترا مكعبا سنويا (١٦٥٠ مليون متر لـ ٤,٤ مليون مواطن إسرائيلى)، يتعين على الفلسطينى أن يكتفى بـ١٠٧ إلى ١٥٦ مترا مكعبا (١٦٠ إلى ٢٣٤ مليون متر مكعب لمليون ونصف فلسطينى يعيشون فى الضفة الغربية أو قطاع غزة) ويستهلك المستوطن الإسرائيلى من ٦٤٠ إلى ١٤٨٠ مترا مكعبا فى السنة(٢٨) أى مابين ٤١-٩٦ مليون متر مكعب من الماء فى السنة لـ ٦٥ ألف مستوطن(٢٩). ومن جهة أخرى يدفع المستوطن الإسرائيلى ١٥ أجورو(٣٠) (AGORO) للمتر المكعب من الماء المستخدم فى الزراعة، و٢٣ أجورو للماء المستخدم فى المنازل بينما يدفع الفلسطينى ثمنا إجماليا قدره ٧٠ أجورو بلا تمييز بين ماء الرى والماء المنزلى.

ومنذ ١٩٦٧ تتولى إدارة مجموع الموارد الهيدروليكية فى الأراضى المحتلة لجنة إسرائيلية للمياه تحت قيادة المفوض بشئون الموارد المائية التابع لوزارة الزراعة. وهذه اللجنة مقسمة إلى عدة شركات، من بينها الميكوروت وهى الشركة الإسرائيلية للمياه التى أسستها الوكالة اليهودية والهستدروت، وتملك الحكومة الإسرائيلية ٣٠٪ من أسهمها، والمكلفة بمد شبكات الرى والمياه، والتاحال (شركة تخطيط موارد الماء فى إسرائيل التى تأسست فى عام ١٩٥٢ كشركة للحكومة الإسرائيلية التى تمتلك ٥٢٪ من أسهمها) والمكلفة بالتخطيط العام لمشاريع استغلال الموارد المائية. وعندما لا يتم التزود بالماء عن طريق إحدى هاتين الشركتين، تقوم بذلك شركة تتولى توزيع المياه والرقابة على نوعيتها، تابعة للجنة المياه.

حوض نهر الأردن وسط النزاع العربى ـ الإسرائيلى:

لكى ندرك على نحو أفضل مدى تعقد المفاوضات الحالية والمصاعب التى تواجهها يتعين أن نعود إلى تاريخ النزاع العربى ـ الإسرائيلى وإستراتيجيات كل طرف من أطرافه لكى يؤمن أو «يستعيد» سيادته على الموارد المائية. ولنوضح، بغية تفادى أى لبس، أن النزاعات والمطالب، سواء كانت عربية أو إسرائيلية شملت فى آن واحد مياه نهر الأردن ونهر الليطانى فى لبنان. ولذا سنتناول فى نفس الوقت المشاكل المتعلقة بكلا النهرين.

المياه والحدود فى المشروع الصهيونى:

لم تتخل أبدا الحركات الصهيونية وقياداتها عن فكرة السعى إلى فرض سيطرتها كاملة على كل مياه نهرى الأردن والليطانى، حتى بعد قرار هيئة الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين احداهما فلسطينية والأخرى إسرائيلية. وقد حاولت الدولة الإسرائيلية منذ نشأتها أن تحقق ذلك عمليا باحتلال أو ضم أو مصادرة الموارد المائية النهرية منها والجوفية فى المنطقة.

وكان القادة الصهيونيون قد طالبوا مرارا قبل قيام الدولة العبرية بأن تكون لفلسطين حدود تضع فى اعتبارها منابع المياه. فمنذ عام ١٨٦٧، نظمت «مؤسسة استكشاف فلسطين» البعثة الصهيونية الأولى المكونة من مهندسين لتقييم الموارد المائية فى المنطقة(٣١). وقد وضعت تلك اللجنة فى اعتبارها، فى تقريرها الذى سلمته فى ١٨٧١، مياه نهرى الأردن والليطانى وقدرت أنه يتوافر لدى فلسطين مايكفى من الماء «لاستيعاب ملايين الأفراد، وأن مياه الشمال يمكن أن توجه نحو الجنوب وذلك لرى صحراء النقب. وفى حدود التفاصيل الحالية تقريبا، وبدون استخدام مياه الليطانى فإن البنية التحتية الهيدروليكية الراهنة فى إسرائيل تتفق تقريبا مع نصوص التقرير المذكور آنفا. فمياه نهر الأردن تنساب الآن من شمال البلاد حتى جنوبها وتصل إلى النقب حيث أتاحت تطوير إنتاج زراعى مكثف وحديث يعتبر من أكبر الإنجازات الإسرائيلية نجاحا.

فى عام ١٩١٦، فى خضم الحرب العالمية الأولى طلب ممثلو الحركة الصهيونية من البريطانيين أن يدمجوا مجموع نهر الأردن فى فلسطين وأن يرسموا الحدود حسب مسار نهر الليطانى. ولما رُفض مطلبهم هذا، أعادوا الكرة فى عام ١٩١٩ وطلبوا فى مؤتمر السلام فى باريس بأن تمتد الحدود الشمالية لفلسطين حتى نهر الليطانى والسفح الغربى لجبل الشيخ (الذى يغذى نهر الحاصبانى، الرافد اللبنانى لنهر الأردن) والوادى السفلى لليرموك. ولم يلق هذا المطلب الثانى أى نجاح شأنه شأن المطلب الأول ولم يتبنه المؤتمر المذكور.

وفى نفس السنة، كتب القائد الصهيونى شاييم وايزمان يقول فى خطاب يتعلق «بالموطن اليهودى» المزمع تأسيسه، وموجه إلى رئيس الوزراء البريطانى ديفيد لويد جورج»(٣٢) : إن كل المستقبل الاقتصادى لفلسطين يتوقف على تزويدها بالمياه للرى ولتوليد الكهرباء.... ويجب أن يرد هذا الماء أساسا من منحدرات جبل الشيخ، ومنابع نهر الأردن، والليطانى (....). ونحن نرى أنه من الأمور الأساسية أن تشمل الحدود الشمالية لفلسطين وادى الليطانى لمسافة ٣٥ ميلا (٢, ٤٠ كيلومتر تقريبا) وكذلك السفحين الغربى والجنوبى لجبل الشيخ»(٣٣).

ومع أن مؤتمر باريس تجاهل مطالب الزعماء الصهيونيين آنذاك ولم يسلم بشكل مباشر لما يمكن أن يشبه اللوبى السياسى الصهيونى، إلا أن رسم حدود «الانتداب» المفروض على

فلسطين يتفق مع مرامى هؤلاء الزعماء.

فالاتفاق بين الدولتين المنتدبتين، فرنسا وانجلترا، تحت إشراف عصبة الأمم بخصوص الولايات العثمانية (فلسطين، شرق الأردن، لبنان، سوريا) يدل على أن رسم الحدود بين فلسطين وسوريا ولبنان وضع فى عين الاعتبار الشبكة الهيدرولوجية فى شمال حوض الأردن وذلك بتمرير خط الحدود بحيث تمتد فلسطين حتى الجزء العلوى من نهر الأردن المتضمن منابع نهر دان وبحيرة الحولة فى مجموعها والأجزاء «القابلة للاستغلال» أى المنحدرات الضعيفة لنهرى الحصابانى وبانياس، ويتخذ مسار الحدود فى هذا الموقع شكل حدوة الحصان، ويمتد لمسافة تتراوح بين ٥٠ و ١٥٠ مترا على ضفتى نهر دان وبحيرة طبرية. والحدود التى قررتها دولتا الانتداب بين فلسطين وإمارة شرق الأردن، التى خلقها البريطانيون وصرحوا بقيامها فى ١٩٢٢ وأصبحت فيما بعد المملكة الهاشمية الأردنية، تحاذى نهر الأردن بين اليرموك والبحر الميت.

وفيما يتعلق بنهر الليطانى، لم يحرم الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل منذ ١٩٤٧ من النفاد بشكل مباشر إلى مياه الليطانى سوى إصرار فرنسا على الحفاظ على جنوب لبنان وغرب جبل الشيخ ومنابع الحصابانى وبانياس فى نطاق القطاع الجغرافى لانتدابها غير أنه سيتبين لنا فيما بعد أن مياه النهرين ستدمج شيئا فشيئا فى المجال الهيدروليكى الإسرائيلى أولا فى عام ١٩٦٧ فيما يتعلق بالمنابع الشمالية لنهر الأردن، وفى عام ١٩٨٢ فيما يخص نهر الليطانى.

وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن العديد من الشكوك تحوم حول السياسة الإسرائيلية إزاء هذا النهر اللبنانى. والواقع أن بعض المراقبين يتهمون سلطات الدولة العبرية باستغلال مياه الليطانى. ومع أن الإسرائيليين ينكرون تماما قيامهم بتنفيذ أعمال بهذا الخصوص، إلا أنه ليس سرا أن هناك بالفعل مشروعا إسرائيليا لاستغلال مياه الليطانى، يتمثل فى حفر قناة جوفية تربط دير ميناس بوادى الحولة بين جسر بنات يعقوب والسلطان ابراهيم(٣٤) . ويمقتضى هذا المشروع يتعين أن يتم ضخ المياه بمعدل ٤٨٠ مليون متر مكعب فى السنة (يبلغ تصريف الليطانى ٨٦٥ مليون متر مكعب فى السنة)، لتصب فى بحيرة طبرية ومنها إلى بقية أنحاء البلاد، وبالأخص جنوبها، عن طريق نهر الأردن.

١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ : من احتلال الأراضى إلى التحكم فى المياه:

انقضت بالضبط ١٩ سنة منذ قيام الوطن القومى لليهود وتأسيس دولة إسرائيل، حتى الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية. وأتخذ من رفض العرب التصديق على تقسيم الأمم المتحدة للأراضى الفلسطينية والقبول بوجود دولة إسرائيل ذريعة للاحتلال والتوسع فى الأراضى الخاضعة لسيطرتها، وذلك وفقا لمنطق مزدوج: الحد الأقصى من الأمن العسكرى والاستغلال الأقصى لمنابع المياه المتاحة فى المنطقة. ولم يتم ذلك بطريقة فوضوية أو تعسفية، إذ حُددت مقدما الأولويات فى احتلال الأراضى. فهضبة الجولان والضفة الغربية وغزة وجنوب لبنان، فضلا عن سيناء، كلها أراضى تلبى على الأقل أحد هذين الشاغلين، وذلك عدا سياسات إقامة المستوطنات والسيطرة على محاور استراتيجية، منها البحر الأحمر وخليج العقبة. وهذه القضايا نفسها هى التى تتحكم فى اختيارات الحكومة الإسرائيلية وكذلك اختيارات الأطراف الأخرى فى مفاوضات السلام الحالية.

والواقع أن السؤال المطروح الآن بسيط نسبيا، وهو كيف يمكن التوصل إلى سلام دائم دون التعرض للشرطين المسبقين شبه المقدسين: الأمن للمواطنين والوصول إلى المنابع المائية؟ والحال بالنسبة لهضبة الجولان بليغ بشكل خاص.

ففى بداية الخمسينيات كان من أوائل مشاريع دولة إسرائيل الناشئة وضع برنامج مائى ـ زراعى ذى هدف محدد بدقة: تعبئة مجموع الموارد المائية المتاحة باعتبار أنه لاغنى عنها بالنسبة للدولة تم زرعها فى وسط جغرافى جيوبوليتيكى معاد لها بشكل خاص. وقد أعلن بن جوريون، رئيس الوزراء وأبو الاستقلال الإسرائيلى فى سنة ١٩٤٨ أن «نقطة الضعف فى التحالف العربى تتمثل فى لبنان... يجب أن تقام فيه دولة مسيحية سنوقع معها على تحالف. وسيكون نهر الليطانى حدودها الجنوبية».

وهكذا أعلنت إسرائيل منذ عام ١٩٥١ عن بدء العمل فى موقع الحولة لتجفيف ذلك المستنقع الكبير الذى كان يضيع فيه جزء كبير من مياه الروافد الثلاثة التى تمر به: الحاصبانى ودان وبانياس. وشكل ذلك العمل المرحلة الأولى من مشروع أكبر وأكثر طموحا يرمى إلى توجيه مياه أعالى نهر الأردن نحو الجنوب بعد جمعها عند مستوى الحولة، عن طريق قناة

تجتاز كل المنطقة الواقعة بين جسر بنات يعقوب (جنوب البحرية) وصحراء النقب. وإلى جانب الاضطلاع بمهمة جمع المياه، فإن إقامة محطة لتحويل مياه الأردن إلى جسر بنات يعقوب لها ميزتان كبيرتان للغاية، تتمثل أولاهما فى ضخامة الفارق بين ارتفاع مستوى بحيرة الحولة من ناحية وبين انخفاض مستوى بقية انحاء البلاد حتى أن تدفق المياه لايتكلف أى استهلاك للطاقة. فالجاذبية الناجمة عن الانحدار تجعل مياه نهر الأردن تنساب بشكل طبيعى نحو السهل. وتتمثل الميزة الثانية فى أن مياه نهر الأردن الشديد الملوحة(٣٥) كانت تصب فى بحيرة طبرية جنوب جسر بنات يعقوب (عند - ٢٧٣ مترا تحت مستوى سطح البحر). ويتيح استقبال المياه فى أعلى البحيرة إمكانية توفير ماء عذب للاستهلاك البشرى وللمنتجات الزراعية.

غير أن الجغرافيا العسكرية كانت تمثل عقبة حالت بالذات دون أن يستكمل الإسرائيليون مشروعهم. فخط الهدنة لعام ١٩٤٨ الذى كان يفصل بين الجيشين الإسرائيلى والسورى فى الخمسينات كان يجعل من المستحيل بالنسبة لإسرائيل أن تصرف مياه بحيرة الحولة دون أن تلحق أضرارا بالفلاحين السوريين الموجودين عند أسفلها.

وتعلل الجيش السورى بالعواقب المباشرة للإنشاءات الهيدروليكية التى بدأتها الدولة العبرية، لكى يرد على ذلك بتكرار إطلاق النار مما كان يؤدى فى كل مرة إلى ردود فعل من جانب الجيش الإسرائيلى، علما بأن الهدف الحقيقى للجيش السورى كان منع تحويل مياه نهر الأردن. ونتيجة لتكرار الاشتباكات ومخاطر تفاقم النزاع تبنت الأمم المتحدة، بناء على طلب سورى وعربى، قرارا يلزم إسرائيل بالكف عن تنفيذ مشروعها. وكان الأمريكيون يسعون من جانبهم فى تلك الفترة إلى تحاشى أى تردٍ فى الوضع يمكن أن تعود عواقبه بالفائدة على الاتحاد السوفييتى فى ظل الحرب الباردة التى كانت فى أوجها، فتدخلوا لدى الدولة العبرية وطالبوها بترك المشروع. ولكى يوضحوا فى ظل الحرب الباردة أن مصالح إسرائيل والاستراتيجيات الغربية لاتتطابق بالضرورة فى كل الأحوال، فقد هددوا الحكومة الإسرائيلية بوقف كل معونة من جانب الولايات المتحدة، وكانت تبلغ آنذاك خمسين مليون دولار فى السنة، ولم يكن بوسع الإسرائيليين الاستغناء عنها. وقد انصاعت إسرائيل، ولكن جزئيا فقط. فقد استمرت عمليات الصرف فى الحولة ولكن محطة التحويل لم تبن، وظلت مياه الأردن

تنساب حتى بحيرة طبرية حيث كان يجرى ضخها لتزويد البلاد بالماء.

وعلاوة على ردود الفعل إزاء العواقب العسكرية لتلك الأعمال، بدأ الجانب العربى يدرك الأهمية المزدوجة للمشاريع الهيدروليكية فوق نهر الأردن. وكان من المهم للغاية أولا، من الناحية السياسية، الحيلولة دون أن تدير الدولة الإسرائيلية وحدها الموارد المائية الإقليمية وتوحى بذلك أن العرب ليسوا بحاجة إليها من أجل اقتصادهم. وكان الأمر يقتضى بالأخص أن يكون من المعلوم أن الماء ـ شأنه شأن التراب الفلسطينى ـ ملك للعرب لايمكن التنازل عنه وأن الإسرائيليين لايملكون أى حق فيها. وفى المقام الثانى، وإن كان لايقل أهمية عن الاعتبار الأول، كانت هناك أيضا قضية اقتصادية واجتماعية مطروحة: فإلى جانب حاجة كل دولة عربية للمياه من أجل الزراعة أو الاستهلاك فى المدن (ماء صالح للشرب وللصناعة).كانت هناك حاجة ملحة إلى «توطين» الفلسطينيين المنفيين فى الضفة الغربية والأردن وغزة ومناطق أخرى. وفى تلك الحقبة كانت الدول العربية ترى، شأنها شأن وكالة غوث للاجئين التابعة للأمم المتحدة، أن الحل الأفضل يتمثل فى «توطين» المنفيين فى أراض زراعية فى انتظار عودتهم النهائية وحتى لايكونوا فى حاجة إلى المعونة بالكامل. غير أن الزراعة فى المنطقة تعنى فى الوقت نفسه ضرورة توافر الرى.

وبغية التوصل إلى حل نهائى للنزاع، ونزع فتيل العنف المتصاعد والمتزايد التعقيد، والاستجابة للاحتياجات المباشرة للاجئين الفلسطينيين(٣٦) طلبت وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة من رئيس هيئة وادى تنمسى، ج. كلاب، أن يتقدم باقتراح دائم مقبول من جانب كل أطراف النزاع، قابل للتنفيذ بسرعة ويشمل بالأخص تقاسم مياه المنطقة وإقامة عدد من المنشآت المائية. وهكذا نشأت خطة «مين ـ كلاب»، باسم شركة شسعر مين انكربوريتد وج. كلاب مدير هيئة وادى تنمسى والتى نشرتها هيئة الأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٥٣(٣٧).

وقد واجهت خطة مين ـ كلاب ، التى تقضى ببناء نظام هيدروليكى متكامل (سدود ، قنوات ، محطات توليد كهرباء.... إلخ) باعتراض مزدوج من جانب إسرائيل والدول العربية. وكان العرب لايريدون أصلا أن يعترفوا بأى حق لإسرائيل فى مياه المنطقة. أما الإسرائيليون فقد تحدثوا عن مؤامرة دولية «ترمى إلى حرمانهم من مياه المنطقة».(٣٨) ومع ذلك كانت الخطة تؤمن لإسرائيل مالايقل عن ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه (انظر الجدول المنشور ص ٥٦)

وتترك لكل دولة حرية استخدام حصتها كما يحلو لها وأينما ترغب، مما يتيح لإسرائيل إمكانية تحويل مياه الوادى لرى صحراء النقب. وكان هذا البند يشكل استثناء غير مألوف بالنسبة للقوانين الدولية التى تقضى بأن مياه النهر الدولى لايجوز أن تخرج فى أى حال من الأحوال عن النطاق الطبيعى (خطوط تقاسم المياه) لحوض الصرف.

وفى مواجهة رفض خطة مين ـ كلاب، أعلن إيزنهاور، رئيس الولايات المتحدة فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٣ عن إيفاد مبعوث خاص رسمى فى المنطقة، وهو اريك جونستون صديقه الشخصى والرئيس للغرفة التجارية الأمريكية)، للتفاوض مع دول المنطقة حول تقاسم مياه الأردن.

وقد وصل جونستون إلى المنطقة فى نفس الشهر، ومعه خطة مين ـ كلاب، المعروضة أصلا من جانب الأمم المتحدة. وقد حولها جونستون عبر تنقلاته ومفاوضاته مع محادثيه العرب والإسرائيليين إلى خطة تكاد تكون أمريكية بالكامل(٣٩). وهكذا لم يعد أحد يشير منذ ذلك التاريخ إلا إلى «الخطة الأمريكية»، مما أثار بعض البلبلة فيما كتب بخصوص هذا الفاصل من قضية الماء فى المنطقة.

وفى إطار مهمة المبعوث الأمريكى، كان يتعين عليه اقتراح صيغة تراض حول عدد من المشاكل المتعلقة بتقاسم مياه نهر الأردن واستخدامها:

١) تقاسم مياه نهر الأردن بين الدول التى يمر بها.

٢) استخدام بحيرة طبرية كمستودع لتخزين مياه نهر الأردن وروافده.

٣) استخدام مياه الليطانى واعتباره جزءاً لا يتجزأ من النظام الهيدروليكى لنهر الأردن.

٤) طبيعة الإشراف والضمانات الدولية(٤٠).

وعلى الصعيد التقنى، كانت تتوافر لدى المبعوث الأمريكى الاقتراحات الواردة فى خطة مين ـ كلاب والتى تضمنت عددا من المنشآت الهيدروليكية:

١) سد على نهر الحاصبانى لتوليد الكهرباء ورى منطقة الجليل.

٢) سدود على نهرى دان وبانياس لرى الجليل.

٣) تجفيف مستنقعات الحولة.

٤) سد على نهر المقارن تبلغ سعة التخزين خلفه ١٧٥ مليون متر مكعب ويستخدم أيضا لتوليد الكهرباء.

٥) سد فى عدسية لتحويل مياه اليرموك إلى بحيرة طبرية، وفيما بعد إلى غور الوادى.

٦) سد متوسط الحجم عند مخرج بحيرة طبرية لزيادة سعة التخزين فيه.

٧) قنوات لاتعتمد على الضخ لنقل الماء إلى الغورين الشرقى والغربى لوادى نهر الأردن لرى الأراضى الزراعية الواقعة بين اليرموك والبحر الميت.

٨) منشآت وقنوات لاستغلال المياه الموسمية فى الوديان الجافة(٤١).

وكان عدم التوافق بين المشاريع الإسرائيلية والعربية يبلغ حدا يتطلب التفاهم حول إدارة الموارد المائية المشتركة. بيد أن ظروف النزاع وطبيعته ماكانتا تسمحان بالإدارة المشتركة، ولابالتقاسم. فكيف يمكن النظر فى تقاسم مورد طبيعى بهذا القدر من الندرة والرمزية، مع دولة لامجال حتى للاعتراف بوجودها أو بشرعيتها؟ وفى جهة أخرى، كيف يمكن التفاوض مع دول مناهضة لتقسيم المياه المتاحة، بينما المشروع الأساسى للحركة الصهيونية كان يرمى بالضبط إلى الاستحواذ على مجموع مياه نهرى الأردن والليطانى لصالح دولة إسرائيل؟ بالنسبة للعرب، فإن إسرائيل التى لاتتمتع بأى مشروعية لايحق لها أن يكون لها وجود كدولة مستقلة «فى الأرض العربية» وليس لها الحق بالتالى فى الحصول على جزء من مياه نهر

الأردن. أما إسرائيل فترى أن البلد صغير للغاية ومعرض للأخطار بحيث لايمكنه أن يترك مياه المنطقة تحت السيطرة العربية، وبالأخص ليس قبل أن يقبل العرب حقها في الوجود كدولة إسرائيلية مستقلة ووطن قومي لكل يهود العالم. وعليه، بات الطريق مسدودا تماما، وعزم كل من المعسكرين على فرض الأمر الواقع والعمل من أجل أن يكون ميزان القوى في صالحه.

غير أن عناصر أخرى تدخلت لكي تعرقل لبضع سنوات هذا التباري العسكري ـ الهيدروليكي بين الدولة العبرية الناشئة وجيرانها العرب. ولجأ الرئيس الأمريكي إلى التهديد والحوار للضغط على دولة إسرائيل التي كانت تواصل تجفيف بحيرة الحولة رغم كل الاحتجاجات، فهددها في نوفمبر ١٩٥٣ كما ذكرنا بوقف المساعدة الاقتصادية والعسكرية التي كانت تبلغ آنذاك ٥٠ مليون دولار في السنة. وعندئذ توقف الإسرائيليون عن عمليات الصرف إلى حين، واختاروا فيما بعد موقعا آخر للضخ (الطابغة على شمال طبرية) بعيدا عن بحيرة الحولة، وبالأخص بعيدا عن خط المواجهة مع السوريين.

وبعيدا عن نهر الأردن، جرت في وادي النيل أحداث ذات أبعاد دولية، أثارت سلسلة من التطورات في العالم العربي عموما وفي الشرق الأوسط. وكان أهم تلك الأحداث، بلا جدال، المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية حول تقاسم المياه الإقليمية. وبالطبع لم يكن الطرفان يتفاوضان إلا عن طريق المبعوث الأمريكي. ولكن هذه المفاوضات التي يستبعدها العديد من المراقبين في الشرق الأوسط وبدأت في عام ١٩٥٣، أي بعد خمس سنوات تقريبا في قيام دولة إسرائيل الذي ترجع إليه أصلا حرب ١٩٤٨، كانت تشكل حدثا كبيرا بالنسبة للنزاع العربي الإسرائيلي الطويل المدى. ومع أن واقعة المفاوضات لم تسفر عن اتفاق إلا أنها تحكم العلاقات الهيدروسياسية بين الأردن وإسرائيل منذ ١٩٦٧ وحتى الآن.

فواقعة المفاوضات الإسرائيلية العربية المباشرة هذه لايمكن تفسيرها إلا من خلال التعرف على ظروف المنطقة بأسرها، وخاصة مصر ووادي النيل، حتى نتمكن من فهم أسباب تلك الاتصالات ونتائجها.

ففي عام ١٩٥٢ أسقط الضباط الأحرار النظام الملكي في مصر. وكان النظام الجديد الذي تولى جمال عبد الناصر زمامه في ١٩٥٣(٤٢) قد وضع نصب عينيه تحقيق مشروعين

جيوسياسين لهما أهمية كبرى، ألا وهما: تنمية الاقتصاد المصرى وتحديثه، وتعبئة مجموع القوى العربية من أجل تحرير فلسطين. وتمثلت الأداة اللازمة لتحقيق الهدف الثانى فى تعزيز القوة العسكرية المصرية والعربية، وتوحيد مجموع الدول العربية لمواجهة القوة الإسرائيلية.

أما الهدف الأول فستكون أداته الرئيسية التحكم فى مياه النيل(٤٣) عن طريق سد كبير للغاية تبلغ سعة إجمالى مايمكن حجزه خلفه ضعف متوسط الإيراد السنوى للنهر، أى مالايقل عن ١٦٥ مليار متر مكعب من الماء فى أعلى منسوب له: السد العالى وسيلجأ عبدالناصر لكل ثقل مصر وسيتخذ إجراءات غير متوقعة بتاتا لكى ينجز هذا الصرح الهيدروسياسى. وسيكسب تلك المعركة! بيد أن سد أسوان العالي، النتاج الصرف للحرب الباردة، سيثير عددا من الأحداث الشديدة الخطورة. ومما لاشك فيه أن أول تلك الأحداث، من حيث الترتيب الزمنى والأهمية أيضا، قرار عبدالناصر بقبول التفاوض غير المباشر مع إسرائيل حول مياه نهر الأردن.

كان عبد الناصر يأمل فى الحصول على مساعدة تكنولوجية ومالية من دول الغرب، لبناء السد العالى(٤٤). وبالفعل عندما توجه الرئيس عبدالناصر أولا إلى تلك الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة، عن طريق صندوق النقد الدولى للحصول على تمويل لقى القبول تحت شرط واحد، ألا وهو التفاوض مع إسرائيل بدءا بتسوية مشكلة نهر الأردن. ولم يرفض عبدالناصر الوساطة الأمريكية حول مشاكل الماء شريطة أن يتم التفاوض بين جامعة الدول العربية والحكومة الإسرائيلية.

وبناء على قبول هذا المبدأ بدأت المفاوضات فى عام ١٩٥٣ عن طريق اريك چونستون مبعوث الرئيس الأمريكى الخاص فى المنطقة المكلف بحل ملف المياه الإقليمية الشائك. (نهر الأردن والليطانى).

واقترح چونستون صيغة مين - كلاب الخاصة بتقاسم مياه نهر الأردن على اللجنة الفنية للمياه التابعة لجامعة الدول العربية التى كان تشكيلها نتاج ضغوط مارستها مصر وهى الحريصة على الاضطلاع بدورها القيادى فى العالم العربى، على البلدان العربية الأخرى الأعضاء فى الجامعة، لضمان التمويل الغربى، وبالأخص الأمريكى، لبناء السد العالى فى

أسوان(٤٥). وكانت تلك اللجنة برئاسة محمود رياض، الدبلوماسى المصرى الذى أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية فى مصر قبل أن يتولى منصب أمين عام الجامعة العربية، ومعه الدكتور محمد أحمد سليم، أمين عام مجلس الإنتاج القومى(٤٦)، ويضم فى عضويته رجال قانون ومهندسين أغلبهم من المصريين.

ورفضت الدول العربية الاقتراحات الأمريكية دفعة واحدة، وأبدت اعتراضها على خطة مين ـ كلاب لكونها غير منصفة سواء فيما يتعلق بتوزيع الموارد المائية المتاحة أو بأساليب ذلك التقاسم، وفيما يتعلق بتوزيع مياه نهر الأردن أبدت اللجنة الفنية دهشتها لأن تحصل إسرائيل على ٣٣٪ من مياه نهر الأردن، بينما كان ٢٣٪ فقط من تلك المياه مصدرها أراضيها. وأصرت اللجنة على ألا تدرج المياه اللبنانية فى نهرى الليطانى والحاصبانى فى أى خطة للتقاسم. كما طالبت أيضا وبالأخص أن يتوافر للأردن، خارج أى اعتبار آخر، كم من الماء يكفى للزراعة (بما فى ذلك الضفة الغربية) ولقطاعات الاستهلاك الأخرى. وفضلا عن ذلك أكدت اللجنة على أن اليرموك نهر عربى بالكامل، ورفضت أن تدرج مياهه فى المفاوضات حول تقاسم الموارد الهيدروليكية فى المنطقة.

وفيما يتعلق بأساليب التوزيع، رفضت اللجنة مبدأ تخزين مياه نهر الأردن فى بحيرة طبرية إذ سيرفع ذلك من درجة ملوحتها ويجعلها غير صالحة للرى. وكانت الحجة الثانية المطروحة ضد استخدام بحيرة طبرية لتخزين المياه ذات طبيعة سياسية. كان العرب يخشون أن يكون استخدام بحيرة طبرية الخاضعة تماما لإشراف إسرائيلى كخزان وحيد سيمكن إسرائيل من التحكم فى إجمالى الموارد المائيّة لنهر الأردن.

غير أن رفض خطة مين ـ كلاب التى اعتمد عليها المبعوث الأمريكى لم يكن أبدا طريقة ملتوية لرفض مبدأ التفاوض فى حد ذاته على تقاسم الماء. فقد اقترحت الدول العربية بالفعل مشروعا مضادا لتقاسم مياه نهر الأردن واستخدامها تحت عنوان «خطة عربية لتنمية موارد وادى نهر الأردن المائية»، نشرته جامعة الدول العربية فى مارس ١٩٥٤.

ولو تركنا جانبا الاعتبارات الفنية التى يدور حولها الجدل بخصوص تقاسم مياه الشرق الأوسط، فقد تميز هذا المشروع بكل بساطة بأنه سجل موافقة العرب لأول مرة على منح

إسرائيل الحق فى مورد إقليمى، معترفين بذلك ضمنيا بحقها فى الوجود. وكانت الخطة المقترحة من جانب اللجنة الفنية تتجاهل تماما بذلك المقاطعة المفروضة أصلا ضد إسرائيل بمنحها جزءا من مياه نهر الأردن.

وقد قدرت اللجنة العربية إجمالى الإيراد السنوى المتوسط للنهر بـ ١٤٢٩ مليون متر مكعب (١٠٤٧ مليون متر مكعب من النهر ومنابعه + ٣٨٢ مليون متر مكعب من الوديان الموسمية على طول نهر الأردن). فاقترحت ١٣٢ مليونا لسوريا و٣٥ مليونا للبنان و٩٧٧ مليونا للأردن و٢٨٥ مليونا لإسرائيل(٤٧).

غير أن هذا التنازل السياسى الهام لم يغب عن بال بعض الراديكاليين العرب. ففى الوقت الذى قدمت فيه اللجنة الفنية التابعة لجامعة الدول العرب مقترحاتها، صدر بيان فى المكتب العربى الفلسطينى فى بيروت، نشر فى بيروت، يحتج على كون مشاريع اقتسام مياه نهر الأردن تحرم الدول العربية «وهى الوحيدة التى يوجد بها النهر، من نصيبها من مياهه»(٤٨).

فى يونيو ١٩٥٤، بعد ثمانية شهور من زيارة جونستون الأولى للمنطقة فى أكتوبر ١٩٥٣(٤٩)، وبعد ثلاثة شهور من نشر الأطراف العربية مشروعها المضاد لتقسيم مياه نهر الأردن، نشرت إسرائيل مشروعها الخاص حول اقتسام المياه المسمى خطة كوتون (باسم المهندس الاستشارى الأمريكى) ردا على الخطة العربية، وهى تقضى بإشراك إسرائيل فى مشروع توسع إقليمى يشترط أن تصب أكثر من نصف مياه الليطانى فى وادى الأردن(٥٠). وكانت إسرائيل قد طالبت أيضا بـ ٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن(٥١)، كما كانت تريد تخفيض الحصة المخصصة للأردن بمقتضى خطة مين ـ كلاپ بنسبة ٢٠٪. وعلاوة على ذلك أعلنت إسرائيل أنها تريد استكمال مشروعها الخاص بتحويل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب، وهو الذى يسفر فى نهاية خطتها للسنوات العشر عن استخدام ٧٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن، المتضمنة جزءا من مياه اليرموك(٥٢).

وتكمن وراء الخلاف استراتيجيات متباينة وتقديرات مختلفة للموارد المائية، وتفسيرات متضاربة للقانون الدولى. غير أن مجرد إجراء المناقشات كان فى حد ذاته حدثا هاما للغاية

حتى وإن كانت اللغتان العربية والعبرية تترجمان فى آن واحد إلى الأمريكية قبل أن تنقل إلى المعنيين بالأمر؛ وبالطبع فرضت الرقابة على تلك المفاوضات حتى صارت نسيا منسيا خاصة وأنها انتهت بالفشل الذريع بالرغم من جهود الخصوم والضغوط الأمريكية. ألا تصور اتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل على أنها الأولى بين المعسكرين؟ وألم تنح جانبا مشكلة المياه طوال سنوات عديدة ولم ينفض عنها الغبار إلا فى السنوات الأخيرة بفضل ـ أو بسبب ـ التركيز الصحفى على مشاكل المياه فى الآونة الأخيرة.

لقد طرحت أعلاه المقتضيات الجغرافية والاستراتيجية بالنسبة لكل طرف من أطراف النزاع. ومن المناسب الرجوع إلى مختلف تفسيرات كل طرف للقانون الدولى للتدليل على سلامة مشروعه. والواقع أنه بمجرد موافقة الجميع على مبدأ التفاوض، لايبقى إلا أن يبرهن كل طرف على صحة موقفه وسلامة الحجج التى يسوقها تأكيداً لمطالبه.

لقد استقت إسرائيل حججها من نظرتها إلى نهر الأردن ومجموع روافده باعتبار أن كل ذلك يشكل نظاماً هيدروجرافيا واحدا يجب أن يوضع إجمالى إيراده فى الاعتبار عند تقاسم المياه بين الدول المتاخمة له. وتعتبر الدول العربية من جانبها أن حوض نهر الأردن يشكل اقليما محتلا تحكمه اتفاقيات جينيف، وأن مياهه لا تقع تحت سلطان الدولة الإسرائيلية باعتبارها قوة محتلة، وإنما هى من حق السكان الواقعين تحت الاحتلال والدول الأخرى المتاخمة. وبمقتضى هذه الحجة كان المفاوضون العرب يأملون استبعاد إسرائيل من بين أصحاب الحق. ومن رأيهم أن كون نهر دان، وهو أحد الروافد الثلاثة لأعالى نهر الأردن، يقع داخل حدود دولة إسرائيل، وأن جزءاً من هذه الحدود يتابع مجرى النهر جنوب بحيرة طبرية، لايعطى إسرائيل أى حق نظرا لأن نهر الأردن ليس نهراً دوليا. وتؤكد الدول العربية أن نهر الأردن لا يربط عدة دول بالبحر (لأن البحر الميت لا يعتبر سوى بحيرة كبيرة) فضلا على أنه ليس صالحًا للملاحة، مما لايمنحه وضع النهر الدولى. وبعبارة أخرى لايتوافق نهر الأردن مع أى من المعيارين اللذين تقرهما رابطة القانون الدولى فى بيان هلسنكى لتحديد معنى «حوض الصرف الدولى»: وهما صلاحية الملاحة والصلة بالبحر(٥٣). وعليه لايمكن أن تكون قسمة مياه نهر الأردن خاضعة لشروط تقاسم الأنهار المسماة أنهاراً دولية كما هو متعارف عليه عموما. والحجة الثالثة التى يستخدمها العرب لصالحهم والمستقاه من القانون الدولى تعتمد على مفهوم «الحق المكتسب»

بالتأكيد على أنهم استخدموا دائما بطريقة أو أخرى مياه المنطقة، واكتسبوا بذلك حقا غير قابل للتصرف فيه، ولايمكن أن ينال منه خلق دولة جديدة، خاصة وأنها أقيمت رغم إرادتهم.

أما العنصر الأخير في الخلاف بين العرب والإسرائيليين فيتعلق بدمج مياه الليطاني في المياه الإقليمية المعرضة للتقاسم. فبما أن هذا النهر الذي لايمس إسرائيل بأي شكل من الأشكال، نهر لبناني صرف ومياهه تصب مباشرة في البحر الأبيض المتوسط، فإنه لايمكن أن يكون موضع أي قسمة دون أن يتعرض لسيادة دولة بلاد الأرز. وهو يقع بالكامل في أراضي دولة واحدة، ولايمكن بالتالي إخضاعه لقواعد القانون الدولي، لأن النهر «القومي» لايخضع بحكم تعريفه، إلا لسلطة الدولة التي يتواجد فيها.

ولنعد إلى الذاكرة أن مياه الليطاني والحاصباني يصدران من منبع واحد بجبل الشيخ، وعليه فإن الإسرائيليين يؤكدون أن الأمر يتعلق بنفس المجمع الهيدروجرافي، وبالتالي يتعين وضعهما في عين الاعتبار في أي اتفاق حول تقاسم الموارد الهيدروليكية الإقليمية.

وباختصار، فإنه بوسعنا أن نقول أن الموقف الإسرائيلي كان يتمثل في تقاسم إجمالي الموارد الهيدروليكية في المنطقة، بما في ذلك الليطاني. وعلى النقيض من ذلك، كان موقف الدول العربية هو رفض تقاسم مياه أي مجرى مائي لايمر بالكامل أو جزئيا بأراضي إسرائيل. وقد اقترح المفاوض العربي أن يدير كل طرف من الأطراف بطريقته الخاصة مجاري المياه المتواجدة داخل حدوده، اعتمادا بكل دقة على مبدأ «الحق المكتسب»، مما يعني ألا يترك لإسرائيل سوى حق استغلال الدان، وهو الرافد الوحيد المتواجد بالكامل داخل الحدود الإسرائيلية. ولما كان تصريف نهر الدان يتراوح بين ٢٣٠ و٢٥٠ مليون متر مكعب في السنة، أي سدس الايراد الكامل لنهر الأردن، فقد رفضت بالطبع الدولة العبرية هذا الاقتراح.

واقترح الأمريكيون من جانبهم قسمة تضع في اعتبارها الديموغرافيا والأراضي الصالحة للزراعة وإمكانات الري. وهم لم يشيروا إلى نهر الليطاني إلا لكي يستبعدوا مبدأ تقسيم مياهه بين إسرائيل ولبنان.

ويلخص الجدول التالي بالأرقام والحجج والمستندات اقتراحات كل طرف من الأطراف والمخطط العام الذي اقترحه الوسيط الأمريكي.

مخططات تقسيم مياه نهر الأردن[٥٣]

(بالمليون متر مكعب)

البلد[٥٤]	مخطط مين[٥٥]	مخطط كوتون[٥٦]	المخطط العربي[٥٧]
إسرائيل	٣٩٤[٥٨]	١,٢٩٠	٢٠٠
الأردن	٧٧٤	٥٧٥	٨٦١
سوريا	٤٥	٣٠	١٣٢
لبنان		٤٥٠,٧	٣٥
الجملة	١ ٢١٣	٢,٣٤٥,٧	١,٢٢٨

وعلى أساس تلك المخططات الثلاثة، قدم اريك چونستون مخططا جديدا لتقسيم مياه نهر الأردن معروفا باسم «**المخطط الموحد**» (بملايين الأمتار المكعبة).

ورفضت الخطة الأمريكية بدورها من جانب الطرفين وتوقفت رسميا عملية التفاوض منذ سنتى ١٩٥٥-١٩٥٦، لاستحالة التقريب بين مواقف المتحاربين.

وبالطبع فإن قطع المفاوضات الذى كان يعنى الفشل التام لوساطة المبعوث الأمريكى، يعود إلى صعوبة التوصل إلى تفاهم بين الأطراف المعنية المختلفة. غير أن الأسباب الحقيقية لذلك القطع تعود إلى تطورات بعيدة عن حوض نهر الأردن، وإن ظلت مرتبطة بشكل مباشر بدولة إسرائيل.

كان تعدد الاشتباكات العسكرية بين الجيش الإسرائيلى والفدائيين المسلحين الذين تشرف عليهم مصر إلى حدما، يهدد بالتحول إلى مواجهة مباشرة بين الجيشين الإسرائيلى والمصرى(٦١). فقد دفع تطور الأوضاع واحتمالات نشوب حرب جديدة الرئيس عبدالناصر إلى السعى لشراء أسلحة لتوفير معدات أفضل لجيشه. ونظرا لرفض الغرب، وبالأخص الرفض الأمريكى الاستجابة لمطالبته بالأسلحة، بحجة أنها ستستخدم ضد إسرائيل، قرر عبدالناصر طرق باب السوفييت. وفى عام ١٩٥٥ عقدت أول صفقة وزود السوفييت مصر بأسلحة وذخائر وبعض المعدات العسكرية الأخرى عن طريق تشيكوسلوفاكيا. وردا على ذلك قرر الأمريكيون سحب عرضهم بتمويل وبناء السد العالى فى أسوان لمعاقبة عبدالناصر.

ومع الرجوع إلى تلك التطورات يمكننا أن نتساءل عما إذا كان القرار الأمريكى نهائيا حقا، أو أنه تحذير فقط للسلطة المصرية من العواقب التى قد تترتب على التقارب بين مصر

مخطط جونسون لتقسيم مياه نهر الأردن　　　　بملايين الأمتار المكعبة

المنابع	لبنان	سوريا	الأردن	إسرائيل	المجموع
الحاصباني	٣٥				٣٥
بانياس		٢٠			٢٠
نهر الأردن[٥٩]		٢٢	١٠٠	٣٨٥	٤٩٧
اليرموك		٩٠	٣٧٧	٢٥	٤٩٢
الوديان			٢٤٣		٢٤٣
المجموع	٣٥	١٣٢	٧٢٠	٤٠٠[٦٠]	١ ٢٨٧

والاتحاد السوفييتي الذي سيتيح الفرصة للأخير لوضع قدمه في الشاطيء الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. ومن جهة أخرى يحق لنا أن نتساءل عما إذا كان الأمريكيون قد أساءوا تقدير القدرات التقنية والمالية السوفييتية للاستجابة لاحتمالات طلب القاهرة تمويل بناء السد العالي ومساعدتها في تنفيذه، وهو السد الذي سرعان ما أصبح رمزا جديدا للاستقلال والنضال ضد اسرائيل والامبريالية الأمريكية.

وكرد فعل فوري للتراجع الأمريكي اتخذ عبدالناصر قرارين في غاية الأهمية لاتزال نتائجهما المباشرة وغير المباشرة ملموسة حتى الآن : تأميم قناة السويس ودعوة الاتحاد السوفييتي ليس فقط إلى بناء السد العالي ولكن أيضا للتعاون العسكري والاقتصادي والسياسي على نطاق واسع جدا. ولم تكن المسألة مجرد خطوة، بل قفزة غير مألوفة شملت البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط باتجاه الحرب الباردة. ولم يعد المستشارون السوفييت عند أبواب بغداد وحدها، ولكن أيضا عند شواطيء البحر الأبيض المتوسط، في القاهرة عاصمة البلد الأكثر سكانا في العالم العربي، والواقع عند مدخل قناة السويس وعلى امتداد وادي النيل، وأخيرا عند الحدود المباشرة مع إسرائيل. وكانت حرب السويس التي ردت بها فرنسا وانجلترا وإسرائيل بشكل مشترك على قرار تأميم قناة السويس عاملا حاسما في الاختيارات السياسية والعسكرية لعبد الناصر. ولكن امتناع الولايات المتحدة من المشاركة في تلك الحملة التأديبية وضغوطها على التحالف الثلاثي لوضع حد للنزاع لم يحولا دون استعانة الرئيس المصري بالاتحاد السوفييتي، الطرف الآخر في الحرب الباردة.

ونتيجة لتدافع الأحداث والاختيارات الجديدة لحكومة عبدالناصر فى مجال التحالفات الدولية باتت المفاوضات حول مياه نهر الأردن غير مجدية. وأنهى المصريون التزامهم بالسعى إلى حل للنزاع حول مياه نهر الأردن يتم التفاوض حوله. وعلى أثر ذلك عادت البلدان العربية إلى موقفها الأصلى، أى الرفض الحاسم لمنح اسرائيل أى مشروعية فى الوجود، ولو عن طريق تقاسم الموارد المائية.

وفى مواجهة تجميد الوضع، أقدمت الدولتان المعنيتان أساسا وبالأخص بالتقاسم، أى إسرائيل والأردن على الإتفاق غير المباشر وغير المعلن حول احترام خطة التقسيم التى وضعها مبعوث الرئيس الأمريكى، إلى أن تستأنف المفاوضات لاحقا. وقد ظل هذا الوضع مستمرا طوال عدة سنوات.

وكان هناك عاملان سياسيان حاسمان فى العالم العربى إلى جانب السد العالى وأزمة السويس، وهما قيام كتلتين إقليميتين مرتبطتين على أى حال بالحرب الباردة، وهما حلف بغداد والوحدة المصرية - السورية.

ففى ٢٤ فبراير ١٩٥٥ تم تكوين حلف بغداد الذى يضم العراق وتركيا تحت رعاية لندن. ولم تنضم إليه انجلترا رسميا إلا فى ٤ ابريل ١٩٥٥. ولما كان الهدف من الحلف إقامة أول خط على الجبهة بين الكتلتين الدوليتين الكبيرتين ومواجهة خطر «التهديدات الشيوعية»، فقد رفضته مصر وسوريا جملة وتفصيلا، وقررتا تحقيق الوحدة التامة بينهما، ردا على ذلك الحلف، وتأسيس الجمهورية العربية المتحدة. ومع أن هذه الوحدة تم حلها فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ بمبادرة من سوريا، إلا أنها كانت لحظة هامة فى تطور الخريطة الجيوسياسية - الإقليمية، ترتبت عليها عواقب واضحة تتعلق بتطور الهيدروبوليتيك الإقليمية.

ومجمل هذه الأحداث، بدءا بسحب العروض الغربية لتمويل بناء السد حتى فسخ الوحدة السورية - المصرية، لم يدفع القاهرة إلى مواصلة المفاوضات مع إسرائيل ولو عن طريق جامعةالدول العربية. وكان الأردن هو الوحيد الذى بدأ ينفذ بعض مشاريعه المائية الخاصة فى ١٩٥٧، ومن بينها شق «قناة الغور الشرقى»، وذلك بموافقة ضمنية من جانب إسرائيل.

على أن الأمور سلكت فجأة فى أكتوبر ١٩٥٩ منعطفا خطيرا انتهى بحرب ١٩٦٧ التى يعتبرها العديد من المراقبين «حرب المياه الأولى فى الشرق الأوسط».

ففى أكتوبر ١٩٥٩ نشرت الجيروزالم پوست مقالا كان يمكن ألا يفطن له أحد، ولكنه أثار حربا كلامية، إذ أماط اللثام لأول مرة عن الإنشاءات الهيدروليكية الإسرائيلية. وعلم العرب، وربما العالم بأسره(٦٢) أن إسرائيل قد انتهت من شق المرحلة الأولى من القناة القومية الإسرائيلية التى من المفترض أن توجه مياه منابع نهر الأردن نحو النقب. وأوضح المقال أن المرحلتين الثانية والثالثة ستنفذان قبل ١٩٦٥ ليبدأ رى النقب.

وعندما أصبح المشروع الإسرائيلى معروفا عن طريق النبأ الصحفى الذى أفشى السر - ربما عن عمد - جاء رد الفعل العربى سريعا وإن لم يكن له تأثير على تطور الوضع. فقد تم تشكيل لجنة مصرية - سورية بسرعة كلفت بدراسة الإمكانات التقنية لتحويل مياه نهر الأردن. وقدمت هذه اللجنة تقريرها لمجلس جامعة الدول العربية الذى اجتمع فى فبراير ١٩٦٠ فأقره ونشر بيانا يهدد إسرائيل بتحويل مياه مجموع روافد نهر الأردن إذا ما واصلت أعمال إنشاء القناة الكبيرة بين بحيرة طبرية وصحراء النقب.

ومع افتتاح المرحلة الأخيرة من القناة الإسرائيلية بدأت حقبة جديدة من تاريخ الشرق الأوسط المعاصر شاركت فيها بشكل مباشر المنطقة بأسرها فيما يسمى حرب الأيام الستة أو حرب المياه كما يرى البعض.

وتولى الرئيس عبدالناصر زمام قضية نهر الأردن وعمد إلى تعبئة مجموع الدول العربية لإفشال سياسة إسرائيل المائية، بينما كان جزء من الجيش المصرى يخوض معركته في اليمن (منذ ١٩٦٢) ضد القوات الموالية للإمام المخلوع المتحالفة مع الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية. وقد دعا لاجتماع قمة يحضره قادة الدول العربية فى إطار الجامعة. وتم هذا اللقاء فى ١٧ يناير ١٩٦٤ وكان الأول من نوعه فى التاريخ العربى. فمع أن الجامعة كانت قائمة منذ عشرين سنة تقريبا، إلا أن اجتماعا من هذا النوع لم يكن قد عقد من قبل. وهكذا نشأت مؤسسة سياسية جديدة فى غاية من الأهمية تسمى «اجتماعات القمة لرؤساء وملوك الدول العربية» التى تعقد بناء على طلب الأغلبية النسبية وتتخذ قرارات ملزمة، من حيث

المبدأ، لمجموع الدول العربية.

وقد اتخذ هذا الاجتماع، الذى كان حدثا هاما، عددا من القرارات لم يسبق لها مثيل.

ــ إقرار مشروع لتحويل مياه نهر الأردن وروافده وتأسيس هيئة لاستغلالها تعمل تحت الرئاسة المباشرة للأمين العام (المصرى) لجامعة الدول العربية.

ــ إنشاء الصندوق العربى لتطوير مجرى نهر الأردن.

ــ تأسيس القيادة العسكرية العربية الموحدة المكلفة بالسهر على حسن سير العمل فى المنشآت المقرر إقامتها على نهر الأردن وتأمينها.

ــ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية لمحاولة تجميع المجموعات الفلسطينية المسلحة فى إطار منظمة فتح التى تأسست فى ١٩٥٩ برئاسة أحمد الشقيرى.(٦٣).

وفى يوليو أعلن الإسرائيليون الذين رفضوا كل قرارات اجتماع القمة العربى، عن انتهاء أعمال إنشاء القناة القومية الإسرائيلية وافتتاحها. وهكذا أصبحت مياه أعالى نهر الأردن فى شمال البلاد تستخدم فى رى المشاريع الزراعية الجديدة فى صحراء النقب. ودعت القاهرة إلى اجتماع قمة عربى آخر عقد فى سبتمبر من نفس السنة فى مدينة الأسكندرية. واتخذ قراراً بتسريع الرد بالبدء فورا فى إقامة المشاريع الهيدروليكية. وسرعان ما بدأ العمل فى مواقع المنابع السورية والأردنية واللبنانية للنهر وفقا للخطة الهيدروليكية التى تم إقرارها فى القمة الأولى بعد إجراء تعديل طفيف عليها فى القمة الثانية. وكان الهدف المعلن تحويل مياه مجموع مياه روافد نهر الأردن فيما عدا الدان الذى كان تحت سيطرة إسرائيل بالكامل.

وكانت الخطة تقضى بالأخص بـ :

١) تحويل مياه الحاصبانى ومنابع شبعا إلى أعالى الحاصبانى بواسطة نفق فى كوكبة نحو حوض الليطانى، على أن يتم تخزين تلك المياه فى خزان ميفدون لاستخدامها فى رى منطقة النبطية فى جنوب لبنان.

٢) تنفيذ الأعمال الضرورية لاستغلال منابع الوزاني وسريد في لبنان، ومياه بانياس في سوريا لري الأراضي الزراعية بالبلدين، على أن تحول كميات الماء غير المستخدمة عبر هضبة الجولان إلى وادي رقاد، رافد نهر اليرموك، وذلك بواسطة قناة إجمالي سعتها ١٤ متراً مكعبا في الثانية. وهذا الماء مخصص لاستغلاله في الأردن.

٣) سدّ مُخَيبة على اليرموك عند موقع الالتقاء بوادي رقاد تبلغ سعته ٢٠٠ مليون متر مكعب وذلك لتخزين المياه الواردة من لبنان وسوريا على أن يوجه هذا الماء إلى قناة الغور الشرقي بواسطة قناة ستستخدم في توليد الكهرباء وري الأراضي الصالحة للزراعة على ضفتي نهر الأردن، والأراضي الأردنية، بما في ذلك الضفة الغربية.

٤) زيادة سعة قناة الغور الشرقية من ١٠ إلى ٢٠ متراً مكعبا في الثانية.

٥) إنشاء سحارات وقنوات مناسبة لتوصيل المياه للغور الغربي لتأمين ري الأراضي الزراعية في الضفة الغربيّة.

غير أنه لم يوضع في الحسبان تصميم الحكومة الإسرائيلية التي لم تتردد في التدخل للحيلولة دون إقامة أي منشآت هيدروليكية فوق منابع نهر الأردن أو فوق مجراه الرئيسي، وذلك بكافة الوسائل، بما في ذلك الوسائل العسكرية. فبمجرد بدء العمل في أي موقع، كان الجيش الإسرائيلي يتدخل لمنع تنفيذه، فيما عدا خزان خالد بن الوليد الذي تمكن السوريون والأردنيون من بنائه دون التعرض لإجراءات عسكرية إسرائيلية انتقامية. هل كان ذلك تكتيكا عسكريا يرمي إلى إلحاق أكبر قدر من الخسائر وضرب طموحات الدول العربية في الصميم أم أنه كان ببساطة عملية عسكرية أولى مدروسة بعناية تمهيدا للحرب التي نشبت بعد ذلك بأيام قليلة؟ على أي حال تعرض السد في ١٧ ابريل ١٩٦٧ للغارات الإسرائيلية وتم تدميره تماما. وكان سد خالد بن الوليد قد تم تنفيذ مرحلته الأولى في ١٩٦٦، ليستقبل المياه المحصلة من رافدين، هما شمال الحاصباني وبانياس.

وبعد أقل من شهرين، فى السادس من يونيو ١٩٦٧ نشبت الحرب المسماه حرب الأيام الستة، التى انتهت بسحق الجيوش وأسلحة الطيران العربية، وهى على الأراضى. وتطلق فى البلاد العربية على هذه الحرب ذات الشهرة المحزنة «النكسة». فقد احتلت إسرائيل غزة وسيناء والضفة الغربية والقدس وهضبة الجولان.

والواقع أن تسلسل الأحداث بليغ بشكل خاص بالنسبة للذين يريدون التأكيد على أن هذه الحرب كانت معركة المياه. غير أن الحجج التى تساق بهذا الصدد تقف عند هذا الحد. فهناك فى صالح أطروحة الحرب «العامة»(٦٤) بين العرب والإسرائيليين جوانب أخرى حاسمة لايجوز الالتفاف حولها. ولنعد إلى الأذهان أن الجيش المصرى كان يلقى بكل ثقله فى عام ١٩٦٧ فى المعركة التى كانت تدور رحاها بين عبدالناصر وفيصل على مسافة عدة مئات من الكيلومترات من فلسطين، حيث كانت الحرب الأهلية على أشدها فى اليمن بين أنصار الإمام والجمهوريين الذين كان يساندهم على التوالى السعوديون والمصريون. ويفسر لنا ذلك، ولو جزئيا حشد الجيش المصرى حول جبهة بعيدة للغاية عن الحدود العربية ـ الإسرائيلية وبالتالى التسلسل الزمنى للأحداث، كما يفسر لنا أيضا سبب، أو أحد أسباب قيام حرب الأيام الستة. فاليمن الشمالى الذى كانت تدور فيه رحا الحرب الأهلية يقع على البحر الأحمر ويتحكم بالتالى فى مدخل خليج العقبة وقناة السويس(٦٥) التى يحول الجيش المصرى دون أن تمر فيها السفن الاسرائيلية أو السفن الأخرى المتجهة إليها. ولو انتصرت مصر وحلفاؤها لحققت بذلك ميزة عسكرية عظيمة على حساب إسرائيل، خاصة وأن الاتحاد السوفييتى كان متواجدا بثقله فى البحر الأحمر: فى مصر واليمن الجنوبى، وكان يستعد للتقدم صوب شرق إفريقيا(٦٦) وسوريا. ومن هنا جاء رد الفعل العنيف «والفعال» من جانب الجيش الإسرائيلى.

وحالت حرب يونيو ١٩٦٧ دون تمكن الدول العربية من استكمال خطتها الهيدروليكية وأتاحت الفرصة أمام اسرائيل لتشديد قبضتها على مياه المنطقة، خاصة بمواصلة ضخ مياه نهر الأردن بمعدل ٣٠٠ مليون متر مكعب فى السنة. وقد مكنها احتلال الجولان من التحكم بشكل مباشر فى الرافدين الأولين لنهر الأردن، وهما دان وبنياس. كما باتت تنفرد وحدها بموارد الجولان الأخرى، التى تقدر بـ ٢٠٠ مليون متر مكعب من الماء، وعززت قبضتها على المنابع بضمها الجولان إلى أراضيها فى ١٤ ديسمبر ١٩٨١.

ومع أن حرب ١٩٦٧ لم تكن مجرد حرب مياه، بالنظر إلى الاعتبارات الاستراتيجية العسكرية البحتة الأخرى، إلا أنها كانت مرحلة حاسمة فى استراتيجية الاحتلال الإسرائيلية. وسيتوقف تطور الجيوسياسية الإقليمية لفترة طويلة وحتى الآن أيضا على حرب ١٩٦٧. ويكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى أن ماتدور حوله المفاوضات حتى اليوم ليس إلا الرجوع إلى حدود ١٩٦٧ والاقتسام «المنصف» للموارد المائية المتاحة.

ومن الإجراءات الأولى التى اتخذتها سلطات الاحتلال العسكرية غداة الحرب اعلان مياه الأراضى الجديدة المحتلة «موارد استراتيجية تحت الإشراف العسكرى». والمرسوم العسكرى رقم ٩٢ لعام ١٩٦٧ الصادر من جانب إسرائيل بخصوص الأراضى المحتلة يفرض على الفلسطينيين إجراءات مجحفة للغاية، منها استحالة الحصول عمليا على تصريحات للتنقيب عن الماء لأغراض أخرى خلاف الاستهلاك المنزلى؛ وحصص لسحب الماء تفرض عقوبات شديدة على تجاوزها؛ واستثناء المزارعين الفلسطينيين من أنواع الدعم الممنوحة لأقرانهم الإسرائيليين... إلخ وهكذا لم يعد يحق لأى فرد منذ ١٩٦٧ أن يحفر بئرا دون تصريح من السلطات العسكرية، وهى التصريحات التى بوسع المستوطنين وحدهم أن يحصلوا عليها بلا مشاكل كثيرة.

لقد أمنت الدولة العبرية لنفسها السيطرة شبه الكاملة على موارد الجولان المائية، وروافد نهر الأردن، وطبقات الماء الجوفية فى الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق المكاسب العسكرية التى أحرزتها منذ قيامها فى عام ١٩٤٨. ومن جهة أخرى مكنها احتلال جنوب لبنان فى ١٩٨٢ من السيطرة على نهرى الليطانى والوزانى، حتى وإن لم يكن هناك أى دليل يؤكد أن إسرائيل تستغل فعلا مياه الليطانى حسب الاتهامات الموجهة اليها من جانب العديد من المراقبين وبالأخص السلطات اللبنانية وبعض المجموعات السياسية أو العسكرية اللبنانية.

الهوامش :

(١) كان ذلك على الأقل موقف الخصمين حتى عشية عملية السلام الراهنة .

(٢) المقصود من اصطلاح "حوض نهر الأردن" الحوض السياسى ، أى مجموع الأراضى والدول التى يمر بها النهر أو أحد روافده .

(3) KAHHALEH Subhi, "The Water Problem in Israel and its Repercussions on the Arab-Israeli Conflict", in IPS PAPERS, No. 9, (E), Institute for Palestine Studies, Beirut, 1981, p. 26.

(4) Kamel Radaideh, The Jordanian experience in development and planning of water resources. Ministry of Water and Irrigation, Water Authority of Jordan, 1995.

(5) HELLER Mark et NUSSEIBEH Sari, Israéliens, Palestiniens: le partage de la terre, Balland, Paris, 1992, pp. 140-141.

(6) SELIM Mohamed Ahmed, Le Problème de l'exploitation des eaux du Jourdain, éditions Cujas, Paris, 1965.

(7) NAFF T. and MATSON R., Water in the Middle-East: Conflict or Cooperation?, Middle East Research Institute, University of Pennsylvania, Westview Press, Boulder, 1984.

(٨) ت . ناف ور . ماتسون ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(9) SALAMA Elias, "Jordan's Water Resources: Development and Future Prospects", in: American Arab Affairs, No. 33, Washington, 1990.

(١٠) مياه وديان البحر الميت لا تدخل فى حساب الموارد المائية الأردنية .

(١١) المجموع النهائى للمياه المتاحة يعادل مجموع العمود الرأسى الأخير (أ) + (ب) + (ج) .

(١٢) فيما يتعلق بمجموع المياه الجوفية استبعد المؤلف الطبقات المائية الجوفية غير المستغلة وكذلك

الطبقات المائية الأحفورية التي لا تتجدد ، ولذا لا مجال لجمع العمود الرأسي المتعلق بالمياه الجوفية .

(١٣) يبلغ الاستهلاك حاليا ٧٠ لترا في اليوم للفرد ، أي ٢٥٠ متر مكعب للفرد في السنة (متوسط الاستهلاك العالمي ألف متر مكعب للفرد في السنة) .

(14) Salama Elias, Water Resources of the Jordan River, system and the surrounding countries (significance and implications for socio-economic development), document non publié, University of Jordan, Water Research and Study Center, Jordan, Amman.

(١٥) ملفات وزارة المياه والري الأردنية .

(١٦) مياه ديسي أحفورية وبالتالي غير قابلة للتجديد ، ووفقا لدراسات المختصين في علم الهيدرولوجيا فإن استغلالها الحالي بمعدل ٥٠ مليون متر مكعب في السنة يمكن أن يستمر حوالي قرن من الزمن .

(١٧) طبقات المياه الجوفية في الضفة الغربية : ٣٥٪ ومثيلاتها بساحل البحر الأبيض المتوسط : ١٥٪ .(١٨) نهر الأردن : ٤٦٪ من الاستهلاك .

(19) MANSOUR Antoine, Palestine: une économie de résistance en cisjordanie et à Gaza, L'Harmattan, Paris, 1983.

(20) MANSOUR Antoine, op.cit.

(22) HELLER Mark et NUSSEIBEH Sari, op.cit.

(23) YAKOBOWITZ M. et PRUSHANKY Y., The Water in Israel, Israel Information Center, Jerusalem, 1987.

(٢٤) قابلة للاستغلال بنسبة ٨٠٪ .

(٢٥) مياه جوفية تغذيها الأمطار .

(٢٦) منابع ومجاري مياه .

(27) DILLMAN Jeffrey D., "le pillage de l'eau dans les territoires occupés", in Revue d'études palestiniennes, Institut des Etudes Palestiniennes, No. 35, Printemps 1990, p. 38.

(٢٨) يستغل المستوطنون ٨٣٪ من مياه الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وغزة) في مقابل ١٧٪ فقط للفلسطينيين .

(29) DILLMAN Jeffrey D., op.cit., pp. 38-39.

(٣٠) عشرة أجورو = شيكل واحد .

(٣١) بعد مائة سنة بالضبط (١٨٦٧ - ١٩٦٧) استحوذت الدولة العبرية على كل مصادر أعالي نهر الأردن ، ومنها بالأخص مصادر هضبة الجولان وذلك على أثر حرب ١٩٦٧ .

(٣٢) جاء هذا الخطاب بعد عامين من تصريح بالفور الشهير الذى وعد به اليهود بوطن فى فلسطين ، وقد نشرت نصه الكامل جريدة الجويش أوبزرفر والميدل إيست ريفيو فى لندن بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٧٣ (ص ٣٢) .

(٣٣) ترجمة حرة من النص الفرنسي .

(٣٤) أنظر الخريطة فى آخر الكتاب .

(٣٥) تبلغ درجة ملوحة مياه بحيرة طبرية نسب مرتفعة للغاية فى بعض المواقع ، فهى بنسبة ٣٠٠ / ١٠٠٠٠٠٠ فى جزئها الشمالي ، وما يفاقم من درجة الملوحة التبخر الشديد للمياه الذى يصل الى ٣٠٠ مليون متر مكعب فى السنة وتحويل مياه روافد نهر الأردن التى كانت تزودها بمياه عذبة وتقلل بذلك من معدلات ملوحتها .

(36) NIMROD Yoram "L'eau, l'Atome et le Conflict" in Les temps modernes, No. 253 Bis, 1967, p. 885.

(٣٧) رغم الخلط الذى نصادفه عند بعض المؤلفين ، فإن أول خطة لتقاسم مياه نهر الأردن اقترحتها وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة ليست نفس تلك التى عرضها الأمريكيون فيما بعد ، والتى سأتعرض لها لاحقا ، أنظر فى هذا الصدد نص :

NIMROD YORAN ، المرجع السابق ، ص ٨٨٦.

(٣٨) لم تلق الخطة استقبالا أفضل فى البلاد العربية ، إذ اعتبرت "مؤامرة صهيونية إمبريالية" .

(٣٩) يتعلق الأمر من حيث المبدأ بخطة للأمم المتحدة لا بخطة أمريكية كما يفترض بعض المؤلفين ، ومن جهة أخرى كانت خطة جونستون المسماه "التنمية الموحدة لمنطقة وادى نهر الأردن" تتضمن مقدمة لليسلى ج. كارفر LESLIE J. CARVER الذى كان آنذاك مديرا لوكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة .

(٤٠) ت . ناف وروث ماتسون ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٤١) المرجع السابق ، ص ٣٩ ، ٤٠ .

(٤٢) كثيرا ما يغفل أن أول رئيس للجمهورية المصرية كان اللواء محمد نجيب الذى ترك منصبه فى مارس من العام التالى لجمال عبد الناصر .

(٤٣) فى الجزء الخاص بوادى النيل سنتعرف على الأسباب التى دفعت المسئولين المصريين الى اختيار بناء

السد العالى داخل الأراضى المصرية ، بدلا من إقامة العديد من السدود متوسطة الحجم عند المنابع الأوغندية والأثيوبية والسودانية للنيل ، وقد دفع استقلال السودان القاهرة الى اختيار ذلك الحل .

(٤٤) على عكس ما يقال عادة ، لم يكن عبد الناصر "اشتراكيا" إلا للضرورة ، وذلك فى عام ١٩٥٦ عندما رفض الغرب تقديم المساعدة التى كان فى حاجة اليها لبناء السد العالى ، أنظر الجزء الخاص بالنيل .

(45) NIMROD Yoram, op.cit., p. 888.

(46) STEEVENS G. Jordan River Paratition, Standford, CA., Standford University Press, Hoover Institution Studies, No. 6, 1965, pp. 21-22.

(٤٧) صبحى كحالة ، المرجع السابق المذكور فى الهامش رقم ٣ ، ص ٢٦ .

(48) STEEVENS G., op.cit., p. 22.

(٤٩) تمت زيارات جونستون الثلاث فى أكتوبر ١٩٥٣ ، يونيو ١٩٥٤ ، ويناير ١٩٥٥ .

(50) NIMROD Yoram, op.cit., p. 887 .

(52) RIYADH Mahmoud, "Israel and the Arab Water in Historical. Perspective", in Israel and Arab Water, An International Symposium, Amman 25 and 26 February 1984, Edited by Majid Farid and Hussein Sirriyeh, Published for the Arab Research Centre, London, Ithaca Press, 1985, p. 13.

(٥٣) أنظر أدناه .

(٥٤) لا يأخذ هذا المخطط فى اعتباره سوى المياه السطحية .

(٥٥) مخطط مين – كلاب لا يأخذ فى اعتباره مياه الليطانى التى لا يدمجها فى النظام الهيدروليكى لنهر الأردن .

(٥٦) يتضمن مخطط كوتون مياه الليطانى ويعطى ٤٠٠ مليون متر مكعب لإسرائيل و ٣٠٠ مليون للبنان .. وحسب الإسرائيليين يصل الإيراد السنوى للنظام الهيدروليكى ، المتضمن الليطانى ٧٠٠, ٢,٣٤٥ مليون متر مكعب ، وحسب صاحب المخطط يجب أن تحصل إسرائيل على ٠٠٠ر٢٩٠ر١ مليون متر مكعب والباقى وهو ٠٠٧ر٥٥٠ر١ مليون يحصل عليه العرب .

(٥٧) رد العرب على مخطط مين – كلاب فى ١٩٥٤ المخططات التى اقترحها ايونيدس ، وماكدونالد ، وبونجر .

(٥٨) مع تقدم المفاوضات التى أجراها المبعوث الأمريكى ، ارتفعت الحصة المخصصة لإسرائيل من ٣٩٤ مليون متر مكعب الى ٥٦٥ مليون ، بينما انخفضت حصة الأردن من ٧٧٤ الى ٧٢٠ مليون متر مكعب .

(٥٩) فى هذا الجدول ، يتضمن "نهر الأردن" المنابع حتى بحيرة طبرية .

(٦٠) كانت اسرائيل تطالب بـ ٥٥٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن ، دون وضع منابع الليطانى فى الاعتبار .

(٦١) أنظر تفاصيل تلك الأحداث فى الجزء الخاص بنهر النيل .

(٦٢) هل يمكن أن نتصور أن الأمريكيين لم يكونوا على علم بالأمر ؟ أو أنهم حرصوا تماما على كتمانه ؟

(٦٣) ولم يتم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها "الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى" إلا فى اجتماع القمة لرؤساء الدول العربية فى ١٩٧٤ فى الرباط .

(٦٤) أقصد بنعت "العامة" أنها حرب لا تختص بالماء وحده أو بعنصر آخر فقط ، إذ أنها تدخل تماما فى إطار العلاقات بين العرب والإسرائيليين ، حتى وإن كانت قد مكنت الدولة العبرية من كسب مزايا هيدروليكية لم تكن مأمولة حتى ذلك الوقت .

(٦٥) ظلت قناة السويس مغلقة أمام الملاحة حوالى سنتين بعد حرب ١٩٥٦ بسبب الخسائر التى تسببت فيها الحرب وغرق العديد من السفن التى لم تكن قد انتشلت بعد ، وقد أعيد افتتاحها للملاحة فى ٨ أبريل ١٩٥٨ ، وتم إغلاقها مرة أخرى بعد حرب ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل لضفتها الشرقية حتى ٥ يونيو ١٩٧٥ .

(٦٦) لم يتواجد السوفييت فى أثيوبيا إلا فى ١٩٧٤ على أثر الانقلاب الذى وقع ضد الامبراطور هيلاسلاسى ، غير أن الصومال كانت قد أصبحت من مناطق نفوذ موسكو فى ١٩٦٩ .

• الجــزء الثاني •

دجـــلة والفــــرات

أو

البوابة الشرقية

لتـــركيـــا

◆

حوض دجلة والفرات:

تقع منابع كل من نهرى دجلة والفرات فى الأراضى التركية ويتواصل مجراهما فى أراضى دولتين عربيتين، ألا وهما سوريا والعراق، اللتين يبلغ تعداد سكانهما حوالى خمسة وثلاثين مليون نسمة. وعلاوة على الحدود الواقعة بين سوريا والعراق، التى لا تعتبر على أى حال حدودا تنعم بالهدوء، فإن النهرين يعبران حدودا يثير رسم خطوطها وموقعها الجغرافى المزيد من المشاكل فى هذا الحوض بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى. وفضلا عن أن الأمر يتعلق بحدود دولية بين دول ثلاث «مستقلة» فإن الحدود التركية العربية تمتد متجهة نحو الشمال الشرقى لتشمل أيضا الحدود الفاصلة بين تركيا وإيران وتقسِّم الكردستان إلى عدة «أقاليم» تركية وسورية وعراقية وإيرانية... ويشكل ذلك الواقع الجغرافى مصدرا لتعقد الخريطة الجغرافية فى تلك المنطقة من العالم. ويتضح هذا التعقد بشكل ملموس من خلال دراسة الخريطة الهيدروسياسية لحوض دجلة والفرات. وهذا ما سنتناوله فيما بعد.

مع أن معدل هطول الأمطار مرتفع للغاية في المنابع التركية والإيرانية حيث يبلغ ١,٢٠٠ ملليمترا فى السنة، إلا أنه متواضع فى بقية أنحاء الحوض(١)، إذ ينخفض من الشمال الغربى باتجاه الجنوب الشرقى ليسجل معدلا يبلغ فى المتوسط ٢٠٠ ملليمترا فى السنة فى جنوب العراق.

ويلتقى نهرا دجلة والفرات فى **القُرنة**(٢) بالعراق، ويصب فى مهبطهما المشترك نهر القارون الذى تغذيه فقط منابع إيرانية وعراقية. وتتلاقى الأنهار الثلاثة معا فى شط العرب (بسعة ٤٣,٨ كيلو متر مكعب) لتصب فى الخليج العربى الفارسى.

الفــرات :

يبلغ طول نهر الفرات ٢٣١٥ كيلومترا (٤٠٠ فى تركيا، و٤٧٥ فى سوريا، و١٤٠٠ فى العراق بامتداد حوض تبلغ مساحة مسطحه ٤٤٤,٥ ألف كيلومتر مربع، منها ١٢٤,٣٢٠ كيلو متر مكعب فى تركيا (بنسبة ٢٨٪) و٧٥,٤٨٠ كيلومتر مكعب فى

سوريا (بنسبة ١٧٪) و٦٠٠, ١٧٧ كيلومتر مكعب في العراق (بنسبة ٤٠٪) وأخيرا ٦٠٠, ٦٦ كيلومتر مكعب (بنسبة ١٥٪)(٣) في جزء الحوض الواقع في الأراضي العربية السعودية وهو قاحل تماما.

ويصل متوسط الإيراد السنوي لنهر الفرات من المياه إلى ٨٢٠, ٣١ مليار متر مكعب في المتوسط(٤). ويتم تقدير حجم هذا المتوسط الطبيعي، عند ناحية هيت الواقعة على الحدود السورية ـ العراقية. ويبلغ الحد الأدنى من إيراد النهر ٨٧١, ١٦ مليار متر مكعب في السنة في مقابل ٤٥٧, ٤٣ مليار متر مكعب كحد أقصى من المياه سنويا(٥). ويقدر متوسط إيراد النهر السنوي عند الحدود السورية التركية بحوالي ٤, ٣٠ مليار متر مكعب.

ويشارك كل من تركيا وسوريا على التوالي في متوسط هذا الإيراد بنسبتي ٨٨ و١٢٪. أما العراق والعربية السعودية فلايساهمان في فيضان نهر الفرات إلا عرضا وبقدر ضئيل.

ولو أدمجنا في إيراد نهر الفرات موارد الروافد الرئيسية الخابور (١,٥٠٠ مليون متر مكعب) والساجور (٩٠ مليون متر مكعب) والبليخ (١٥٠ مليون متر مكعب) لوجدنا أن أكثر من ٩٨٪ من إيراد الفرات يأتي من تركيا.

دجلــة:

تثير التقديرات المتعلقة بإيرا ؛دات أنهار المنطقة مشاكل عويصة بالنسبة للمراقبين. وتعود المشاكل التي يصادفها الباحث إلى مختلف أساليب الحسابات المائية، وإلى العديد من الأخطاء في التقدير، وأيضا في الكثير من الأحوال إلى اعتبارات سياسية تقضي بعدم نشر البيانات الحقيقية. وينطبق ذلك على مجموع مجاري المياه في المنطقة، وبشكل خاص بالنسبة لدجلة. فالفروق بين مختلف المصادر تتجاوز أحيانا العشرة مليارات من الأمتار المكعبة، أي ما يعادل ثلث إيراد نهر الفرات وأكثر من ستة أمثال إيراد نهر الأردن. خلاصة القول أن التقديرات التي تساق في أغلب الأحوال بعد العديد من التدقيقات والمقارنات تقرر أن متوسط الإيراد السنوي لنهر دجلة يتراوح بين ٤٧ و٧, ٤٩ مليار متر مكعب سنويا من الماء(٦).

ويقدر متوسط إيراد دجلة عند الحدود التركية بـ ١٦,٨ كيلومتر مكعب (١٨,٥ في الموصل)، علما بأن روافده في إيران تزوده بـ٢٦,٧ كيلومتر مكعب(٧). أما بقية الإيراد فتوفره الروافد العراقية، بما في ذلك تلك التي تقع مصادرها جغرافيا داخل إيران، وهي الأدهم والزاب الصغير والزاب الكبير ونهر ديالي. وهكذا، وعلى نقيض نهر الفرات، فإن حصة فيضان دجلة الوافد من تركيا لاتمثل سوى ٤٥٪ من المجموع. وهذه المعلومات المهمة هيدرولوجيا (من حيث نوعية المياه ومصادرها وتوزيعها). تلقي الضوء على طبيعة النزاع القائم بين دول الحوض بخصوص تقاسم مياهه. وبينما لاتستطيع تركيا التدخل سوى جزئيا فيما يتعلق بمجرى نهر دجلة وإيراده، إلا أنها تتحكم تماما في التصرف في فيضان نهر الفرات وهي تغذي إيراده الكامل بنسبة ٨٨٪.

ومع أن هناك بعض الإنشاءات القائمة أو الجاري تنفيذها على نهر دجلة، خارج نطاق جزئه التركي، إلا أن السيطرة على مجراه تواجه عقبات كأداء بسبب انحداره الشديد وطوبوغرافيته المتميزة بوعورة تضاريسها. وينطبق ذلك تقريبا على كل الروافد الإيرانية والعراقية للنهر إذ أنها تزوده بما يربو على نصف متوسط إيراده السنوي. ويقدم لنا الجدول المنشور أدناه معلومات مفيدة حول الأهمية الجغرافية والهيدرولوجية لنهري دجلة والفرات وروافدهما، حتى وإن كانت البيانات الواردة فيه تختلف قليلا عن تلك التي تعرضنا لها منذ برهة.

ويبلغ الإيراد السنوي لنهر قارون الواقع أسفل مجرى دجلة ١٥,٥ مليار متر مكعب سنويا(٩).(م٣/سنة). وكل مياه هذا النهر مصدرها جبال الزاجروس، وهي تصب مباشرة في شط العرب.

نوعية مياه حوض دجلة والفرات :

تنخفض نوعية المياه تدريجيا مع التقدم باتجاه سافلة النهر، إذ ترتفع نسبة الأملاح من أقل من ٢٥٠ ملليجرام/لتر في تركيا إلى مايربو على ٦٠٠ ملليجرام/لتر في الجزء الجنوبي

إيراد نهري دجلة والفرات من المياه(٨)

النهر ـ الاسم	الحوض بالألف كيلومتر المربع	الطول بالكيلومتر	الإيراد ١٠^٩ م^٣
دجلة	٢٥٨,٠	١٧١٨	٤٨,٧
الزاب الكبير	٢٦	٢٦٠	١٣,١٨
الزاب الصغير	٣١	٣٨٠	٧,١٧
الأدهم	١٣	٢١٠	٠,٧٩
ديالى	٣٢	٤٤٠	٥,٧٤
كرخة	٤٦	٧٨٠	٦,٣٠
طيب	٥	٨٠	١
دويرج	٥	١١٠	١
الفرات	٤٤٤	٢٣٣٠	٢٩
الخابور	٣٦,٩	٤٣٠	١,٥
البليخ	١٤,٤	٢٠٢	٠,١٥
الساجور	٢,٣٥	١٠٨	٠,١٢٥
شط العرب	٧٠٢	١٩٠	٣٢
قارون	٥٨	٤٠٠	٢٤,٧
خور الكرخة	٤٦	٧٨٠	--

من العراق و ٥٠٠ ملليجرام/لتر أو جزء فى المليون جنوب البصرة(١٠). ومياه دجلة أشد ملوحة من مياه الفرات، خاصة تلك التى يتزود بها عن طريق الروافد السفلية، ولا يمكن استغلالها بكميات كبيرة سواء للرى أو للاستهلاك البشرى. ففى فترة الفيضان يحمل نهر دجلة معه ٢٠,٠٠٠ ملج/لتر من الملح، وهو ما يعادل خمسة أمثال ما ينقله النيل أثناء الفيضان!

وإذا كانت درجة الملوحة فى أعالى الفرات، فى كل من تركيا وسوريا، لا تتجاوز ما يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ ملج/لتر فإنها تبلغ ٦١٠٠ ملج/لتر جنوبا. ويتسبب الانحدار الشديد فى الحوض فى تآكل الأرض بقوة. ويترسب الطمى شديد الملوحة الذى يجرفه النهر فى الجزء العراقى فى الدلتا الواقعة بين نهرى دجلة والفرات(١١). ويتسبب ذلك الطمى المترسب فى الارتفاع الكبير فى نسبة الأملاح بأراضى الوادى السفلى، كما أنه يؤدى فى الوقت نفسه إلى انحسار رأس الخليج الفارسى تدريجيا وذلك منذ مايربو على خمسة آلاف سنة. ويعتبر الترسيب الناجم عن انحدار نهر قارون، وهو آخر رافد لدجلة والفرات، أهم مساهم فى تكوين الدلتا الداخلية.

الماء فى ارتباطه بالعلاقات متعددة الأطراف فى حوض دجلة والفرات :

يعود النزاع حول مياه نهرى دجلة والفرات إلى عدة عقود من الزمن. وهو لايثير مواجهات بين تركيا والدولتين العربيتين الواقعتين أسفل الحوض فحسب، بل وأيضا بين هاتين الدولتين الأخيرتين. وإذا كانت الأطراف المتصارعة قد ارتضت أحيانا التفاوض فيما بينها، إلا أن هذا الطرف أو ذاك حاول فى كل مرة أن يشترط الحصول على بعض المزايا الإقليمية أو السياسية مقابل إقرار أى اتفاق. وهكذا لم تفض المحادثات أبدا إلى أى اتفاق نهائى أو تراض.

ويعود ذلك إلى تعقد الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، الناجم عن تقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية ودور السياسات التى انتهجتها الدول الاستعمارية الكبرى (بريطانيا

وفرنسا) في الفترة الممتدة بين العشرينيات والخمسينيات. ولاتزال كل دول المنطقة ترسم خرائطها حسب تصوراتها الخاصة بأراضيها وحقوقها. غير أن الحدود المجسدة على أرض الواقع من خلال الوجود الفعلى لعناصر السيادة من جمارك وعسكر وأعلام وإدارات وسلطات محلية هى التى تفيدنا بخصوص مجمل النزاعات بين دول وشعوب المنطقة، مما يشير المزيد من العراقيل أمام أى تفاهم حول تقسيم «منصف» للموارد المائية المحلية.

وعلى سبيل المثال، فإن سوريا التى تتحكم فى أعالى نهر العاصى نظرا لوجودها فى لبنان، تستهلك حاليا ٩٠٪ من الإيراد السنوى للنهر(١٢)، وذلك ضد «إرادة» الحكومة التركية ورغم احتجاجاتها المتكررة. فدمشق ترفض الاعتراف بأى حق لتركيا فى لواء الاسكندرونة الذى يطلق عليه الأتراك تسمية «**اقليم هاتاى**» حيث كانت فرنسا قد تنازلت عنه لتركيا فى عام ١٩٣٩ ولاتزال الأخيرة تعتبره جزءا لايتجزأ من ترابها الوطنى. ويجدر بنا أن نشير إلى أن نهر العاصى الذى يوجد منبعه فى إقليم البقاع اللبنانى ويتواصل مجراه فى سوريا حتى «**إقليم هاتاى**»، يسجل إيرادا يقدر بـ ٤١٠ ملايين متر مكعب من الماء فى السنة.

وتكمن خلف مواقف العواصم الثلاث اعتبارات داخلية وخارجية كبيرة الشأن واستراتيجيات إقليمية معقدة ومتناقضة فى الكثير من الأحوال. غير أن وضع تركيا الجغرافى ووقوع منابع النهرين فى أراضيها ودورها فى تشكيل الخريطة الجغرافية والسياسية الراهنة يكسبها وزنا عظيم الشأن تضعه فى خدمة سياستها الإقليمية. ولما كانت تركيا حليفا قويا للغرب أثبت مصداقيته خلال حرب الخليج ضد العراق، فهى تحاول بقدر من النجاح أن تستثمر الموقع الاستراتيجى الذى تحتله بين دول الشرق الأدنى وأوروبا، وبين الشرق والغرب.

وتسعى أنقرة إلى فرض وجهة نظرها فى السياسة المائية للمنطقة بمساندة من الغرب إن لم يكن بتواطئه الصامت. وبالطبع، وكما سنرى فيما بعد، فإن البنك الدولى، وهو الأداة المالية التى تمسك زمامها الدول الكبرى في العالم يرفض رسميا تمويل المشاريع المائية التركية طالما لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الدولتين المتاخمتين لها حول تقاسم مياه دجلة والفرات وإدارتها. بيد أن الكرم الغربى إزاء الحكومة التركية يتجلى بوضوح فى المساعدات والقروض الخاصة بقطاعات أخرى من ميزانية الدولة، مما يوفر لها إمكانية تأسيس صندوق «قومى» يشمل القطاعين الخاص والعام ومخصص لمشروع تطوير وترويض منابع دجلة والفرات الذى تربو

تكلفته الإجمالية على ٣٠ مليار دولار. غير أن دول الحوض الأخرى لاتعوزها تماما وسائل الضغط، ومنها لواء الاسكندرونة والكردستان والبترول والأصولية الإسلامية. وسأتعرض لذلك فيما بعد.

لاتعانى تركيا نقصا فى المياه. حتى إن كانت الموارد المائية التركية غير موزعة جيدا حسب المناطق والمواقيت إلا أنها تبلغ سنويا ١٨٥ مليار متر مكعب يوفرها ستة وعشرون حوضا نهريا «مستقلا»(١٣)، ويوفر نهرا دجلة والفرات ثلث تلك المياه السطحية(١٤). ولاتستهلك تركيا سوى ٩٥ مليارا من الأمتار المكعبة فى السنة، من تلك الموارد.

ويقدر ما يتوافر سنويا لسوريا من مياه سطحية بـ٣٣,٧ مليار من الأمتار المكعبة، من بينها ٢٦ مليارا من الفرات وروافده، و٤,١ مليار من العديد من الأنهار الأقل أهمية كما يتضح من الجدول التالى.

ووفقا لاتفاق ثنائى عقد فى عام ١٩٨٧، وتم تجديده فى ١٩٩٠ بين تركيا وسوريا يصل إلى سوريا ١٥,٧٥ مليار متر مكعب من مياه الفرات (٥٠٠ متر مكعب فى الثانية). وهى تحصل بمقتضي اتفاق ثنائى آخر تم توقيعه مع العراق فى عام ١٩٩٠، على ٦,٦ مليار متر مكعب من هذا القدر (أى ٤٢٪)، فى مقابل الـ٩ مليارات الباقية التى ينالها العراق(١٧).

ويبلغ إجمالى المياه السطحية فى العراق ١٠٦ مليارات متر مكعب، علما بأن سوريا وتركيا يوفران ٥٠٪ من تلك المياه، وإيران ٣٠٪ ، والعراق ٢٠٪. ويزود نهرا دجلة والفرات(١٨) العراق بـ٨٠ مليار متر مكعب (٣١ مليارا من الفرات، وحوالى ٥٠ مليارا من دجلة)، بينما توفر الباقى المجارى المائية الواقعة جنوب العاصمة بغداد. غير أن نوعية هذه المياه سيئة للغاية لأنها تمر بمستنقعات وهى متجهة جنوبا، فتتلقى منها كميات كبيرة من الأملاح. وتقدر كمية المياه الصالحة للاستعمال تقنيا ونوعيا مع وضع كافة ضروب الفاقد فى الحسبان الذى يبلغ ١٠ مليارات من الأمتار المكعبة، فتصل إلى ٤٣,٢ مليار متر مكعب من الماء سنويا(١٩). وتعتبر هذه الكمية الحد الأدنى «المضمون». أما المتوسط السنوى المتاح فهو حوالى ٥٤ مليارا من الأمتار المكعبة ويبلغ الحد الأقصى فى أفضل الأحوال ٦٧,٥ مليار متر

أنهار سوريا الدائمة والموسمية(١٥)

النهر	الإيراد	النهر	الإيراد
الاسم	مليار متر مكعب	الاسم	مليار متر مكعب
الفرات	٢٦,٨	الصنوبر	٠,١٥٨
دجلة(١٦)	١٨,٣ الحدود	حارسون	١٠ ٠,٠٨٥
الخابور	١,٥	المرقية	٠,١٢٢
البليخ	٠,١٥٠	الحصين	٠,١٣٠
الساجور	٠,١٢٠	الأبرشي	٠,١١٠
العاصي	٢,٠٠	القيش	٠,٠٧٨
الكبير الشمالي	٠,٣٢٥	بانياس	٠,٠٤٤
الكبير الجنوبي	٠,٣٢٠	حوير	٠,٠٥٩
السن	٠,٣٥٠	الروس	٠,٠٤١
العفرين	٠,٢٨٠	الغامقة	٠,٠٦٧
القويق	٠,٠٧٥		
البارد	٠,٢٥٠		
الأعوج	٠,١٠٠		
اليرموك	٠,٤٠٠		

المصدر : ESCWA .

مكعب من الماء سنويا(٢٠).

وكان العراق قد نفّذ عددا من المشاريع المائية لتخزين المياه وضبط صرفها. ومما لاشك فيه أن أهم نظام هيدروليكى حديث يجرى تنفيذه فى العراق يتمثل فى نظام للربط بين أكبر نهرين فى البلاد، ألا وهما دجلة والفرات. وهذا المشروع الذى ينفذ على عدة مراحل يعتمد على مختلف المنشآت الهيدروليكية المرتبطة بمنخفض وادى ثرثار الكبير، وهو منخفض يمتد طوليا من الشمال إلى الجنوب ويقع بين الفرات ودجلة وينتهى بسد طبيعى بارتفاع ثلاثة أمتار فوق سطح البحر، وهو على الأرجح نتاج تواصل عدم استقرار القشرة الأرضية، وعمليات الانخساف Mouvements de Subsidence التى تلت آخر الحقبة الرابعة المطرة(٢١).

وقد نُفذ الربط الأول بين دجلة ووادى الثرثار الذى تبلغ طاقة احتجاز الماء فيه ٣٠ مليار متر مكعب من الماء عند المنسوب ٣٦. وهناك سد فى سامراء يتيح تحويل جزء من مياه دجلة إلى المنخفض بواسطة قناة يبلغ تصريفها ٩ آلاف متر مكعب فى الثانية. أما مياه الفرات فقد جرى تحويلها بنفس الطريقة إلى بحيرة الحبّانية ومنخفض أبو دبيس، وهما يستوعبان معا ٦,٧٥ مليار متر مكعب. ويتم تزويد البحيرة بالماء بواسطة قناة تنطلق من الفرات وذلك بمعدل نظرى يقدر بـ ٢٨٠ متر مكعب فى الثانية.

وتمثلت المرحلة التالية فى استخدام وادى الثرثار كخزان مشترك. وقد تسارعت أعمال التجهيز الهيدروليكية مع قيام سوريا ببناء سد طبقة وملئه خلال سنوات ١٩٧٣-١٩٧٦،مما أدى إلى هبوط الماء الذى يأتى به الفرات إلى العراق إلى لاشىء تقريبا. وقد جاء فى كتاب XAVIER DE PLANHOL أن «معدل تدفق النهر لم يعد إلا ١٠٠ متر مكعب فى الثانية، مما أدى إلى معاناة ١٣٥ ألف هكتار من الجفاف الكامل»(٢٢). وبغية الحد من تأثير ذلك الانخفاض الخطير في تصريف الفرات، تم فى عام ١٩٧٦ شق قناة تمتد من وادى الثرثار حتى الفرات. ويبلغ طول هذه القناة ٣٦٠ كيلومترا ويبلغ صرفها النظرى ٦٠٠ متر مكعب في الثانية، مما يزود الفرات سنويا بحوالى ٦ مليارات من الأمتار المكعبة من الماء. وحيث أنه تم رفع منسوب الماء بارتفاع ٦٥ مترا فوق سطح البحر، فقد بلغت سعة التخزين فيه ٨٥ مليار متر مكعب من الماء، وذلك على مساحة ٢٧٠٠ كيلومتر مربع.

وأخيرا تم فى ١٩٨٢ حفر قناة لسحب المياه من المنخفض إلى نهر دجلة، فأقيمت بذلك شبكة ربط هيدروليكى وأصبحت مياه الخزان الشديدة الملوحة أصلا، عذبة بدرجة كافية ابتداء من عام ١٩٨٣ لتكون صالحة للاستخدام فى الرى»(٢٣). وكان من الممكن أن تحقق تنمية زراعية غير مألوفة فيما بين النهرين لولا توقف العمل فى إنجازها وتدمير جزء كبير من مرافق العراق الهيدروليكية، بسبب حرب الخليج.

فعند غزو الكويت واندلاع حرب الخليج الثانية، كانت هناك عدة أعمال هيدروليكية تخص الأنهار الرئيسية فى طور التنفيذ، ووفقا لما تعلنه بغداد، فإن هذه المشاريع يمكن أن تفقد قيمتها لو أن الدول الواقعة أعلاها راحت تسرف فى استهلاك المياه. وعلاوة على ذلك فإن الغارات أثناء حرب الخليج ألحقت أضرارا خطيرة بالمرافق الهيدروليكية.

وعندما شنت الغارات على العراق طوال شهر، وقبل الهجوم البرى بغية إخراج الجيش العراقى من الكويت، تعرضت مشاريع هيدروليكية عديدة لأضرار خطيرة من جراء الهجمات الجوية التى شنتها القوات المتحالفة. ومع أن سد دار بنديلان لم يصبح غير صالح تماما للاستخدام إلا أن الأضرار التى لحقت به كانت بنسبة ٥٠٪. ودمر سدا دوكان والحديثة بنسبة ٧٥٪، بينما أصبحت رمادى وصدام وسامراء غير صالحة للاستخدام(٢٤). وترتبت على أعمال التدمير المنظمة للسدود ومحطات الضخ والمحطات الكهرومائية ومحطات تنقية المياه، عواقب هائلة بالنسبة للإمداد بالماء الصالح للشرب، والكهرباء، والإنتاج الزراعى والصناعى. وتفاقم النقص الغذائى الزراعى بشدة فى العراق فى نفس الوقت الذى حال فيه الحصار الاقتصادى دون استيراد أى منتجات غذائية(٢٥). ومنذ أن انتهت الحرب نجح العراق فى وقت قياسى نسبيا، وبالرغم من الحصار المفروض عليه، فى إعادة تشغيل الجانب الأكبر من المرافق الهيدروليكية، مما أتاح إمكانية الحد من الخسائر وزيادة إنتاج الحبوب بقدر كبير لتلبية احتياجات الشعب الذى لايزال يعانى من عواقب إجراءات الحظر الاقتصادى. وقد ارتفع إنتاج القمح في عام ١٩٩٣ بنسبة ١٨٠٪ بالمقارنة مع ١٩٨٩. وهذا بالطبع عمل باهر، ولكنه دليل بالأخص على أن التحكم فى الماء وحسن إدارته يجعلان زيادة الإنتاج الزراعى - الغذائى ليس ضربا من الخيال.

الهيدروبوليتيك والقانون الدولى:

يدور النزاع حول الماء بين دول حوض دجلة والفرات الثلاث حول الوضع القانونى للنهرين الذى يحدد أصلا كيفية تقاسم المياه المتاحة. والفرات ودجلة ليسا نهرين دوليين بالنسبة لتركيا لأن أيا منهما لايصلح للملاحة على مدى طوله. ويستند هذا الوضع إلى إعلان **هلسنكى** الصادر عن رابطة القانون الدولية الذى يقرر أن النهر الدولى «يكون صالحا للملاحة ويربط دولتين على الأقل بالبحر»(٢٦). والأنهار الدولية وحدها هى التى تستدعى اتفاقا مسبقا بين الدول التى يمر بها النهر. وعليه، فإن تركيا تعتبر نفسها حرة فى استخدام مياه النهرين كما يروق لها دون أن تطلب مقدما موافقة الدولتين اللتين يمر بهما الجزء السفلى من النهر.

وتحاول كل من سوريا والعراق من جانبهما ترجيح الصفة الدولية اعتمادا على الشق الآخر من التعريف، ألا وهو أن النهرين يمران بأكثر من دولتين ويربطهما جميعا بالبحر (الخليج العربى ـ الفارسى)، كما أنهما صالحان للملاحة لمسافات طويلة. وتطالب الدولتان بتوزيع «منصف» ونهائى لمياه النهرين. وترفض تركيا، الأقوى عسكريا واقتصاديا من الدولتين القائمتين سافلة النهرين أى فكرة تدعو إلى عقد معاهدة نهائية تلزمها إلى مالا نهاية، وتكتفى باقتراح ترتيبات مؤقتة. وهكذا لحق الفشل الذريع بكل محاولات التفاوض، خاصة محاولات ١٩٦٢، و١٩٨٠، و١٩٩٢. وكان الالتزام الوحيد الذى ارتضته انقره السماح بأن تصرف فى المتوسط ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من مياه الفرات، بمقتضى بروتوكول وقعته فى عام ١٩٨٧ مع شريكتيها الأخريين. ومنذ أن تم بناء سد **أتاتورك**، لم تعد تركيا تراعى حتى هذا البروتوكول رغم تواضعه(٢٧).

ولما كان القانون الدولى ملتبسا بشكل خاص(٢٨)، ولم يحدث أبدا أن تم توقيع معاهدات ثنائية، فإن الدول الثلاث تحاول كل منها أن تفرض سياستها المائية الخاصة دون أن تضع فى اعتبارها ردود فعل الدول الأخرى. وكثيرا مايكون ذلك التنافس مصحوبا بقراءة فريدة لمقتطفات من القانون الدولى وبتفسيره بكيفية تعوزها الموضوعية. وينحصر القانون الدولى أساسا فى بعض الاتفاقيات الثنائية، مثل الاتفاق المبرم فى ١٩٥٩ بين مصر والسودان. وإذا كانت التكتيكات والاستراتيجيات تتغير تبعا لعلاقات القوى، إلا أن الحجج

التى يسوقها كل طرف تظل كما هى بصفة عامة، وتكشف دراستها عن الفروق والتضاربات بين مواقف العواصم الثلاث للدول التى يمر بها كل من نهرى دجلة والفرات.

موقف العراق :

بالنسبة للعراق يتعين أن تعتمد إدارة مياه الفرات على المبادىء الثلاثة التالية :

- الحقوق المكتسبة، مما يعنى احترام الاستهلاك السابق لكل واحدة من الدول الثلاث، والتوزيع العادل للمردودات الإضافية للأنهار التى توفرها المنشآت الهيدروليكية.

- «استقلالية» الأحواض، مما يعنى التصدى لإرادة كل من تركيا وسوريا اللتين تعتبران دجلة والفرات فرعين لنظام هيدروليكى واحد. ويكمن وراء هذا الاعتبار الذى يبدو وكأنه عار من الأهمية، تكتيك في المفاوضات يستهدف تقسيم مياه النهرين بشكل نهائى. واعتبار الحوض وحدة واحدة من وجهة نظر تركيا وسوريا يعنى أن يحصل العراق على نصيب من المواردالمائية الإقليمية من نهر دجلة مباشرة، الذى يصعب تهذيب مجراه العلوى، ويترك لتركيا وسوريا الانفراد وحدهما باستغلال مياه الفرات.

وهذا العرض غير مقبول بالنسبة للعراق وذلك لسببين: أولا لأنه يخلق حقا مكتسباً يحرم العراق نهائيا من الحصول على مياه من الفرات، وثانيا لأن نهر دجلة يتصف داخل الأراضى العراقية بمصاعب هيدرولوجية جمة. فالتحكم فى الجزء الأعلى منه عسير بسبب منحدراته الشديدة، واستغلال مياهه يستدعى أن يمر بمنخفض الثرثار، مما يعرض هذه المياه لمخاطر ارتفاع نسبة الملوحة بقدر كبير للغاية. ومما يبرر بالأحرى هذه المخاوف أن أراضى حوض دجلة شديدة الملوحة عموما الأمر الذى يجعل استخدامها وحدها صعبا خاصة فى الجزء السفلى من الحوض حيث أن الأراضى مثقلة أصلا بالأملاح. ويستخدم العراق حتى الآن مياه دجلة للرى ولكن بخلطها مع مياه الفرات الذى تقل فيه نسبة تركز الأملاح.

وعلاوة على ذلك فإن الجانب الأكبر من الأراضى الزراعية والقرى موجودة بكثافة حول

الفرات، وعليه فإن تقليل نصيب العراق من مياه هذا النهر سيترتب عليه بانتظام انخفاض الانتاج الزراعي وتقلص الإنتاج الكهربائي الذي يوفر نهر الفرات الجانب الأكبر منه، وضرورة نقل قرى بأكملها من وادي الفرات إلى وادي دجلة وهي مسألة لامحل للنظر في أمرها إطلاقا. وعليه فإن السلطات العراقية تقترح التعامل مع النهرين كل على حده وأن يكون هناك توزيع «عادل» لمياههما بين مجموع البلدان المعنية بالأمر.

بيد أن العراق يدرك تماما، شأنه شأن تركيا، أن الماء أداة استراتيجية بدرجة قصوى ووسيلة ضغط فعالة للغاية. وإذا كان نهر الفرات يمر عبر سوريا قبل بلوغ الأراضي العراقية، ويتجنب الكردستان العراقي، فإن دجلة يمر بالكامل في تلك المنطقة شديدة التمرد. والواقع أن هذا النهر يصل مباشرة إلى الأراضي الكردية في العراق بعد عبوره الحدود مع تركيا، ويمر بالموصل عاصمة الإقليم قبل أن يبلغ الحوض السفلي. ولامجال إطلاقا لأن يرضخ العراق ويقبل أن يكون ذات يوم تحت رحمة السكان الأكراد منظمين في دولة مستقلة أو سلطة إقليمية مستقلة ذاتيا بدرجة أو أخرى. أما نهر الفرات فيصبح عراقيا تماما بمجرد عبوره الحدود السورية، خاصة أنه لايوجد طوال مجراه في واديه أي اعتراض على شرعية السلطة المركزية والعاصمة بغداد.

- الوضع الدولي المنفصل لكل من النهرين: تعتبر بغداد أن الفرات نهر دولي شأنه شأن دجلة، وتؤكد على ضرورة تقاسم مياهه بين مختلف الدول دون أن توضع في عين الاعتبار المنشآت الهيدروليكية الأخرى سواء كانت مشتركة أو خاصة بأحد أطراف الحوض الهيدروغرافي.

موقف تركيا:

تؤكد تركيا، من جانبها، أن نهري دجلة والفرات يشكلان معا حوضا واحدا وأنهما ليس نهرين دوليين، بل مجرد عابري حدود ولو قبلت الدول الأخرى المعنية بهذا الوضع لأتاح ذلك لتركيا إمكانية إدارة مياه النهرين كما يحلو لها دون أن تضع في اعتبارها مطالب واحتياجات الدولتين الواقعتين أسفل مجرى النهرين. وتتمسك تركيا «بالطابع التركي»

للنهرين النابعين من أراضيها، إلا أنها تسلم مع ذلك باحترام أحد مبادىء القانون الدولى الذى يتمثل فى عدم النيل من «الحقوق المكتسبة» من قبل للمشاريع الهيدروليكية الجديدة. وهذا الموقف الذى يتيح إمكانية تحاشى النزاع الصريح أو تأجيله على الأقل، يترك لتركيا كامل الحرية فى النظر فى أمر مشاريع جديدة، ومنها بالمناسبة تنفيذ مشروع الجاب (Guneydogu Andolu Projesi GAP) أو مشروع أناطوليا الكبير. مشروع الرى هذا، الواسع النطاق يعنى أيضا استئثار تركيا بكميات هائلة من المياه. ولو كان الفرات ودجلة يتمتعان بوضع النهر الدولى. لواجه هذا المشروع مصاعب جمة لكى يرى النور. فهذا المشروع كان سيتطلب موافقة الدول الثلاث قبل أن يبدأ أى عمل فى الموقع.

وعلاوة على ذلك، ترفض تركيا مبدأ «تقاسم الموارد المائية المتاحة» وتقترح بدلا من ذلك مبدأ الاستخدام و«الإدارة التكاملية» للموارد المائية المشتركة. وبعبارة أخرى، ترى تركيا أن الأمر لايتعلق بضمان «السيادة» على مياه الأحواض أو المطالبة بها، بل باتخاذ قرارات حول الترتيبات الهيدروليكية التى يتعين تحقيقها فى ظل ضمان أقصى قدر من المردودية للجميع، وذلك باتفاق مشترك وعلى أساس اعتبارات تقنية. وهكذا تقترح السلطات التركية عوضا عن الاتفاق حول حصة كل من الدول الثلاث من مياه دجلة والفرات، تخصصا قطاعيا فى مجالات الإنتاج: فعلى تركيا التى توجد تحت يدها منابع النهر أن تنتج مايكفى لتغطية الاحتياجات الغذائية لمجموع دول الحوض عن طريق الرى المكثف وعلى نطاق واسع، وتوفير الطاقة الكهربائية لها. وفى مقابل ذلك يكون بوسع العراق أن يؤمن لتركيا إمدادها بالبترول الذى يتوقف عليه الاقتصاد التركى إلى حد كبير.

موقف سوريا :

يتشابه الموقف السورى مع موقف العراق فيما يتعلق بالوضع القانونى لنهر الفرات إذ تعتبره نهرا دوليا. فدمشق تطالب، شأنها شأن بغداد، بأن تحكم مبادىء القانون الدولى تقاسم مياه دجلة والفرات. ويستلزم ذلك بشكل آلى احترام الحقوق المكتسبة وحظر ممارسة أى نشاط أو إجراء أى ترتيبات تغير إيراد النهر أو تعدل مجراه أو تُقدم على الإجرائين معا دون موافقة

مسبقة من الأطراف الأخرى.

ويتعين أن نشير إلى أن خطاب دمشق الواضح تماما إزاء انقره يفقد شيئا فشيئا بعضا من قوته وصفائه إزاء بغداد. فالسلطات السورية لاتطبق على جارتها العراقية ماتطالب به جارتها التركية وذلك لأسباب سياسية وعلاقات نزاعية بين النظامين البعثيين فى وادى الفرات. ولكى نقتنع بذلك يكفى أن نرجع إلى مسلك السلطات السورية خلال شهر يناير ١٩٩١. ففى الوقت الذى كان وابل قنابل القوات المتحالفة ينهمر على بغداد، وبينما كانت تركيا تملأ المرحلة الثانية من سد أتاتورك، ولا تترك سوى قدر ضئيل من الماء ينساب فى الجزء السفلى من الفرات، واصلت دمشق استخدامها لمياه النهر، بشكل طبيعى، حتى وإن كان ذلك يفاقم من وضع العراقيين. وهكذ هبط منسوب مياه النهر فى العراق بشكل خطير للغاية لأن إقدام تركيا على حجز المياه انعكس على ما أتيح منها للعراق. وكان يتوجب على سوريا أن تحترم بنود الاتفاق الذى يقسم مياه الفرات التى تعبر الحدود السورية التركية بنسبة ٥٨٪ للعراق و٤٢٪ لسوريا(٢٩).

وفى خط مواز لتلك الممارسات التى تفتقر إلى الاستقامة إزاء حقوق العراق، راح المسئولون السوريون يهاجمون السياسة التركية بكل قوة ويتهمون سلطات هذا البلد بعدم احترامها حقوق الجارين الواقعين أسفل النهر، وبتجاهل احتياجاتهما.

ولايتفق الموقف السورى تماما مع موقف العراق. فدمشق تتبنى موقف انقره فيما يتعلق «بوحدة» حوض دجلة والفرات، وتطالب بأن يكون توزيع مياه الفرات مقصورا على سوريا وتركيا وتقترح على العراق أن يكتفى باستغلال مياه دجلة، خاصة أن هذا النهر لايمر بسوريا إلا لمسافة قصيرة للغاية.

على أنه يجدر بنا أن نشير إلى أن النزاع ليس حديث العهد وأن هناك وقائع وأحداثا عديدة ارتبطت بشكل مباشر أو غير مباشر بمشاكل تتعلق بإدارة الثروات المائية المشتركة وتوزيعها، ثارت منذ بداية هذا القرن غداة تمزق أواصل الامبراطورية العثمانية.

مياه دجلة والفرات: نزاع يعود إلى بداية القرن :

تنص المادة ١٠٩ من معاهدة لوزان الموقعة فى ١٩٢٣ على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة تضم الدول الثلاث التى تطل على دجلة والفرات: سوريا وتركيا والعراق، تكلف بمعالجة المشاكل التى يمكن أن تنجم عن عمليات بناء منشآت هيدروليكية قد تغير مناسيب الأنهار وصرف مياهها. وتضمنت نفس معاهدة لوزان هذه نصا يقضى بأن تلتزم تركيا باستشارة العراق قبل الإقدام على إقامة منشآت هيدروليكية. هذا، وقد وردت حقوق سوريا فى مياه الفرات فى معاهدة حلب التى عقدت فى عام ١٩٣٠.

أما المفاوضات والاتفاقات الثنائية أو الثلاثية الأطراف فلم تتم إلا ابتداء من الأربعينيات، غداة الحرب العالمية الثانية. ففى ٢٩ مارس ١٩٤٦ جرى التوقيع على أول معاهدة ثنائية بين تركيا والعراق فيما يتعلق بدجلة والفرات. ونصت المادة الخامسة من المعاهدة على تعهد تركيا بإخطار العراق بكل المشاريع الخاصة بمجرى كل من النهرين. وفى نفس ذلك العام وقع البلدان فى أنقرة على معاهدة صداقة وحسن جوار تؤكد مرة أخرى على أن تركيا ستستشير العراق قبل الإقدام على تنفيذ أى مشروع يتعلق بتنمية دجلة أو الفرات.

وقد جرت عدة مفاوضات بين العواصم الثلاث منذ ١٩٦٢ (سوريا ـ العراق ١٩٦٢ ـ ١٩٧٤؛ سوريا وتركيا (١٩٦٢ ـ ١٩٧١)؛ وثلاثية الأطراف ١٩٦٥ ـ ١٩٧١) لمحاولة التوصل إلى اتفاق حول كيفية تقاسم المياه المشتركة ولم تتوصل تلك المفاوضات إلى نتائج حاسمة لتمسك المفاوضين بمعالجة الجوانب التقنية وحدها دون مناقشة المشاكل السياسية الشائكة للغاية التى تختلف حولها الدول الثلاث ومن بينها رسم الحدود، إلى جانب مشكلة الأكراد المشتركة بينها.

وفى عام ١٩٦٤ اقترحت تركيا على سوريا عقد اتفاق معها حول التقاسم النهائى لمياه الفرات، فى مقابل تقاسم مياه نهر العاصى الذى تقع منابعه فى جبال لبنان، ويمر بسوريا ليصب فى البحر الأبيض المتوسط بلواء الاسكندرونة الذى «تحتله» تركيا ولا تزال دمشق تطالب به. غير أن قبول دمشق بمثل هذه التسوية معناه الاعترف بالسيادة التركية على هذه الولاية، مما أسفر عن فشل تلك المفاوضات الأولى.

وفى سبتمبر ١٩٦٥، أصر العراق على ١٨ مليار متر مكعب من مياه الفرات سنويا، وذلك خلال لقاء ثلاثى جرى فى بغداد. وطالبت تركيا وسوريا على التوالى بـ ١٤ و ١٣ مليار

متر مكعب. ويبلغ المجموع ٤٥ مليار متر مكعب أى ١٤٠٪ من الإيراد السنوى الطبيعى للنهر الذى يبلغ ٣٢ مليار متر مكعب عند مستوى ميت بالعراق.

وقد تفاقم النزاع حول مياه دجلة والفرات فى الشهور التالية على أثر الانقسام الذى وقع فى أواسط الستينات فى صفوف حزب البعث الذى كان ممسكا بزمام السلطة فى كل من دمشق وبغداد. وقد أسفر هذا الانقسام المستمر حتى الآن عن قيام حد فاصل منيع بين الدولتين الجارتين و «الشقيقتين» يحول حتى دون اجتماع قادة الدولتين من أجل التوصل إلى اتفاق وفاقى حول قضايا حيوية مثل الماء وفلسطين. وسيستخدم الطرفان المتصارعان بلا هوادة مياه دجلة والفرات والحدود المشتركة بينهما كأسلحة ومبررات فى آن واحد فى الصراع القائم بينهما. ولم تفلح محاولة التفاوض التى جرت فى عام ١٩٦٧ إلا فى تأجيج النزاع بين بغداد التى كانت تطالب بـ ١٦ مليار متر مكعب من مياه الفرات ودمشق التى كانت لا تريد أن تسلم بأكثر من تسعة مليارات سنويا تزيد على حاجتها.

من ناحية أخرى وقعت إيران فى ٦ مارس ١٩٧٥ فى ظل حكم الشاه، اتفاقا مع النظام البعثى العراقى تعهدت فيه طهران بالكف عن تقديم أى مساعدة للمتمردين الأكراد فى شمال العراق، وذلك فى مقابل تسوية نهائية حول المشاكل المرتبطة برسم الحدود بين الدولتين. ووفقا لنصوص الاتفاق تقرر أن يكون المحور المركزى لشط العرب هو الحد الفاصل بين البلدين. وعندئذ اتهمت سوريا العاصمتين بإقامة جبهة معادية لها والتآمر ضد سيادتها (٣٠). وقد فسر السوريون الأمر على أساس أن النظام العراقى لم يوقع هذه الاتفاقات مع جيرانه الإيرانيين إلا لهدف واحد، ألا وهو الاستعداد لشن عدوان على بلدهم.

وكان العراق قد اشتكى بلا جدوى فى عام ١٩٧٣ من عواقب إقدام الحكومة التركية على بناء سد كيبان على نهر الفرات. وبعد ذلك بعامين، فى أبريل ١٩٧٥، كانت سوريا تملأ سد طبقة (١٤,٢ كيلومتر مكعب و ٨٦٠ ميجاوات). وجاء رد فعل بغداد عنيفا وطالبت باجتماع عاجل لمجلس وزراء خارجية جامعة الدول العربية للنظر فى عواقب السد السورى على نهر الفرات. وأكدت الشكوى العراقية أن سوريا حدّت من جانب واحد من تدفق مياه الفرات حتى مستوى منخفض للغاية «لا يطاق». وأوضحت بغداد أن إقامة السدين (كيبان وطبقة) تسببا فى انخفاض المياه بمقدار تسعة مليارات من الأمتار المكعبة، من بين الـ ٢٨ مليار متر مكعب التى كانت تصل من قبل إلى الحدود العراقية. وزعم العراقيون أن إيراد الفرات هبط

من ٩٢٠ إلى ١٩٧ مترا مكعبا فى الثانية مما عرض للخطر حياة ثلاثة ملايين من المزارعين يتعيشون على الزراعة المروية على طول وادى الفرات. وقد هدد العراق طوال عدة أسابيع باللجوء «إلى كافة الوسائل المتوفرة لديه لضمان التصريف الطبيعى لمياه النهر».

ونفت سوريا تلك الاتهامات مؤكدة أن ٧١٪ من المياه التى تصلها من تركيا تذهب إلى العراق مباشرة.

وفى نهاية ابريل من نفس السنة، شكلت جامعة الدول العربية لجنة فنية مكونة من سوريا والعراق وسبع دول عربية أخرى مكلفة بالتوصل إلى حل للنزاع بين دمشق وبغداد. ولكن سوريا تراجعت وأعلنت فى أول مايو أنها لن تشارك فى أعمال اللجنة.

وظل الوضع يتفاقم بالرغم من العرض السعودى فى ٣ مايو بالقيام بدور الوساطة بين العاصمتين. ففى ١٣ مايو قررت سوريا حظر مجالها الجوى على الطائرات العراقية، وأوقفت رحلات الطيران بين العاصمتين. وفى نهاية شهر مايو تعللت الحكومة السورية بقيام العراق بإرسال قواتها عند الحدود بين الدولتين فنقلت قوات لها من حدودها الجنوبية مع اسرائيل إلى حدودها مع العراق. وما كان يمكن أن يمر هذا الإجراء غير المعتاد دون أن يلفت الأنظار، إذ أنه تصرف له وقع سياسى واستراتيجى جسيم، خاصة أنه جرى غداة حرب اكتوبر ١٩٧٣بين العرب وإسرائيل، وبينما كان **هنرى كيسنجر** الذائع الصيت يبذل الجهود لإيجاد وسيلة لكى يلتقى الأعداء العرب واليهود وجها لوجه. وقد بقى مغزى انتقال قوات عربية مسلحة لأول مرة من جبهتها مع إسرائيل لكى تتخذ موقفا حربيا يواجه جيشا عربيا آخر لغزا كبيرا. وقد يدفع ذلك إلى الاعتقاد بأن السلطات الإسرائيلية كانت محقة فى اعتبار أن التهديد العسكرى العراقى كان أكثر مدعاة للقلق من التهديد السورى، وذلك بالرغم من أن بعد العراق جغرافيا. وما كان يمكن بالفعل أن تكون الحرب بين سوريا والعراق إلا فى صالح الدولة العبرية من خلال إضعاف قدرات بغداد العسكرية.

وقد تطلب الأمر الانتظار حتى ٣ يونيو ١٩٧٥ لكى تعلن العربية السعودية أنها قد توصلت أخيرا إلى اتفاق بين عاصمتى الفرات العربيتين : دمشق وبغداد. وقد تعهدت سوريا بمقتضى ذلك الاتفاق بأن «تتنازل» عن جزء من حصتها الخاصة من مياه الفرات «للشعب العراقى الشقيق».

ولم يترتب على إعلان المبادئ هذا توقيع على اتفاق رسمي أو معاهدة ثنائية. بيد أنه يبدو مع ذلك أنه تم التوصل إلى اتفاق بين الحكومتين، تقاسمت بمقتضاه الدولتان الإيراد السنوي لنهر الفرات، محسوبا عند الحدود السورية - التركية، بنسبة ٥٨٪ للعراق و ٤٢٪ لسوريا. "[٣١]

ولم يكن ممكنا التوصل إلى هذه الصيغة من الاتفاق إلا بفضل وساطة العربية السعودية والضغوط الكيسة على العاصمتين التي لجأ إليها الاتحاد السوفيتي. ومن الجدير بالذكر أن كلا من سوريا والعراق كانا منضويين في خضم الحرب الباردة تحت لواء الاتحاد السوفيتي الذي يشارك في إقامة منشآت هيدروليكية في الدولتين، وكذلك في دول أخرى بالشرق الأوسط، ومنها بالأخص مصر حيث شارك بأكبر قسط في بناء السد العالي.

وكما هو الحال بالنسبة لنهر الأردن، حاول عدد من المراقبين أن يصوروا الأزمة السوردية - العراقية في ١٩٧٥ على أنها مجرد صراع بخصوص الفرات. والواقع أن هذا النوع من التقييمات يحد إلى أقصى الحدود من أبعاد الجغرافيا السياسية الإقليمية لتلك الحقبة. فهناك بعض الأحداث المصاحبة لذلك النزاع تمكننا من إدراك الثقل الحقيقي للمياه في هذا الصراع. ومن بينها النقاط الثلاث التالية:

- ففي أواخر مارس ١٩٧٥، اعتقلت السلطات السورية، بين ١٢٠ إلى ٢٠٠ مواطن سوري أعضاء في حزب البعث بتهمة التعاطف مع القادة التاريخيين لحزب البعث المنفيين في العراق، والتآمر ضد النظام القائم في دمشق.

- وكان العراق قد شجب آنذاك ورفض اتفاقات فض الاشتباك التي عقدتها سوريا مع إسرائيل بوساطة هنري كيسنجر.

- وكان الرئيس المصري أنور السادات يعد بكل نشاط خطط التفاوض مع إسرائيل[٣٢] حول السلام، غداة حرب عام ١٩٧٣، بضغط لبق من جانب الأمريكيين. وربما كانت بغداد تخشى أن تتبع دمشق السياسة الجديدة التي ظهرت في القاهرة.

مشروع التنمية التركى (الجاب) فى خدمة الاستراتيجية الداخلية والخارجية لتركيا:

منذ بداية الثمانينات ساءت فجأة العلاقات بين دول حوض دجلة والفرات الثلاث حتى أصبحت أزمة خطيرة ترتبط بتصاعد الحرب الأهلية فى الكردستان القائمة بين حزب العمال الكردستانى والحكومة التركية. ويرجع أساسا هذا الاحتدام فى المجال الهيدروسياسى إلى المشروع التركى الخاص بإقامة منشآت مائية ضخمة ترمى رسميا إلى تطوير جنوب شرقى الأناضول وتنميته. هذا المشروع المسمى جاب الذى بادرت به أصلا الهيئة الحكومية المختصة بالمنشآت المائية، يكشف عن مبادرة ذات أبعاد تتجاوز عمليات التنمية والتطوير وترمى إلى تحقيق الأهداف الثلاثة التالية:

- السيطرة نهائيا على مياه دجلة والفرات من خلال سلسلة من السدود والقنوات تمكنها من التحكم بالمتر المكعب تقريبا فى كميات الماء التى يتم صرفها فى الجزء الأسفل من النهرين.

- التخلص من مطالب الأكراد المتعلقة بالاستقلال الذاتى عن طريق التوصل إلى «جغرافيا» جديدة لا تتلاءم مع أى نزعات انفصالية.

- إيجاد فاصل طبيعى بين المناطق التى يعيش فيها الأكراد والقواعد الخلفية لمتمردى حزب العمال الكردستانى الموجودين فى أغلب الأحوال فى الجانب الآخر من الحدود الفاصلة بين تركيا والدولتين العربيتين (سوريا والعراق)، وذلك بنقل الأكراد برضاهم أو عنوة، بعيدا عن الحدود.

علاوة عن المشاكل العديدة المتواصلة الناجمة عن إقامة سد أتاتورك، فقد أثارت العواقب بعيدة المدى للإنشاءات التركية على نهرى دجلة والفرات فى إطار مشروع الجاب القلق لدى سوريا والعراق والسكان الأكراد فى جنوب شرقى الأناضول. فهذا المشروع الزراعى الصناعى الذى سيغير تماما الأوضاع فى جنوب شرقى الأناضول، سرعان ما انعكست عواقبه على العلاقات الثنائية مع العراق وسوريا، وكذلك على الوضع فى كردستان، مما فاقم التوترات الإقليمية والمحلية بشكل خطير.

هل الجاب مشروع للتنمية ؟

يتكون مخطط الجاب من ثلاثة عشر مشروعا، من بينها ستة مشاريع على نهر دجلة وسبعة على الفرات. ويشمل هذا المخطط ما لا يقل عن ٢١ سدا لحجز المياه وتخزينها و ١٩ محطة كهرومائية. وأهم هذه السدود من حيث الحجم وسعة التخزين هو «سد أتاتورك» باسم أبو تركيا الحديثة. وقد بدأ العمل فيه فى ١٩٨٣ وتجرى عملية ملئه منذ ١٩٩٠، وهو سيحتجز ٤٨,٧ مليار متر مكعب من الماء، ويتيح رى ٨٧٦ ألف هكتار. وبوسع هذا السد إنتاج ٢,٤٠٠ ميجاوات (٣٠٠ × ٨ توربينات)(٣٣) فى مرحلة أولى، على أن المستهدف هو إنتاج ٢٧ مليار كيلووات فى السنة، مع إجمالى طاقة كامنة يصل إلى ٧٤٧٦ ميجاوات. وتم بناء سد فى بواجى على الفرات فى بداية ١٩٩٣، وهناك سد آخر فى ليس، على نهر الفرات من المقرر تشييده خلال سنوات ١٩٩٦ ـ ٢٠٠١.(٣٤)

وعليه، فإن مخطط الجاب يتركز فى شرق البلاد الذى تقطنه أغلبية كردية، وهى أقل المناطق تطورا حيث لم يتعد نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى ٤٧٪ من المتوسط القومى فى عام ١٩٨٥. والزراعة فى هذه المنطقة تقليدية تعتمد على المزروعات الجافة كالعدس والفستق والعنب، وأيضا القطن والتبغ ولكن فى أماكن محدودة للغاية. ويتمثل هدف الحكومة على الصعيد الزراعى فى تكثيف الإنتاج المحلى وتحويل المنطقة إلى «مخزن قمح للشرق الأوسط عموماً»، كما دعا إلى ذلك الرئيس الراحل تورجوت أوزال بمناسبة الافتتاح الأول لسد أتاتورك فى يناير ١٩٩٠.(٣٥)

ومن المتوقع أن يبلغ إجمالى المساحة التى يشملها الرى ١,٧ مليون هكتار(٣٦)، من بينها مساحة ١,٠٨ مليون هكتار حول نهر الفرات و ٦٠٠ ألف هكتار حول نهر دجلة وفى الوقت الراهن لا يتم فى الواقع رى سوى ١١٤ ألف هكتار، ولكن باستغلال المياه الجوفية. وستكون أهم المناطق المروية شانليورفا ـ حرّان ـ ماردين ـ شيك تبينار التى ستشمل ٣٧٤,٤٧٦ هكتار.(٣٧) ومن المزمع مدّ نفقين كبيرين قطر كل منهما ٧,٦٢ متراً ويمتدان مسافة ٢٦,٤ كيلومتر.(٣٨) ومن المقرر إنشاء شبكة رى فى نهاية النفقين، علما أن الطموح المعلن هو استخدام التكنولوجيات والتقنيات الحديثة للغاية لكل من الرى والحفاظ على الماء

وحماية الأراضى. وسيسحب نفق الرى الخاص بسد أتاتورك ٣٢٨ مترا مكعباً فى الثانية(٣٩)، أى حوالى ثلث فيضان الفرات، مما يشكل مصدر قلق لكل من سوريا والعراق.

وتمتد عموما منطقة الجاب بين نهرى دجلة والفرات، ومدينتى اديمان غازى وعنتياب غربا؛ وشانليورفا وديار بكير وسيرت، شرقا. وتشمل المنطقة التى يتضمنها مخطط جاب ثمانى محافظات هى: اديمان، وديار بكير، غازى عنتياب وماردين وسيرت وشانليورفا وسيرناك وباتمان. وإجمالى هذه المساحة يبلغ ٧٥ ألف كليومتر مربع، أى ٩,٥٪ من أراضى تركيا.

ووفقا للتعداد السكانى التركى فى ١٩٩٠، فإن عدد سكان منطقة الجاب يبلغ ٥,٢٧٤,٧١٤ نسمة أى ٩,٢٪ من سكان البلاد البالغ عددهم ٥٦,٩٦٩,٠٠٠ مليون نسمة. وحسب تقديرات القائمين على المشروع، فإن السكان المقيمين مباشرة فى منطقة الجاب أو المتصلين بها بشكل مستمر أو غير مباشر سيبلغ فى عام ٢٠٠٥ - ١٠ ملايين من الأفراد، أى مثلى السكان الحاليين.

ولما كانت المنظمات المالية الدولية قد رفضت المشاركة فى المشروع قبل أن تجرى تركيا مفاوضات حول اتفاق بخصوص تقاسم مياه دجلة والفرات مع سوريا والعراق، وتوقيعه معهما، فإن الحكومة التركية تمول جانبا كبيراً من أعمال المشروع وتطلب من المستثمرين الخاصين توفير البقية. وفى الوقت الراهن يستوعب الجاب ٦,٩٪ من ميزانية الدولة والإنفاق الذى يتطلبه يرتفع إلى ١,٥ مليون دولار فى اليوم، وهو ما يفسر جزئيا، وفقا لبعض التقديرات، التضخم الشديد الذى يدور حول ٧٠٪. ويقدر ما تحملته تركيا لتنفيذ المشروع من ١٩٨١ حتى ١٩٩٣ حوالى ٩ مليارات دولار، علما بأن التكلفة الإجمالية ستتجاوز على الأرجح الـ ٣٢ مليار دولار المقررة فى البداية. ولما كانت منطقة الجنوب الشرقى للأناضول تشهد منذ عدة سنوات تصاعدا للنشاطات العسكرية للمجموعات الكردية رغم كل الجهود المبذولة، فهى لم تتمكن حتى الآن من جذب كبار المستثمرين الأجانب (٤٠)، علما بأنهم الوحيدون الذين يستطيعون الإتيان بالمال الذى ستصبح الحاجة ماسة إليه.

الجاب وعواقبه على العراق وسوريا:

فى عام ١٩٨٠ عين العسكريون الاتراك على رأس جهاز الدولة للتخطيط تورجوت أوزال (الذى توفى فى إبريل ١٩٩٣). وهو مهندس هيدرولوجيا معروف بكونه أحد أفضل رجال الاقتصاد فى أوروبا.

وبالنظر إلى مؤهلات هذا المهندس والاقتصادى فى الوقت نفسه، الذى لم يكن معروفا حتى ذلك الوقت، وتطلعه الشخصى وتصوره لقيام تركيا قوية اقتصاديا وعسكريا فى هذه المنطقة من العالم، وأخيرا تأثيره المباشر الذى أسبغه عليه وضعه على مختلف الوزارات أتاح الفرصة لإخراج ملفات هذا المشروع الذى يرجع إلى عام ١٩٦٠ من خزائن المحفوظات. وحسب المبادرين الأوائل بالمشروع كان الأمر يقتصر فى بدايته على خطة لرى الوادى الممتد بين غازى عنتياب وماردين على إمتداد الحدود مع سوريا.

وهكذا، وبمساندة أوزال تحول ما كان مجرد مشروع لتنمية الإنتاج الزراعى فى المنطقة إلى برنامج متكامل وواسع النطاق يرمى إلى مضاعفة إنتاج الكهرباء فى البلاد، وإدارة مجموع الموارد المائية المتاحة فى جنوب شرق البلاد بشكل رشيد، وإقامة كل البنية التحتية اللازمة لإجتذاب المستثمرين الصناعيين والزراعيين.

وحسب تورجات أوزال، فإن هذا التطور سيقلل أو سيلغى أهم أسباب تمرد السكان المحليين، وأغلبيتهم من الأكراد، ضد الحكومة المركزية، وسيدفعهم بالأخص إلى رفض أى نزعة للإنفصال. كما أن جذب سكان من غير الأكراد قادمين من بقية أنحاء البلاد «سيغرق» شيئا فشيئا الأكراد وسط جموع السكان ويحولهم إلى مجرد أقلية. ويبدو أن أوزال والعسكريين كانوا يعلمون أن المشروع يتيح، من خلال نقل السكان بالجملة، طواعية أو قسرا إمكانية إعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة بحيث تتمكن الشرطة والقوات المسلحة من تعقب أى نشاط مريب بفرض رقابتهما على كل المناطق الحساسة ونقاط العبور.

أما ديميرل فقد بدأ حياته العملية كأخصائى تقنى فى الهيدرولوجيا وحصل على دبلوم فى الهندسة الهيدرولوجية من جامعة استانبول. وكان قد أصبح «ملك السدود» بوصفه مدير المشاريع الهيدرولوجية للدولة. وقد حصل من البنك الدولى فى عام ١٩٦٥، فى أول فترة له فى رئاسة الوزارة على تمويل لأول سد تركى على نهر الفرات، هو سد كيبان

ويقول سليمان ديميريل: «الماء ثروة قومية تنوى تركيا استغلالها لصالحها، تماما كما يستغل جيرانها العرب بترولهم وفقا لرغباتهم».

تسوق تركيا حجة مفادها أن المنشآت التى ستقام فى أعالى حوض نهرى دجلة والفرات لن يعود بالفائدة عليها وحدها بل سيفيد أيضا، وبالأخص دولتى أسفل الوادى، وذلك بتنظيم تصريف النهرين طوال السنة. فتصريف الفرات قد ينخفض بشكل طبيعى حتى ١٠٠ متر مكعب فى الثانية خلال الصيف، ويرتفع حتى ٧ آلاف متر مكعب فى الثانية خلال الشتاء. ويؤكد الأتراك على حق أنه لولا هذا التنظيم لعانت حتما كل من سوريا والعراق من الآثار المترتبة على الجفاف الشديد كما حدث فى سنوات ١٩٨٩، ١٩٩٠، و ١٩٩١.

غير أن الأتراك لا يريدون الاعتراف بالآثار السلبية لتلك المنشآت على الوضع فى البلدين الآخرين. فعندما افتتح سد أتاتورك ونفذت المرحلة الأولى فى ملئه فى يناير ١٩٩٠ تبينت على الفور عواقب ذلك فى الجزء السفلى من كل من النهرين. فبعد ٢٤ ساعة من بداية تلك العملية، هبط منسوب النهر بمقدار متر عند الحدود السورية. وبعد مرور أسبوعين تأثرت المحاصيل من جراء ذلك: فقد تحمل العراق وحده خسارة مباشرة تقدر بنسبة ١٥٪ من المحصول نتيجة لإنقطاع ورود الماء. والمعلومات السورية بهذا الخصوص أقل بكثير، بيد أنه من المؤكد أن خسائر كبيرة وقعت. ويكفى عرض معلومة واحدة لتقدير عواقب المبادرة التركية: فقد كان الفرات يوفى لسوريا فى المتوسط ٥٠٠ متر مكعب من الماء فى الثانية (أى ٤٣ مليون متر مكعب من الماء فى اليوم أو ١٥ مليارا و ٧٦٨ مليون متر مكعب من الماء فى السنة). وقد انخفض التصريف السنوى الآن بنسبة ٤٠٪ تقريبا. وكانت تركيا قد تعهدت بأن تحافظ على الحجم السنوى الكامل لمياه الفرات، وذلك بتعويض الخسارة التى نجمت عن ملء سد أتاتورك، ولكن سوريا والعراق لا تتوافر لدى أى منهما وسائل لتخزين كمية ضخمة من الماء تفد خلال فترة وجيزة نسبيا. وعندما بدأت عملية ملء خزان سد بواجلى التركى (على مقربة من الحدود السورية) انخفض تصريف الفرات فأصبح ٣٠٠ متر مكعب فى الثانية. وبالرغم من أن بناء سد البعث لتنظيم صرف المياه وسد تشرين الكهرومائى فى ١٩٩١، وسعته ١,٩ كيلو متر مكعب ويولد ٦٣٠ ميجاوات من الكهرباء، إلا أن سوريا لا تزال تواجه مصاعب جمة فى التزود بالماء، وبالأخص بالكهرباء. وإذا كان العراق يواجه مشاكل أقل من حيث كميات الماء بالمقارنة مع مشاكل نوعيتها (وهى مشاكل مرتبطة بالإدارة وبارتفاع ملوحة الأراضى)، فإن

إحداث تخفيض بالغ فى تصريفات مجارى المياه الوافدة من تركيا وسوريا يمكن أن يلحق. على المدى المتوسط والطويلة أضرارا بمشاريع العراق الخاصة بالتحكم فى المياه، خاصة أن تدمير بنيتها التحتية أثناء حرب الخليج سيتطلب جهوداً مضنية لإعادة البناء وكميات وفيرة من الماء الجيد النوعية. وتشتد حاجة العراق إلى مياه الفرات للرى فى الفترة الواقعة بين شهرى يناير وفبراير. ومما يفاقم من تعرض المحاصيل للهلاك أن لجوء السلطات التركية إلى قطع تدفق مياه النهر لملء خزان سد أتاتورك، يأتى فى فترة يكون فيها سد القادسية شبه جاف بعد عدة شهور من الرى، دون أن يتوافر قدر إضافى من مياه الأمطار.

وجدير بالذكر أيضا أن سوريا تروى ١,٦ مليون فدان بمياه الفرات، أما بقية الأراضى المزروعة وقدرها حوالى ١٤ مليون فدان فتعتمد على الأمطار. ويتم رى ٤ ملايين فدان فى العراق. وكلما نقص الماء بمقدار مليار متر مكعب أدى ذلك إلى بوار ٦٥ ألف هكتار. وبالطبع يستطيع العراق أن يستمد الماء فى سد الثرثار على نهر الفرات، ولكن استخدام كميات كبيرة من هذا الماء المرتفع الملوحة، يمكن أن يلحق الضرر بأراضى ما بين النهرين الخصبة. ويضم وادى الفرات «العراقى» سبع مدن رئيسية وما لا يقل عن أربعة آلاف قرية يعيش فيها ٥,٥ مليون نسمة، أى حوالى ثلث سكان البلاد تقريبا الذين سيعانون من انخفاض إيراد النهر.

ويوفر النهر حاليا ٤٠٪ من إنتاج العراق من الكهرباء. ولو طال احتجاز مياه الفرات من جانب تركيا أو سوريا لأصبحت المحطة الرئيسية المقامة على سد القادسية معرضة للتوقف تماما عن إنتاج الكهرباء. وهناك ثلاث محطات أخرى مهددة هى أيضا بالتوقف، ومحطة رابعة جار بناؤها، وهى معرضة لعدم تشغيلها أبدا.

ومع الانتهاء من تنفيذ مشروع الجاب سينخفض التصريف السنوى لنهر الفرات من حوالى ٣٠ إلى ١٦ مليار متر مكعب من الماء فى سوريا، ومن ١٦ إلى ٥ مليارات فى العراق. وسيعود بالطبع الجزء الأكبر من المياة التى ستستخدمها تركيا إلى مجرى النهر، ولكنها ستكون محملة بكميات أكبر من الأملاح ومختلف المنتجات الكيماوية من مخصبات ومبيدات للحشرات والأعشاب الطفيلية... وبما أن السوريين سيحولون كميات متزايدة نسبيا من مياه الفرات (٤١) لسد احتياجاتهم، فإن العراقيين سيواجهون وضعا أصعب. (وقد يثلج ذلك صدر البعض) لإنخفاض كم مياه الفرات ودجلة، ونوعيتها، فيصبح نصيب بلاد ما بين

النهرين، مهد الزراعة منذ القدم، ماء شحيحا ومزيدا من الأملاح والتلوث ومن جهة أخرى، كان من المترقب وفقا لمشروع الجاپ ومنذ بداية الثمانينات أن يترتب على تنفيذه انخفاض مياه الفرات بنسبة ٤٠٪ بالنسبة لسوريا و ٩٠٪ بالنسبة للعراق.

ورغم سيل الشكاوى والاحتجاجات والتهديدات، لم تتمكن سوريا والعراق من الحيلولة دون مواصلة العمل فى تنفيذ المشروع، بل إنهما لم يتوصلا إلى فرض اتفاق أو معاهدة لتقاسم مياه النهرين، ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات تعرضنا لها آنفا:

- غياب قانون دولى حول تقاسم الموارد المائية المشتركة وإدارتها؛ وعدم وجود اتفاقيات ملزمة للدول الثلاث تتعلق بإدارة مياه دجلة والفرات.

- إفتقاد التنسيق بين بغداد ودمشق اللتين لا تربطهما أى علاقات دبلوماسية.

- الحرب بين العراق وإيران التى فرضت على العراق الحفاظ على علاقات طيبة مع تركيا مما حال دون أن تحاول الرد بفعالية ضد السياسة المائية التى تنتهجها هذه الأخيرة.

- الانعزال النسبى والضعف الاقتصادى لسوريا التى ما كان بوسعها أن تتدخل وحدها ضد تركيا.

هل يرمى الجاپ إلى «إغراق» الكردستان ؟

يخدم مخطط الجاپ عدة أهداف ترتبط بكل من الجغرافيا السياسية الداخلية والخارجية لتركيا. فهو يستجيب فى الداخل لمطالب المعتدلين وسط الحركة الكردية الذين يطالبون بتحسين ظروف المعيشة فى جنوب شرق الأناضول، بغية إضعاف انفصاليى حزب العمال الكردى بعزلهم عن المتعاطفين معهم وعن قاعدتهم الشعبية. كما أنه من المفترض أن يؤدى استصلاح الأراضى والتوسع فى المساحات المروية إلى جذب أعداد غفيرة من السكان المحليين، حتى يمكن إحكام الرقابة البوليسية والعسكرية فى مواجهة المتمردين الأكراد، وجعلها أكثر فعالية.

ويهدف بالأخص مشروع التنمية هذا إلى إبعاد السكان الأكراد المقيمين حاليا على طول الحدود مع العراق وإيران وسوريا التى تجزئ الكردستان إلى عدة مناطق تخضع كل منها لحكم إحدى دول المنطقة. ويؤدى نقل سكان الحدود إلى قطع صلة مناضلى حزب العمال الكردى بقواعدهم الخلفية ومواقع تحركهم ضد السلطات التركية، علما أن قادة هذا الحزب ذوى التوجه الماركسى اللينينى يقيمون فى سوريا والعراق.

ويعيد ذلك إلى الأذهان نقل النوبيين مع بناء السد العالى فى أسوان، ولكن الفارق بين الحالتين شاسع: فعلى عكس بناء السد العالى، فإن سد أتاتورك لم يكن الدافع إليه تحقيق التنمية، بقدر ما هو السعى إلى «حل» المشكلة الكردية عن طريق سياسة «الفراغ» أو التنمية كما يزعم المسئولون الرسميون الأتراك. فقد تمت تجربة سياسة الفراغ «بنجاح» فى نهاية الثمانينات على يد النظام الأثيوبى الماركسى - اللينينى بزعامة الكولونيل مانجستو الذى نقل سكان المناطق التى كانت تنشط فيها المقاومة التيجرية. غير أنه من المأمول أن تجنب الوسائل والامكانيات العسكرية والمالية والتقنية والسياسية للحكومة التركية، الأكراد ما تعرض له السكان الذين تم إبعادهم من موطنهم فى اثيوبيا، من موت بالمئات جوعا وعطشا أثناء ترحيلهم. غير أن النتيجة الجغرافية السياسية ستكون مشابهة إلى حد كبير.

فالسكان الأكراد الذين سيتم تجميعهم سيصبحون خاضعين لرقابة شديدة بالأخص عن طريق شبكة الرى التى تشكل نظاما ممتازا للسيطرة على السكان. وستكون بلاد الأكراد مقسمة إلى جزأين عن طريق حزام عازل على طول الحدود بين تركيا والدول الأخرى المجاورة. فهل سنشهد عملية «إبادة للجنس» فى أرض (٤٢) الأكراد على غرار ما تعرض له الشعب الأرمنى؟ وهل ستقسم كردستان نهائيا إلى جزأين؟ لقد تسبب سد أتاتورك وحده فى نقل ٧٠ ألفا من السكان عنوة بعد أن كانوا يقيمون أصلا فى ١١٧ قرية غرقت الآن تحت مليارات الأمتار المكعبة من الماء.

ولكن فضلت أغلبية هؤلاء السكان الانتقال إلى شانليورفا (٤٣) حيث ينفقون التعويضات الهزيلة التى تسلموها للحصول على مسكن، على عكس ما كانت ترجوه الحكومة، وهو أن يستثمروا تعويضاتهم فى الزراعة المروية ضمن مشروع الجاب.

التغير فى الهياكل الاقتصادية فى منطقة الجاب بين ١٩٨٥ و ٢٠٠٥ (٤٤)

	١٩٨٥	٢٠٠٥
الخدمات	٪٣٧	٪٤٧
البناء	٪٧	٪٦
الصناعة	٪١٦	٪٢٤
الزراعة	٪٤٠	٪٢٣
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠

الكردستان : سلاح سورى خطر:

فى مواجهة خيارات السياسة المائية التركية، كانت سوريا المتورطة عسكريا وماليا فى الفخ اللبنانى، وعلى الجبهة الإسرائيلية، تمسك فى يدها بورقة ذات قيمة استراتيجية كبرى يبدو أن المسئولين الأتراك لم يقدروا قيمتها حق قدرها، ألا وهى المعارضة الكردية التى تحولت خلال الثمانينيات إلى حرب عصابات منظمة ضد الجيش التركى.

وقد تصدت سوريا لمشروعات الرى التركية، بالتشدد فى مطلبين لها من جارتها الشمالية، وهما استعادة **لواء الإسكندرونه، وتقاسم مياه الفرات**، وسرعان ما أدركت سوريا أنه تتوافر لديها ورقة استراتيجية خطيرة تتمثل فى القضية الكردية، وأن بوسعها أن تقايض بها أو أن تستخدمها كوسيلة ضغط.

لقد أدرك الأسد أنه توجد فى حوزته الوسائل اللازمة لإجبار تركيا على وضع مصالح سوريا فى الاعتبار، فقرر استخدام هذا السلاح الذى أثبت أن فعاليته خطيرة ومجزية إلى حد كبير، ألا وهو مساندة المعارضين الراديكاليين فى الداخل والفصائل المسلحة بالخارج والداخل.

كان حزب العمال الكردى أصلا فريقا صغيرا بلا قوة، مقره فى ضواحى دمشق فإذا به تعرض عليه الأسلحة والذخائر والمدربين والتسهيلات الإدرارية والعسكرية. وقال لهم المسئولون الرسميون السوريون «لقد آن الآوان لمساعدة الشعب الكردى فى استعادته لحقوقه

المشروعة التى لا يمكن التخلى عنها».

لم يكن القائد الكردى عبدالله أوكلان المدرس السابق بجامعة اسطنبول، لم يكن غرا وكان يعرف على ما يبدو أساب العرض السورى غير أنه قرر الاستجابة والاستفادة من المساعدة المقترحة لتشكيل المجموعات المسلحة. وفى أغسطس ١٩٨٤ شعر حزب العمال الكردى أنه قوى ومسلح ومدرب بما فيه الكفاية لخوض المعركة ضد الحكومة التركية. وهكذا نشبت حرب الكردستان، وهى لم تنته بعد.

ولا تغيب بالطبع عن بال دمشق مصالحها وأهدافها الخاصة. فهى تنكر رسميا علاقاتها مع حزب العمال الكردى، ولكنها حاولت عدة مرات أن تساوم السلطات التركية على إمكانية التخلى عن حزب العمال الكردى مقابل الحصول على مزايا تتعلق بالمياه والأراضى والسياسة. وفى ١٩٨٦، أعلن رئيس الوزراء السورى للمتحدثين معه أثناء زيارة قام بها لتركيا أن حكومته مستعدة تماما للتوقيع على بروتوكول للأمن يتعلق بالحدود بين الدولتين إذا ما قبلت تركيا أن يشمل ذلك البروتوكول مسألة مياه الفرات. وبعد ذلك بسنة، زار تورجوت أوزال(٤٥) دمشق فى ١٩٨٧ ووقع على بروتوكول للأمن لم يذكر حزب العمال الكردى صراحة؛ وينص على الاتفاق على التعاون الاقتصادى وعلى «مذكرة» تلتزم فيها تركيا بأن تسمح بمرور حد أدنى من مياه الفرات عند الحدود السورية.

وفى أبريل ١٩٩٢، وبمناسبة زيارة وزير الداخلية التركى لسوريا، طالب الدبلوماسيون الأتراك، بلا جدوى بتعديل نصوص البروتوكول لكى يشير بشكل مباشر إلى العلاقات القائمة بين دمشق ومتمردى حزب العمال الكردى. وخلال لقاء مع الرئيس الأسد، سأله وزير الداخلية التركى عصمت سيزجين، «هل يمكننى أن أقول لدى عودتى إلى بلدى إن مشكلة الأكراد قد حلت»؟ أجابه الرئيس السورى الداهية: «بوسعك أن تقول إن هناك تعاونا حقيقيا من أجل حل تلك القضية». (٤٦)

وفى تواز مع سياسة مساندة المتمردين الأكراد من حزب العمال الكردى والمقاومة النشطة إلى حد أو آخر لمبادرات تركيا فى منطقة الشرق الأوسط والبلدان العربية، ردت سوريا على مخطط الجاپ بإثارة قضية لواء الاسكندرونة الشائكة مطالبة «بإعادتها». ولكى يكون

الخطاب متوافقا مع الممارسات شرعت سوريا فى عام ١٩٩٠ فى بناء سد على نهر العاصى، النهر الوحيد الذى ينتهى مجراه فى لواء الاسكندرونة، وهذا النهر الذى توجد منابعه فى لبنان ويعبر الأراضى السورية كان يغذى منطقة أميك بالأراضى المتنازع عليها بمياه الرى ويؤدى احتجاز مياه العاصى إلى القضاء على الرى فى تلك المنطقة.

وبغية تحاشى تلك المواجهة وقبل الموافقة على استئناف العلاقات الطيبة مع سوريا وانهاء النزاع حول مياه دجلة والفرات طلبت تركيا قبول ثلاثة تنازلات: وضع حد لأى مساندة مباشرة أو غير مباشرة لمناضلى حزب العمال الكردى وطردهم من الأراضى السورية واللبنانية، والعدول تماما عن المطالبة بلواء الاسكندرونة، وتقاسم مياه العاصى نهائيا، وهو الذى يعتبره السوريون نهرا سوريا ـ لبنانيا صرفا.

أما دمشق التى ترى أن هذه المطالب غير مقبولة، وتريد مع ذلك أن تحسن العلاقات مع جارتها، أو بالأحرى عدم قطعها نهائيا نظرا لقوة هذه الجارة فإنها تتجه على مايبدو نحو تقديم تنازل محسوب بدقة. ويتعلق الأمر بالحد من حرية مناضلى حزب العمل الكردى فى التحرك إنطلاقا من أراضيها فى مقابل ضمان تركى بأن يكون متوسط إيرادها من مياه الفرات بمعدل ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية.

فهل تنوى سوريا تغيير استراتيجيتها بعد أن سحق العراق، وهل تسعى إلى التفاوض على حدة حول الضمانات المائية التركية ؟ وهل تأمل أن يوفر لها هذا التحرك الذى تقدم عليه وهى تجر قدميها، بدائل جديدة تضع حدا لتعليق ملف انقرة ـ دمشق ـ بغداد ؟ هذه على الأقل وجهة نظر مناضلى حزب العمال الكردى الذين يحتجون على تلك «الخيانة» وينظرون فى ترك قواعدهم اللبنانية والسورية نهائيا.

شط العرب أو الحدود المستحيلة :

لا يتعلق النزاع بين العراق وإيران بتقسيم مياه دجلة والفرات ولكن بترسيم الحدود. وينحصر النزاع حول شط العرب، وهو الجزء الواقع بين الدلتا الداخلية والخليج العربى الفارسى

الصالح للملاحة. فمنذ عشرات السنين يتنازع الطرفان حول رسم خط الحدود بطول شط العرب: هو عند أحد الشاطئين أو عند القلعة (أو خط القاع Thalweg). وتكمن وراء تلك الحرب الكلامية العنيفة بدرجة أو أخرى مصالح رئيسية، ويبدو أن كل شئ يثير المواجهات بين تلك الدولتين رغم انتسابهما لدين واحد(٤٧). فشط العرب؛ هو بمثابة الحبل السرى بالنسبة لكل منهما إذ يربط بينهما وبين البحر. وقد أقيمت عدة موانئ على ضفتيه، وربما لم تتوافر أبدا إمكانية تعداد السفن الصغيرة والضخمة التى خاضت فى مياهه. ومع أن البترول تسبب فى تزايد حركة المرور البحرية بشكل لم يعهد أبدا من قبل، إلا أنه لم يكن مع ذلك الدافع الوحيد للنشاط الملاحى. وجدير بنا ألا ننسى أن شط العرب ليس سوى امتداد لبلاد ما بين النهرين نحو المحيط، وهو مهد الزراعة وملتقى فريد لتبادل السلع والأفكار والبشر. ولذا طالبت دائما كل من طهران وبغداد بسيادة كل منهما عليه وإذا كانتا قد عزمتا فى وقت ما على تقاسم تلك السيادة، فلم يدم ذلك إلا فترة وجيزة لكى يخلو المكان لواحدة من أفظع الحروب التى لم يسبق أن شهدتها المنطقة من قبل، ألا وهى حرب الخليج الأولى التى سقط فى ساحتها حوالى مليون قتيل. شهداء؟!

هناك معاهدات تنص على تمتع دولة ما بالسيادة الكاملة على المجرى حتى الشاطئ الآخر. وفى هذه الحالة يصبح من المسموح فى الواقع لتلك الدولة أن تتحكم فى مياه النهر وتفرض سيطرتها على الملاحة فيه. ولكن هذا النوع من المعاهدات يدل عموما على ضعف الدولة المقابلة التى تقبلها أو قلة شأنها، نظرا لأن مثل هذه الوثيقة تجردها من أى حق فى المياه، بما فى ذلك حق الملاحة.

ولكن فهم تعقيدات الخريطة المائية فى الخليج التى كانت بكل وضوح الدافع، ولو جزئيا، للحرب التى استمرت طوال ثمانى سنوات بين العراق وإيران يتطلب منا أن نرجع إلى التاريخ. فالنزاع قديم ومعقد لأن عناصر أخرى مرتبطة بالزمان والمكان تضافرت معه.

يعود الصراع حول تقاسم مياه شط العرب إلى القرن السادس عشر، ولكن الامبراطورية العثمانية وبلاد فارس لم تتمكنا من التوصل إلى اتفاق نهائى. وقد اقتضى الأمر الانتظار حتى عام ١٩١٣ حتى يتم الاتفاق الذى وقع فى اسطانبول على أن سيادة العراق تمتد حتى المياه الواطئة عند الجانب الفارسى.وتتمثل أهم نتيجة يمكن أستخلاصها من ذلك الاتفاق فى

منح العراق وحده حق التحكم فى الملاحة. واشتدت وطأة الاتفاق على حساب إيران فى يوليو ١٩٣٧ من خلال التوقيع على ميثاق صداقة إيرانى - عراقى تم بمقتضاه نقل الحدود بين الدولتين إلى الضفة الإيرانية وقد نص الميثاق على أنه بوسع العراق أن يفرض رسوما على الملاحة بإنتقال السيادة على شط العرب إليه بالكامل.

والواقع أن شط العرب لم يشهد أزمة جديدة إلا فى أواخر الخمسينيات، وهى لم تحل بعد، رغم مضى ٣٥ سنة عليها. فقد طالب شاه إيران فى ١٩٥٩ بإلغاء ميثاق الصداقة الموقع فى عام ١٩٣٧ مع ضرورة إعادة التفاوض حول وضع شط العرب، وحول خط الحدود الذى كان يرجو أن يتبع خط التلعة ويرجع هذا التغيير إلى الانقلاب العسكرى الذى قضى فى يوليو ١٩٥٨ على النظام الملكى العراقى، وجاء إلى الحكم بالجنرال عبدالكريم قاسم. وعلى أثر ذلك الحدث الذى استقبلته المنطقة باعتباره انتصارا «للحركة الثورية الاشتراكية والوحدوية العربية» خرج العراق من حلف بغداد الشهير الذى تم تشكيله خلال الخمسينات للتصدى للإتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية عموما، وتقرب إلى موسكو، الأمر الذى ما كان الغرب مستعدا للتسامح بخصوصه.

واعتبر الغرب أن هذه التطورات خطيرة بما فيه الكفاية لكى يحاول إعادة رسم خريطة المنطقة. وتم اختيار طهران ونظام الشاه كقاعدة متقدمة على مسرح الصراع بين الشرق والغرب لكى تؤدى دور رجل الشرطة فى المنطقة. وقد حقق ذلك امتيازا كبيرا لنظام الشاه رغم عدم رضاء كفلائه الغربيين عنه على حساب الحكم العراقى الجديد.

وظل هذا الوضع قائما حوالى عشرة أعوام، وإن تميز باشتداد واضح فى التوتر بين الدولتين تجسد عمليا باستعدادات كبيرة للحرب وبحشود للجيشين الإيرانى والعراقى بطول الحدود.

وتغيرت الأحوال خلال الستينيات وتدافعت الأحداث فبلغت ذروتها مع ما سمى «الهزيمة الكبرى» أو النكسة التى لحقت بالجيوش العربية فى ١٩٦٧. وفى يوليو ١٩٦٨ جاء إلى الحكم حزب البعث ذو التوجه الاشتراكى الوحدوى العربى. وفى إبريل ١٩٦٩. ألغت الحكومة الإيرانية من طرف واحد معاهدة ١٩٣٧ وأعلنت أنها تطالب من الآن فصاعدا «بخط

التلعة» كحد فاصل بين الدولتين (٤٨) فى منطقة شط العرب.

وانتقل النزاع من مشاكل حول الحدود بين الدولتين إلى ساحة الأقليات، ومن السيادة على جزء من الأراضى إلى مدى شرعية الحكمين المتصارعين، بل وأيضا سلامة وحدة أراضى الطرفين من التجزئة واتهم الشاة بغداد بتقديم مساعدة عسكرية للانفصاليين المتكلمين بالعربية فى خوزستان (عربستان)، فلجأ إلى مساندة الأكراد العراقيين على نطاق واسع بمنحهم مساعدة مالية وسياسية وبالأخص مساعدة عسكرية ضخمة. والحق أن الشاه كان يتصرف بموافقة إيجابية من جانب الأمريكيين، وربما أيضا من جانب بعض المتواطئين فى العالم العربى. وكانت بغداد قد أقدمت على التفاوض مع الإنفصاليين الأكراد العراقيين لمواجهة تلك المساندة، ولكنها وجدت أن الأخيرين يتشددون فى مطالبهم ويراهنون بقدر أكبر على الحل العسكرى لا على المفاوضات التى كان لابد وأن تفشل.

واستغلت إيران القلاقل التى اندلعت فى الكردستان العراقى فاحتلت فى نوفمبر ١٩٧١ ثلاث جزر صغيرة فى مضيق هرمز كانت تابعة للسيادة العراقية. وتكررت بلا انقطاع طوال السنوات الأربع التالية الاشتباكات العسكرية وإن كانت قليلة الخطورة، وتزايدة المساعدات المقدمة للإنقساميين الأكراد (٤٩). ونظرا لمعاناة النظام العراقى من المشكلة الكردية ومن القطيعة بين الاتجاهين السورى والعراقى داخل حزب البعث التى تلاها قطع العلاقات الدبلوماسية بين دمشق وبغداد، فقد قرر التفاوض مع خصمه الإيرانى القوى. حول اتفاق يقرر الحدود بين الدولتين. وليس هناك ما يحول دون الاعتقاد بأن النزاع بين دمشق وبغداد فى عام ١٩٧٥ حول تقاسم مياه الفرات على أثر إقدام سوريا على بناء سد الثورة (طبقة) كان له تأثير كبير فى إقدام العراق على تلك الخطوة. وعلى أى حال فقد احتجت سوريا بشدة على التسوية التى توصل إليها العراق وإيران واتهمت الدولتين بعقد تحالف ضدها.

وتوصلت المفاوضات التى تمت بوساطة من جانب الجزائر إلى الاتفاقات المسماة اتفاقية مدينة الجزائر والتى وقعها فى ٦ مارس ١٩٧٥(٥٠) الرئيس العراقى صدام حسين وشاه إيران. وبمقتضى ذلك الاتفاق تقرر أن تكون الحدود بين الدولتين بطول شط العرب حسب «خط التلعة» مع ضمان حرية الملاحة كاملة لكل من الدولتين. ووافق العراق على التخلى عن

مطالبته بجزر مضيق هرمز الصغيرة(٥١) التى كانت إيران قد احتلتها من قبل. وفى مقابل هذين التنازلين من جانب العراق، أوقفت طهران مساعداتها للإنفصاليين الأكراد.

غير أن النزاع نشب من جديد بعد أربع سنوات، فى ٣١ أكتوبر ١٩٧٩، عندما طالب العراق بإلغاء اتفاقيات مدينة الجزائر وبرحيل الإيرانيين عن الجزر التى احتلتها فى ١٩٧١. وهناك أسباب عديدة للتحول الذى طرأ على موقف العراق . أهما بكل وضوح انتصار آية الله الخمينى وثورته الإسلامية التى بات العراق، ذو الأغلبية الشيعية، يخشى أن تمتد إليه. وعلى كل فإن تلك الإمكانية لم تستبعد من جانب آيات الله الإيرانيين الذين دعوا دائما إلى تصدير ثورتهم إلى كافة أرجاء العالم العربى والإسلامى بدءا بالبلدان الأقرب إليها جغرافيا.

وبغية التصدى لذلك التهديد الإسلامى، ومحاولة إستعادة ما يعتبره حقوقا تاريخية فى شط العرب تنازل عنها تحت ضغط الأحداث، أعلن صدام حسين إلغاء اتفاقيات ١٩٧٥ من جانب واحد فى ١٧ سبتمبر ١٩٨٠، قبل أن يأمر جيشه باجتياح إيران فى ٢١سبتمبر ١٩٨٠ مستهلا بذلك الحرب البشعة التى أشرت إليها آنفا.

وخلال حرب الخليج الثانية التى واجه فيها صدام حسين تحالفا دوليا وافق رئيس الدولة العراقية من جانب واحد هذه المرة أيضا على العمل من جديد باتفاقيات ١٩٧٥ وتعهد باحترام خط الحدود الذى جاء فيها ولكن إيران لم تعلن صراحة حتى الآن رد فعلها فيما إذا كانت تعتبر المشكلة قد تمت تسويتها نهائيا أو أنها ستواصل التفاوض حول ضمانات إضافية.

المنشآت المائية الاستراتيجية فى العراق:

لقد تبين لنا أن المياه كثيرا ما ارتبطت بشكل مباشر أو غير مباشر بمنازعات بل وأيضا بحروب. كما رأينا كذلك أن الماء يشكل فى حوض نهر الفرات، شأنه شأن أحواض أخرى فى العالم، عقبة فى طريق قيام علاقات متوازنة بين مختلف البلدان المرتبطة بها. كما ظهر لنا أيضا أن المنشآت الهيدروليكية التى أقامتها الحكومة التركية تلحق، عن قصد أو غير قصد، أضرارا هائلة بالأهالى الأكراد فى تركيا. ويبقى أن نشير إلى أن العراق ليس استثناء وأن الماء

يستخدم كما هو الحال فى عدد كبير من الدول الأخرى، كسلاح فعال ضد قطاع من السكان. وليس المقصود تقديم دليل جديد إلى ملف النظام العراقى المثقل أصلا، بل البرهنة على أن إدارة المياه ليست بريئة اطلاقا كما يزعم.

فى ديسمبر ١٩٩٢ غداة حرب الخليج الثانية، افتتح الرئيس صدام حسين فى احتفال كبير ما سمى «النهر الثالث» وأطلقت عليه تسمية «نهر صدام» منذ اندلاع الحرب وهذه القناة الصناعية البالغ طولها ٥٦٥ كيلو متراً والصالحة للملاحة بين دجلة والفرات (٥٢) ، تبدأ عند بغداد وتنتهى على مقربة من البصرة. والهدف الرسمى من هذا المشروع هو إتاحة إمكانية تحسين الأراضى عن طريق «غسلها» بفائض مياه الرى. ووفقا للقائمين على هذا المشروع فإنه سيسمح بالتخلص سنويا من ٨٠ طنا من الأملاح وإصلاح ١,٥ مليون هكتار خلال السنوات الخمس أو العشر القادمة.(٥٣)

أما الأمر الذى تحرص الحكومة العراقية على عدم إذاعته، فهو الجانب الآخر من المشروع الذى يرمى إلى التجفيف التام لمنطقة الأهوار الشهيرة حيث يعيش السكان الشيعة بين مدينتى العمارة والبصرة فى الجنوب. والهدف الحقيقى هو التمكن من فرض رقابة عسكرية وبوليسية، وبالتالى سياسية فى هذه المنطقة التى كان يصعب الوصول إليها بالوسائل الاعتيادية، إذ يتم التنقل فيها عن طريق القنوات، ويعتصم بها عدة آلاف من المعارضين للنظام والعسكريين الذى فروا من الجيش بعد حرب الخليج الثانية، بسبب مشاركتهم فى تمرد الشيعة فى الجنود (أو حامت حولهم شبهات الاشتراك فيه) على اثر هزيمة الجيش أمام التحالف الغربى. ويقدر عدد الشيعة الذى لجأوا إلى تلك المستنقعات فى سنة ١٩٩١ بثلاثين ألفا(٥٤) وقد أقام المهندسون العراقيون أثناء الحرب ضد إيران نظام دفاع هيدروليكى بين العمارة والبصرة كان يشكل أرسخ خط هجومى عراقى. غير أن هذا النظام الدفاعى لم يصمم فقط من أجل صد هجمات الأعداء ولكن أيضا لتجفيف المستنقعات. ويعمل هذا النظام حاليا بكامل طاقته. أما المستنقعات التى كانت تشكل نظاما بيئيا فريدا منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة، فهى فى طريقها لأن تصبح مجرد ذكرى بالنسبة للبعض، وأسطورة تدخل تاريخ بلاد ما بين النهرين بالنسبة للبعض الآخر. وسيعنى تجفيف هذه الأراضى بالنسبة للسكان المحليين، نهاية أى أمل للتوصل إلى الاستقلال أو الاستقلال الذاتى فالاتصالات السهلة حاليا مع إيران

ستكون تحت رقابة النظام العراقى وقمعه(٥٥) وغلق الحدود سيصبح محكما تماما ورقابة البشر والمنطقة ستكون كاملة عندما سيتم تنفيذ المرحلة الأخيرة من المشروع، ألا وهى نهر رابع لا يزال قيد البحث، لتكملة وتحديث نظام الصرف فى عموم مناطق المستنقعات فى بلاد ما بين النهرين القديمة. لقد وعد صدام حسين شعبه بذلك، وعندما يتعلق الأمر بمثل تلك الوعود، فإنه يمكن الاعتماد عليه.

غير أنه يتعين علينا أن نشير فى هذا الصدد إلى أن شق هذا النهر الثالث فى ظل الحصار، وتشغيله الذى يتسبب الآن فى كارثة أيكولوجية، إنما هو نتاج مباشر لسياسة المنتصرين فى حرب الخليج الثانية. فالحظر المفروض على صدام حسين ومنعه من استخدامه لسلاح الطيران ضد الانفصاليين الشيعة ومن فروا من الجيش وثاروا ضد النظام بحرمانه من التحليق فوق المنطقة الواقعة جنوب خط العرض ٣٦. وقد انصاع صدام حسين لهذا الحظر متهما تحالف الغرب بمساندة التمرد، ووعد بالانتقام بالتخلص نهائيا من أى تهديدات تأتى من الجنوب ويتعين أن نقر بأن صدام حسين فى طريقه إلى النجاح بهذا الخصوص دون أن يستخدم طائرة واحدة. وبوسع الحريصين على البيئة أن يبكوا ولكن ذلك لن يحول دون كسب صدام حسين هذا الرهان.

الهوامش :

(١) مع أن مصطلح "الحوض" يعتبر مصدرا للاصطلاح الفنى الذى يشير الى مجال صرف مياه مجرى طبيعى ، إلا أنه يكتسب معنى جديدا ، ليشير بذلك الى مجموع البلدان المطلة على الحوض ، وحرصا منى على تحاشى أى سوء تفاهم ، فإننى سأوضح المسألة بدقة فى كل مرة باستخدام النعت السياسى عندما يتعلق الأمر بالمعنى الثانى للاصطلاح ، أى مجموع أراضى الدول التى يمر بها مجرى الماء المقصود جزئيا أو بالكامل ، أما مصطلح "الوادى" فإنى أقصر معناه على الإشارة الى الأراضى المنخفضة والصالحة للزراعة بامتداد مجرى النهر ، وبعبارة أخرى فإن الوادى لا يشمل مناطق المنابع حيث يكون الانحدار شديدا للغاية ، وعلى نقيض ذلك فإن الوادى "السياسى" يقصد به مجموع الدول القائمة بامتداد الوادى الذى يمر به النهر ، كما هو موضح آنفا .

(٢) وهى تقع على مسافة ٧٠ كيلومترا تقريبا شمالى غرب البصرة .

(3) T. NAFF, pp. 83-84 .

(٤) ٤ر٢٦ مليار متر مكعب فقط ، وفقا لتقرير كريسى ، وتتراوح تقديرات بعض المؤلفين الآخرين بين ٢٦ و ٣٢ مليار متر مكعب من الماء سنويا .

(٥) على سبيل المقارنة ، يتعين أن نذكر أن متوسط الايراد السنوى للنيل يصل الى ٨٤ مليار متر مكعب ، ويبلغ أقصاه ١٢٠ مليار متر مكعب من الماء فى السنة .

(٦) يرى بعض المراقبين أن متوسط الإيراد السنوى لنهر دجلة الذى يتلقى الجانب الأكبر من مياهه من تركيا وإيران يصل الى ٢٣٠ر٤٢ مليار متر مكعب .

(٧) إسهام العراق متواضع للغاية فى إيراد الروافد التى تلتقى مع نهر دجلة فى منتصف مجراه والوافدة من السفوح الغربية لجبال زاجروس .

(٨) مصادر مختلفة .

(٩) وفقا لتقديرات بومون (١٥٠ر٢٤ حسب تقدير كريسى) : ت . ناف ، مصدر سابق ، ص ص ٨٦-٨٧ .

(10) Beschorner Natasha, "Le rôle de l'eau dans la politique régionale de la Turquie". in Maghreb Machrek, No. 138, Paris 1992, pp. 50-51.

(11) T. Naff, p. 86 .

(١٢) ناتاشا بيشورنر ، المرجع السابق ، ص ٥١ .

(١٣) ومن بينها دجلة والفرات والقيزيل ايرماك (أطول أنهار البلاد بامتداد ١١٨٢ كيلومترا) الذى يصب في البحر الأسود ، وسيحان وجيحان اللذين يصبان في وادى أضنه ، وبويوك منديريس جيديز وارجن ... الخ .

(١٤) يبلغ مجموع ما لدى سوريا من موارد مائية سطحية ٩٫٩٤ مليار متر مكعب من الماء ، ويبلغ الإيراد الطبيعى لنهر الفرات عند عين العروس ٢٨ مليارا .

(١٥) أهم أنهار سوريا هي : بردى ، والأعوج ، واليرموك ، والعاصى ، والعفرين ، والسين ، والكبير الشمالى ، والكبير الجنوبى ، والقويق ، والفرات وروافده : الخابور ، والبليخ والساجور ، والجدول المنشور هنا يقدم فكرة دقيقة الي حد كبير عن القدر الكمى لمجموع المجارى المائية في سوريا .

(١٦) لا تستفيد سوريا إلا بقدر قليل من الإسهام السنوى لنهر دجلة .

(١٧) ناتاشا بيشورنر ، المرجع السابق ، ص ٥٣ .

(١٨) يبلغ مجموع موارد العراق المائية حوالى ٨٠ مليار متر مكعب سنويا : ٣١ كيلومترا مكعبا من الفرات ، و ٥٠ من دجلة ، ويتعلق الأمر بالطبع بالإحصائيات الهيدروليكية لا بالتصريف الحقيقى في النهرين اللذين يقتطع منهما ما تستهلكه الدول الواقعة على أعالى النهرين .

(١٩) وهكذا يتوافر لدى العراق عموما ٣٠ مليار متر مكعب من مياه نهر دجلة .

(٢٠) تشمل هذه الأرقام مختلف أنواع الفاقد التى يتعين استبعادها للتوصل الى المتوسطات الفعلية المتاحة .

(21) XAVIER DE PLANHOL, Les Nations du Prophète. Fayard, Paris, 1993, p. 225.

(٢٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٢٣) نفس المرجع السابق ، ص ص ٢٢٥ – ٢٢٦ .

(24) Sadruddin Aga Khan, Mission des nations Unies en Irak, juillet 1991, et World Water and Environmental Engineering, Sept. 1991, p. 9, Beschorner Natasha, op.cit., p. 55.

(25) BULLOCH J. & DARWISH, Water Wars, Coming Conflicts in the Middle East, Victor Gollancs, London 1993, pp. 139-140.

(٢٦) أنظر الفصل الخاص بالماء والقانون الدولى .

(٢٧) يظل متوسط تصريف مياه الفرات الى سوريا ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية ، غير أن المتوسط اليومى متغير الى حد كبير ، فتركيا تعوض حجز المياه أيام ملء خزاناتها بأن تطلق فى الأيام التالية كميات اضافية ، ولكن لا تتوافر لدى سوريا وسائل التخزين الكافية لاستيعاب الكميات الإضافية وتعويض التخفيضات .

(٢٨) أنظر الفصل الخاص بالأنهار الدولية والقانون الدولى .

(٢٩) وهو ما كانت تركيا قد تعهدت بضمانه بمقتضى البروتوكول السورى التركى المعقود فى عام ١٩٨٧

(30) T. Naff, p. 95 .

(31) T. Naff, p. 954 .

(32) T. Naff, p. 95 .

(٣٣) تم الافتتاح الرسمى لمشروع أتاتورك ومحطته الكهربائية المائية فى ٢٥ يوليو ١٩٩٢ ، وتعتبر سعة هذا السد متواضعة للغاية بالمقارنة مع السد العالى الذى يمكنه أن يحتجز ما لا يقل عن ١٦٥ مليار متر مكعب من الماء سنويا .

(٣٤) بيشورنر ناتاشا – المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٣٥) كان الافتتاح الأول فى الواقع بداية عملية ملء خزان السد الذى افتتح فى عام ١٩٩٢ .

(٣٦) وعلى سبيل المقارنة ، فإن مصر التى يبلغ تعداد سكانها تقريبا مثل تعداد سكان تركيا (٥٨ مليون نسمة) تروى مساحة تكاد تصل اجمالا الى ٣ ملايين هكتار .

(٣٧) أنظر الخريطة التى تحدد المساحات المروية حسب مخطط الجاب .

(٣٨) الأرقام الواردة هنا مأخوذة إجمالا عن الكتيب الرسمى الصادر عن الحكومة التركية فى عام ١٩٩٢

(٣٩) أى ٣٤٤ر١٠ مليار متر مكعب من الماء فى السنة .

(٤٠) بيشورنر ناتاشا ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(41) BULLOCH J. & DARWISH, op.cit., p. 59 .

(٤٢) يجرى الحديث هنا عن الأرض الكردية ، ولكن يتعين ألا ننسى أنها أرض أرمنية أيضا كما تشهد على ذلك أسماء المدن والقرى فى هذه المناطق .

(٤٣) بيشورنر ناتاشا ، المرجع السابق ، ص ٥٣ .

(٤٤) الكتيب الرسمى الصادر عن الحكومة التركية فى عام ١٩٩٢ .

(٤٥) كان تورجوت أوزال رئيسا للوزراء منذ ١٩٨٢ وأصبح رئيسا للجمهورية فى نوفمبر ١٩٨٩

(٢١/ ١٠/ ١٩٨٩) وظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته فى ١٧ أبريل ١٩٩٣ .

(46) BULLOCH J. & DARWISH, op.cit., p. 67 .

(٤٧) مع الأخذ فى عين الاعتبار بالطبع مختلف الفرق الدينية وبالأخص المذهبين الرئيسيين : السنة والشيعة .

(48) T. Naff, op.cit., p. 109 .

(٤٩) فى عام ١٩٧٤ أحال العراق الخلاف الى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة دون أن يحقق أى نتائج ملموسة .

(٥٠) وقعت الاتفاقيات فى ١٣ يونيو ١٩٧٥ فى بغداد بحضور رئيسى الدولتين .

(51) SIRONNEAU J. op.cit., p. 55.

(٥٢) يبدأ هذا المجرى المائى الصالح للملاحة على بعد ٣٠ كيلومترا جنوب بغداد ، وسيجرف معه المياه المالحة ليصبها فى شط العرب ، وهو مصب النهرين ، وستسمح هذه القناة بزراعة ١٫٥ مليون هكتار ، وتيسر تحركات القوات فى هذا القطاع الذى تنتشر فيه المستنقعات المتاخمة لإيران (ملحوظة فى أسفل ص ١٩ من مطبوع لطارق مجذوب : تركيا والجاب ووجهة النظر العراقية – السورية (الجوانب القانونية) ، تاريخ المطبوع والناشر مجهولين) .

(53) BULLOCH J. & DARWISH, op.cit., p. 136 .

(٥٤) المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

(٥٥) المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

• الجـــزء الثالث •

النيـــــــــل
محـــور
جيو ســياسى
كبـــير



١ ـ النيل : المحور:

عندما يتمعن المرء فى دراسة حوض نهر النيل، من منظورات عدة، تتضح له أهمية هذا النهر بالنسبة لمجموع الدول القائمة فى حوضه، وبالنسبة للوادى المقتصر فى مصر والسودان، وكذلك بالنسبة لأفريقيا، وبالأخص شرقها، وأخيرا بالنسبة لعموم منطقة الشرق الأوسط.

وأقصد بوادى النيل مصر والسودان فقط، بينما يشمل حوضه تسع دول يمر بها النهر (بوروندى، رواندا، أوغندا، زائير، تنزانيا، كينيا، اثيوبيا، السودان، مصر). إنه أطول واحة فى العالم تمتد لمسافة ثلاثة آلاف كيلو متر، وسط صحراء مترامية الأطراف تشمل شمال السودان ومصر بأسرها.

ولولا النيل لما كانت أى زراعة ممكنة فى تلك المنطقة. ففيما عدا جنوب السودان حيث تسجل معدلات هطول الأمطار متوسطات تتخطى الألف ملليمتر فى السنة، فإن الوادى يتميز فى الواقع بمناخ جاف أو شبه جاف يسود بشكل دائم فى المنطقة المحصورة بين خط التماطر ٤٠٠ الذى يمر بمدينة كوستى، على مسافة ٣٠٠ كيلو متر جنوبى الخرطوم، وساحل البحر الأبيض المتوسط. ٩٠٪ تقريبا من تلك المنطقة يحصل على أقل من ٢٠٠ ملليمتر من الأمطار سنويا، والشريط المحدود نسبيا المحصور بين خطى التماطر ٢٠٠ و ٤٠٠ يتلقى كله هواطله تقريبا خلال فترة قصيرة للغاية (فى الصيف خلال ثلاثة أشهر من يونيو إلى سبتمبر) ويعانى طوال بقية شهور السنة من تأثير «الجفاف» المعهود بقدر أكبر شمالا.

ويعيش حاليا فى وادى النيل سكان يقرر عددهم بحوالى ٩٠ مليون نسمة: ٥٨ مليونا فى مصر وما بين ٢٥ و ٣٠ مليوناً فى السودان ويتزايد تعداد هؤلاء السكان بوتيرة مرتفعة

إيرادات منابع النيل الرئيسية

المنابع الأثيوبية	الروافد	النسبة المئوية للإيراد السنوى	النسبة المئوية للفيضان
	النيل الأزرق	٥٩	٦٨
	السوباط	١٤	٥
	عطبرة	١٣	٢٢
مجموع هذه المصادر		٨٦	٩٥
البحيرات الإستوائية	بحر الجبل	١٤	٥
المجموع الكلى		١٠٠	١٠٠

نسبيا (٢,٨٪ فى مصر، ٣٪ فى السودان)، ويتضاعف كل ٢٥ سنة. وفى جنوب مدينة كوستى وخط التماطر ٤٠٠، يبلغ تعداد سكان جنوب السودان حوالى ٨ ملايين نسمة يعيشون وفقا لأساليب إنتاج لا تعتمد على الرى. وعليه يكون لدينا شمال نفس خط التماطر هذا حوالى ٨٠ مليون فرد يعتمدون بالكامل تقريبا على مياه النهر الذى يميل متوسط إيراده إلى الهبوط من سنة إلى أخرى. ومع ذلك يعتبر النيل من أسخى أنهار العالم.[1] فمتوسط فيضانه، محسوبا على فترة الملاحظة بين سنتى ١٩٠٠ و ١٩٥٨[2]، يبلغ ٨٤ مليار متر مكعب من المياه، يأتى ٨٦٪ منها من الهضاب الأثيوبية المرتفعة، وينقلها النيل الأزرق من جهة ونهرا السوباط وعطبرة من جهة أخرى. أما النيل الأبيض فلا يوفر سوى ١٤٪ من إجمالى التصريف.

غير أن ما يسمى متوسط فيضان النيل ليس سوى متوسط نظرى إلى حد كبير، يخفى تفاوتات كبيرة للغاية. فسلسلة تسجيلات الفيضان السنوى من ١٨٧٠ حتى ١٩٨٠ تعطى متوسطا قدره ٨٩,٧ مليار متر مكعب فى السنة. وبينما بلغ المتوسط للسنوات العشرين من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠ ـ ٨٩,١ مليار متر مكعب، فقد كان من ١٨٧٠ إلى ١٩٧٦ ـ ٩٢,٦٧ مليار متر مكعب.

وتتضح لنا من خلال قائمة الملاحظات المتوافرة لدينا فترتان متميزتان : الأولى من ١٨٧٠ حتى ١٩٢٠ بتصريف متوسط قدره ٩٦,٣ مليار متر مكعب من الماء، والثانية من ١٩٢٠ حتى ١٩٧٥ التى تسجل متوسط فيضان قدره ٨٨,٠٢ مليار متر مكعب من الماء

سنويا. أما الحدان الأقصيان للفيضان فوقعا فى ١٩١٦ و ١٩٨٤، إذ سجلا على التوالى ١٢٠ مليارا و ٤٢ مليار متر مكعب من الماء على التوالى.

والحدود العرقية الفاصلة بين شمال السودان وجنوبه من ناحية، والحدود الجنوبية للوادى «الجغرافى» للنيل (الوادى السياسى للنيل يشمل مصر والسودان) تتطابق مع الحدود الفاصلة بين الصحراء والمستنقعات الكبرى المعروفة بمنطقة السدود. (٣) والفارق ضخم بين هاتين المنطقتين من حيث المناخ والتركيب السكانى. فمن كوستى إلى ملكال (حوالى ٤٠٠ إلى ٥٠٠ كيلو متر) ينتقل المرء من العالم العربى الإسلامى إلى العالم الأفريقى النيلى والمسيحى أو الوثنى.

والواقع أن النيل هو الصلة «الطبيعية» الوحيدة تقريبا بين إفريقيا «الإفريقية» وإفريقيا «العربية» بصفته محور الاتصال بينهما. وهناك بالطبع صلات أخرى «توحد» جنوب السودان مع شماله، وهى تتمثل فى الحدود «الوطنية» التى تشملهما فى وطن واحد. غير أن تلك الروابط السياسية والإدارية التى يهددهما على ما يبدو التمرد الجنوبى المتصاعد، لا تشكل سبيل اتصال وتبادل، بل خط مواجهات. والدليل على ذلك الحربان الأهليتان اللتان وقعتا بين الشمال والجنوب منذ حصول السودان على استقلاله فى عام ١٩٥٦، أولاهما من ١٩٥٥ حتى ١٩٧٢ وثانيهما من ١٩٨٣ حتى الآن.

أما مصر الواقعة جغرافيا فى قلب العالم العربى بين المغرب والمشرق فتحظى بمحورى اتصال لهما أهمية جغرافية استراتيجية فريدة، هما النيل وقناة السويس. فالنيل يشكل السبيل الأول للاتصال بين الشمال والجنوب، وبين العالم العربى - الشرق أوسطى وإفريقيا السوداء. وقناة السويس هى طريق الاتصال البحرى الوحيد بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندى. (٤) وهذا الموقع الجغرافى الذى تحتله مصر بين افريقيا وآسيا والعالم العربى مدعاة لتفاخرها بكونها «أم الدنيا». وفضلا عن تلك التسمية العزيزة لدى المصريين، فإن الوضع الجغرافى لمصر بين إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط واسيا والمحيط الهندى يكسب النيل وضعا جغرافيا استراتيجيا وسياسيا فريدا.

ومركزية مصر بنيلها ليست جغرافية فقط بالنسبة للعالم العربى، بل وسكانية أيضا. إذ يقطنها حوالى ٦٠ مليون عربى من بين ٢٠٠ مليون، أى أن من بين كل سبعة عرب، هناك

اثنان مصريان وفيما يتعلق بالنيل «العربى» (الجزء من النيل الداخل فى النطاق اللغوى العربى - أى مصر والسودان، مع استبعاد جنوبه) نجد أن ٨٠ مليون عربى من بين ٢٠٠ مليون يعيشون فى وادى النيل، أى اثنان من بين كل خمسة عرب. وفى جهة أخرى فإن عشر مساحة إفريقيا ونصف سكانها تقريبا يعيشون حول النيل.(٥) وهذا الوضع يجعل منه أيضا محورا نهريا ذا أهمية استثنائية.

لقد انتقل الإسلام إلى إفريقيا انطلاقا من مصر، وقضى على المملكة المسيحية فى النوبة بعد عام ١٣١٦. وفى عام ١٨٢٠ تقدمت جيوش محمد على فى محاذاة النيل لاحتلال السودان الذى ظل تحت السيطرة المصرية التركية حتى قيام الثورة المهدية. كما أن إنجلترا توسعت فى إمبراطوريتها الاستعمارية عن طريق النيل حتى بلغت تخوم إفريقيا الشرقية.

من توحيد السودان إلى إنقسام الوادى إلى دولتين :

يعيش فى وادى النيل سكان لا تفرق بينهم اللغة أو اللون أو العقيدة الدينية أو حتى أساليب الحياة والإنتاج التى حددتها منذ الأزل فيضانات النيل وإمكانات الرى.(٦) ومع ذلك يبدو أن حدودا لا يمكن تفسيرها جغرافيا قد فصلت نهائيا بين دولتى مصر والسودان.

وعلى النقيض من ذلك، وفى أقصى جنوب هذا الوادى «تتجاهل» الخريطة وتمحو تماما حدودا أخرى تفصل شمال السودان عن جنوبه من خلال الواقع اليومى. فعلى جانبى هذه الحدود الملغاة يعيش فريقان مختلفان من السكان أولهما مسلم و «أبيض» فى الشمال، وثانيهما «أسود» أفريقى، وثنى أو مسيحيى (٨٪ فقط يعتبرون أنفسهم مسلمين) فى الجنوب ويعيش الشماليون فى بيئة جافة (أقل من ٤٠٠ مليمتر من الأمطار فى السنة) حيث يمتهنون الزراعة عن طريق الرى أو يمارسون الرعى، وهم من الرحل، بينما يعيش الجنوبيون فى عالم إستوائى (أكثر من ١٢٠٠ ملليمتر فى العام) حيث تعتمد الزراعة على الأمطار، وتشكل مع تربية المواشى والغابات الإطار الجغرافى للحياة.

ووادى النيل جزء من تلك الأحياز الفريدة التى يبدو أن التاريخ والجغرافيا لا يبرران مقدما المظاهر الجيوبوليتيكية المعقدة. ومما لا شك فيه أن ذلك «الانتقال» «نحو الشمال

للحدود» بين إفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء يرجع أصلا إلى الجغرافيا السياسية الراهنة لوادى النيل. والسودان وحده يعبر عن العواقب المأساوية لتلك الظاهرة.

ولكن ما هو مصدر هذا الشكل الذى تتخذه الحدود الراهنة؟

السودان : مكونات «أمة» ومولد حدودين :

تعود وحدة السودان «الظاهرية» إلى تاريخه الحديث نسبيا الذى بدأ فى مستهل القرن الأخير عن طريق تعرضه لإحتلال جيوش محمد على، والى مصر، الذى أراد إنجاز برنامج جيوسياسى واسع النطاق «لتحديث» مصر. فسعى للحصول على ثروات السودان الطبيعية كما عمد إلى استحضار عبيد كان فى حاجة إليهم لتشكيل جيش، وكذلك لبناء السدود وشق الترع. وقد كتب الوالى يقول فى ١٨ ديسمبر ١٨٢١ لابنه إبراهيم باشا، الذى كان يقود الحملة الموجهة إلى السودان: «هدفنا الرئيسى استجلاب عبيد». ومع مرور الزمن أصبح الرق نشاطا مزدهرا، وتحولت الخرطوم، العاصمة الحالية للسودان إلى مركز للنخاسة يتجاوز وادى النيل إلى حد كبير.

وكانت تلك التجارة تحقق أرباحا طائلة حتى أن العديد من النخاسين السودانيين والمصريين حاولوا، عندما تظاهرت القاهرة بمنعه تحت الضغوط الانجليزية، الوقوف ضد تلك التوجهات بتأجيج التذمر المتصاعد ضد المصريين المتهمين بالفساد والعجز. وقد تحالفوا مع قوات المهدى الذى يقود العصيان منذ عام ١٨٨٢ ويدعى مع ذلك العمل من أجل الرجوع إلى صحيح الدين. وقد أتاحوا له الفرصة لإلحاق الهزيمة بالقوات المصرية وإجبارها على الانسحاب من السودان بمساعدة انجلترا غير المباشرة. ودارت رحا آخر معركة بين القوات المهدية والمصرية بقيادة غوردون باشا فى أم درمان فى عام ١٨٨٥. وقد قتل جوردون باشا فى تلك المعركة، وامتدت المواجهات حتى خط العرض ٢٢ الذى أصبح فيما بعد الحدود السياسية بين الدولتين.

غير أن ذلك التحالف بين تجار العبيد والمهديين لم ينجح فى مقاومة الهجوم الانجليزى ـ المصرى الذى نظم ابتداء من عام ١٨٩٦ وانتهى باحتلال السودان وإخضاعه للحكم الثنائى

الانجليزى المصرى (وكانت مصر هى نفسها رهن الاحتلال الانجليزى منذ عام ١٨٨٢). ولم ينته هذا الحكم الثنائى الذى عقد بين القاهرة ولندن إلا مع إعلان استقلال السودان فى عام ١٩٥٦.

ونشب نزاع طويل غداة الحرب العالمية الثانية بين القاهرة ولندن حول مستقبل السودان السياسى. ففى مواجهة انجلترا التى كانت تنادى باستقلال هذا البلد تماما، كانت مصر تطالب بتوحيد وادى النيل فى دولة واحدة. وكان الأمر يتعلق بالنسبة للقاهرة بتأمين تحكمها فى منابع النيل التى تتوقف عليها الزراعة ومستقبل البلاد نفسه، وبالحيلولة دون أن يتم «خلق» دولة فى الجزء الجنوبى من الوادى التى يعتبرها المصريون منطقة توسعهم الطبيعية، واحتياطى من المياه والأراضى يمكن أن يستقبل عدة ملايين من البشر.

ولا ترتبط مقتضيات السياسة المائية فقط بالنسبة لمصر بسياسة التوسع فى الأراضى التى استهلها محمد على فى بداية القرن التاسع عشر، إذ أنها مرتبطة أساسا باحتياجات الزراعة المصرية من المياه. وهكذا وبالنظر إلى المقتضيات الهيدرولوجية الملازمة للاقتصاد الزراعى فى الدلتا ووادى النيل، فى الحقبة الانجليزية ـ المصرية، مارست مصر حق الرقابة على تقاسم المياه فى أعالى النهر، فى الحيز المكون من السودان والنيل الأعلى، بحيث تحول إلى كل جيوسياسى واقع تحت النفوذ المصرى.

ولقد عبر عزت باشا، سفير مصر فى لندن، فى خطاب ألقاه فى ٢١ يونيو ١٩٢٤ فى منشستر(٧)، عبر للبريطانيين عن اعتراض بلده بكل حزم على احتمال منح السودان الاستقلال، قائلا : «حياتنا بأسرها أصبحت أثرا بعد عين ... مصالحكم فى وادى النيل ليست سوى مصالح تجارية واقتصادية. والأمر بالنسبة لنا لا يتعلق بمصالح بل بمسألة حياة أو موت. فمصر بلد لا تخصبها الأمطار بينما يتزايد عدد سكانها باستمرار. ولذا فهى فى حاجة إلى الماء وإلى منفذ لفائض سكانها. والسودان يوفر لها الاثنين معا ... وأنتم لديكم العديد من المستعمرات، وليس لدينا نحن سوى السودان...»(٨) غير أن ذلك النداء ما كان ليدفع لندن إلى اتخاذ قرار حول أى «توحيد» لوادى النيل. والواقع أن مصير السودان النهائى لم يتقرر إلا غداة الحرب العالمية الثانية، أى بعد أكثر من ثلاثين سنة من استقلال مصر الرسمى سنة ١٩٢٢.

ولما شرعت بريطانيا فى انتهاج سياسة تخلص من المستعمرات غداة الحرب العالمية الثانية قررت العمل من أجل الاستقلال التام للسودان الذى كان المصريون يعتبرونه الإقليم الجنوبى لترابهم القومى : السودان (قوانين عام ١٩٤٨)(٩) . وردا على المبادرة البريطانية قررت القاهرة، المتمسكة أكثر من أي وقت مضى «بوحدة» وادى النيل، تعديل الدستور ليصبح فاروق ملك مصر «ملك مصر والسودان». ونظمت مظاهرات «شعبية» معادية للانجليز وضد استقلال السودان فى كافة أنحاء البلاد. وألغى التاج المصرى من جانب واحد فى سبتمبر ١٩٥١ الحكم الثنائى الانجليزى ـ المصرى المبرم فى ١٨٩٩، وضم السودان بأسره إلى مصر، لكى تدرك لندن أنها لا تنوى التنازل عن تلك القضية. ولجأت الحكومة الوفدية إلى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ المتعلقة بطبيعة وشروط الوجود البريطانى فى مصر، لتؤكد عزم مصر على الحيلولة دون أن يستقل السودان، مما سيحرمها من الإشراف على النيل من جانب واحد. وقد احتاج الأمر إلى الانتظار حتى نهاية ١٩٥٢ وبداية ١٩٥٣ لكى يتفق الطرفان الشريكان فى الحكم الثنائى على صيغة تم التفاوض حولها.

وتجاهلت القاهرة ولندن مطالب الجنوبيين الخاصة بالاستقلال الذاتى المرتبط عضوياً بانجلترا واتفقتا على أن يقرر السودانيون مستقبلهم بأنفسهم نظرا لعدم تمكنهما من التوصل إلى ترتيب آخر. وهكذا وقّع الحكم «الشورى» الجديد فى القاهرة(١٠) ، وممثل انجلترا على اتفاق فى فبراير ١٩٥٣ يدعو السودانيين إلى إبداء رأيهم حول مستقبل «بلدهم» عن طريق الاستفتاء باختيار إما الاستقلال التام أو الوحدة مع مصر. وقد أسفر هذا الاستفتاء عن التصويت بأغلبية كبيرة لصالح الاستقلال، وضد رغبة القاهرة فى اختيار السودانيين لانضمامهم إلى مصر. أما سكان الجنوب الذين لم يمثلوا فى المفاوضات التى أسفرت عن إجراء الاستفتاء، فقد نظموا صفوفهم بسرعة لينكروا على الخرطوم أى سلطان لها على المحافظات الجنوبية. وبينما كان الشماليون يحتفلون بالاستقلال، انخرط الجنوبيون فى حرب أهلية طويلة.

ويكمن خلف اختيار السودانيين واقع تاريخى له تأثير شديد على وجداتهم وهو النخاسة التى أدمت البلد طوال النصف الأول من القرن الماضى. وحتى الآن عندما يتعرض السودانيون لتاريخ القرن التاسع عشر، فإنهم يقدمون على ذلك فى أغلب الأحوال لكى يذكروا خضوع بلدهم فى تلك الحقبة للاستعباد والنهب المنتظم(١١) . والسودانيون الجنوبيون لديهم

نفس الذكريات، ولكن الشمال لا يبدأ بالنسبة لهم عند الحدود بين السودان ومصر، ولكن جنوبي الخرطوم فيما بين كوستى وملكال. وتفسر لنا ذكريات الغارات الكبرى التى شنها الأوروبيون لجلب العبيد، وبعض التجار المصريين وأيضا بعض القبائل السودانية حتى نهاية القرن التاسع عشر، تفسر لنا إلى حد كبير مقاومة الجنوبيين لإدماجهم عنوة فى سودان موحد.

ومع حصول السودان على استقلاله انفض تواصل وادي النيل مخلفاً حدثين فى غاية من الأهمية الجيوسياسية: الأول بين الدولتين المستقلتين، والثانى جبهة بين «شعبين» تسبب تاريخ القرن التاسع عشر بل والقرن العشرين أيضا في التعارض بينهما طويلا: عرب الشمال وأفارقة الجنوب.

وعلاوة على ذلك ترتبت على استقلال السودان والانقسام السياسى لوادى النيل عدة عواقب جيوسياسية أخرى هامة إلى حد أو آخر، من بينها التغير الجذرى فى السياسة المائية لمصر التى فقدت سيطرتها على منابع النهر.

ـ فاتجاه السودان نحو الاستقلال السياسى التام فى بداية الخمسينيات كان مصدر قرار بناء السد العالى الذى اتخذته مصر. فقد عزم المصريون على توفير احتياطى من المياه يكفى لتلبية احتياجات السكان والزراعة ويحمى مصالحهم الحيوية، بتحاشى تعرضهم ذات يوم للحرمان من ماء النيل. ويفسر لنا ذلك تفضيل الدولة المصرية لفكرة بناء سدّ قادر على تخزين كم من الماء يعادل ضعف متوسط الفيضان السنوى: ١٦٥ مليار متر مكعب من الماء فى مقابل متوسط إيراد سنوى قدره ٨٤ مليار متر مكعب من الماء.

ـ ومن جهة أخرى كان قرار مصر ببناء سد داخل حدودها مصدر اتفاقيات تقاسم مياه النيل بين مصر والسودان المسماة اتفاقيات ١٩٥٩[(١٢)] (نسبة إلى سنة إبرامها). وهذه الاتفاقيات التى رفضها الأثيوبيون تشكل اليوم عقبة كبرى في طريق التفاهم حول إدارة شئون الوادى.

ـ كان تأسيس دولة واحدة فى وادى النيل يمكن أن يتيح توزيعا أفضل للسكان ولعل مصر ما كانت ستواجه المشاكل الديموغرافية الراهنة المتميزة بالكثافة السكانية الشديدة التى

تبلغ فى بعض مناطق الدلتا ١٨٠٠ نسمة فى الكيلومتر المربع. ويجدر بنا أن نذكر أن السودان الذى تبلغ مساحته خمسة أمثال مساحة فرنسا، لديه تحت تصرفه مساحة كامنة صالحة للزراعة تصل إلى ٢٠ مليون فدان فى مقابل ٢٥ مليون نسمة. أما مصر فلا تتوافر لديها سوى ستة ملايين من الأفدنة الصالحة للزراعة والمستغلة بالكامل لعدد من السكان يبلغ ٦٠ مليونا تقريبا.

٢ ـ من تقاسم مياه النيل إلى حالة الجمود :

كانت الحكومة المصرية تتدارس حتى بداية الخمسينات ترويض مجرى النيل الأعلى. ويفسر لنا ذلك رفضها لاستقلال السودان الذى اعتبرته منذ عهد محمد على منطقة توسع «طبيعية» لمشاريعها الخاصة بالزراعة والرى. وفيما يتعلق بمجرى النيل فى مصر اقتصر آنذاك اختيار الحكومة على تعلية خزان أسوان القديم.(١٣) .

كانت المشاريع الهيدروليكية المثارة عشية استيلاء الضباط الأحرار على السلطة كمايلى:

(أ) على النيل الأبيض :

- ـ خزان بحيرة البرت.
- ـ خزان فى نيمولى.
- ـ قناة جونجلى.
- ـ سد جامبيلا على نهر بارو مع قناة تقوم بجمع مياه خور مشار.

(ب) على النيل الأزرق:

- ـ خزان بحيرة تانا.
- ـ تعلية خزان الروصيرص.

(جـ) على النيل شمال مدينة الخرطوم :

- خزان مروى.

- توجيه جزء من مياه بحيرة ناصر نحو الوادى الجديد عن طريق خور توشكا.

- خزان ذو سعة موسمية فى وادى نطرون، شمال غرب القاهرة.

ولكن منذ عام ١٩٥٣، وعلى أثر القرار الذى اتخذه السودانيون بتأسيس دولتهم الخاصة بهم «أوقفت» المشاريع الرامية إلى تهذيب مجرى النيل الأعلى لصالح بناء سد عال فى أسوان. ولما كان «الضباط الأحرار» الذين تولوا الحكم فى مصر فى عام ١٩٥٢ مقتنعين بأن استقلال السودان أمر لا مفر منه. تبنوا استراتيجية هيدروليكية جديدة تقوم على تأمين استقلال هيدروسياسى تام ليس فقط إزاء الأوروبيين المتواجدين فى أفريقيا الشرقية ولكن خاصة إزاء دول وادى النيل، مما حدا بهم إلى بناء السد العالى. فقد رأى قادة البلاد الجدد أن الأفضل «جلب» منابع النيل إلى داخل الحدود الدولية لمصر.

وكان هدف هذه الاستراتيجية المائية الجديدة الحيلولة دون أن تستخدم الدول التى تقع فيها المنابع، ومنها السودان بالأخص، لممارسة ضغوط سياسية على القاهرة. وكان هذا التغير فى برامج المشاريع النيلية من السرعة بحيث لم تعد انجلترا قادرة على فرض مشروع منطقة السد فى جنوب السودان.

ووجه نشوب الحرب الأهلية الأولى فى جنوب السودان فى ١٩٥٦ (١٤). ضربة قاضية إلى مجموع مشاريع النيل الأبيض واقتضى الأمر الانتظار أكثر من عشرين سنة لكى تثار من جديد إمكانية حفر قناة جونجلى. غير أن الحرب الأهلية الجديدة التى نشبت فى ١٩٨٣ حالت دون تنفيذها رغم بدء العمل بها. وسأعود إلى ذلك فيما بعد.

السد العالى : معركة جيوسياسية كبرى :

عندما اتخذ قرار بناء السد العالى كان من الطبيعى أن تلجأ حكومة الضباط الأحرار إلى الدول الغربية لتطلب منها تمويل المشروع والتكنولوجيات الضرورية. ولما كانت هذه

الحكومات حريصة على أن يبقى عبد الناصر وأصدقاؤه فى كنفها، فقد استجابت لهذا الطلب وعرضت المشاركة فيه على نطاق واسع وبحماس. وقد وافق البنك الدولى لإعادة التعمير والتنمية مبدئيا على المشروع وبادر بإجراء دراسات جدوى بخصوصه.

غير أن السد العالى أصبح مع بداية ١٩٥٥ مجالا «لمعركة» هيدروسياسية كبرى ذات أبعاد دولية وكان لابد أن تفرض ظروف الحرب الباردة والنزاع المعلن بين الدول العربية واسرائيل أوضاعا خاصة على ذلك المشروع.

ومما لا شك فيه أن رفض عبد الناصر الانضمام إلى حلف بغداد الذى وقع عليه العراق وتركيا فى ٢٤ فبراير ١٩٥٥، ووقعت عليه انجلترا رسميا فى ٤ ابريل ١٩٥٥، ما كان ليطمئن الأمريكيين فيما يتعلق بتحالفات مصر الدولية غير أن الأمريكيين فضلوا انتظار الخيارات النهائية للنظام الناصري قبل أن يتصرفوا وظلوا يتخذون موقفا متعاطفا معه إلى حد ما.

وسرعان ما تطور التاريخ الهيدروسياسى للسد العالى فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ عندما شن الجيش الإسرائيلي هجوما ضد الأهداف المصرية فى غزة التى كانت خاضعة آنذاك للإدارة المصرية. من (١٩٤٨ حتى ١٩٦٧)، وسقط فيه ٣٨ قتيلا و ٣١ جريحا. وعلى أثر ذلك الهجوم طلب عبدالناصر من الدول الغربية إمداده بأسلحة لكى يواجه هذا العدوان. وكان رفض تزويده بالسلاح بحجة الحصار العسكرى المفروض على مختلف المتحاربين فى حرب ١٩٤٨، دافعا له لتوجيه نظره نحو بلدان أوروبا الشرقية.

فقد قابل السفير السوفيتى فى القاهرة فى ٢١ مايو ١٩٥٥، وبدأت بعد ذلك بفترة قصيرة محادثات فى براغ بين مفاوضين مصريين وسوفييت أسفرت عن اتفاق يقضى بتزويد مصر بأسلحة سوفييتية من خلال الحكومة التشيكوسلوفاكية. وقد أعلن عبد الناصر بنفسه فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ عن هذه الصفقة التى بلغت قيمتها ٨٠ مليون دولار، فأثار ردود فعل متتالية، ومنها على الأرجح القرار الأمريكى بإجهاض المشروع الهيدروليكى المصرى. غير أن الأمل فى أن توافق القاهرة على اتفاقية سلام مع إسرائيل وبالأخص على اتفاق حول تقسيم مياه نهر الأردن الذى كانت تدور حوله المفاوضات منذ ١٩٥٣ عن طريق جونستون[١٥]،

الممثل الشخصى للرئيس الأمريكى شجع واشنطن على إعطاء مصر مهلة إضافية. وهى لم تعترض على أى حال على عقد اتفاق فى ٢ ديسمبر ١٩٥٥ بين البنك الدولى وممثل الحكومة المصرية يقضى بأن يتولى البنك الدولى والولايات المتحدة وبريطانيا «تمويل أعمال بناء السد العالى معا».

غير أن الشروط المفروضة على القاهرة، من بينها وضع كل سياسة مصر الاقتصادية والمالية تحت ما يكاد يكون وصاية كاملة، قوبلت بالرفض من جانب عبد الناصر الذى امتنع عن التوقيع على الاتفاق قبل أن يسحب الغربيون بعضا من الشروط الخمسة المفروضة وبالأخص تلك التى تنال من السيادة الوطنية:

ـ المادة ٢ : يجب أن تقدم مصر فى كل سنة صورة مفصلة عن الاقتصاد القومى للبنك الدولى للدراسة والرقابة.

ـ المادة ٣ : كل اتفاق مع دولة أجنبية لايمكن الموافقة عليه إلا بعد إجراء مناقصة علنية لا تستطيع الدول الشيوعية المشاركة فيها.

ـ المادة ٥ : لا يتم الإفراج عن القرض إلا بعد التوقيع على اتفاق حول توزيع مياه النيل بين مصر والسودان.

وكان رفض الرئيس المصرى التصديق على توقيع ممثله فى المحادثات والموافقة على اتفاق واشنطن بداية للعد التنازلى الذى انتهى بانسحاب الغرب من مشروع السد العالى. وفى ١٨ يوليو ١٩٥٦ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن نيتها سحب عرضها للمشاركة فى بناء السد العالى. وكانت الحجج التى سيقت من جهة المصاعب التى ستواجهها مصر فى تحمل تكاليف مثل هذا المشروع، ومن جهة أخرى عدم توافر اتفاق حول تقاسم مياه النيل بين مصر والدول التى يمر بها النيل.

وفى ٢٦ يوليو أعلن عبد الناصر فى خطابه الشهير فى الاسكندرية قرار تأميم قناة السويس مؤكداً أن دخل القناة سيخصص لتمويل بناء السد العالى.

غير أن انجلترا وفرنسا اللتين كانتا توليان أهمية استراتيجية وتاريخية خاصة لقناة السويس بالنسبة لهما، قررتا الحيلولة دون ذلك التأميم بالوسائل العسكرية. وقد اقترحتا على دولة إسرائيل الانضمام إليهما، وهو ماقبلته بلا تردد نظرا لمصلحتها في إضعاف مصر، أقوى دولة عربية، وصاحبة أكبر جيش عربي، وكانت إسرائيل تأمل أيضا في فتح قناة السويس لنشاطاتها البحرية التي كانت محرومة منها. وكانت فرنسا تأمل في أن تحد من حماس الرئيس عبدالناصر في مساندته لحركات التحرر في المغرب، خاصة جبهة التحرر الجزائرية[١٦] وفي اكتوبر ١٩٥٦ هاجمت الجيوش الاسرائيلية والبريطانية والفرنسية مصر. وتم الاستيلاء على القناة وتوقفت الملاحة تماما[١٧]. وحرب السويس معروفة حتى وإن كانت علاقتها المباشرة مع السد العالي مجهولة في الكثير من الأحوال ولدى الكثيرين.

ولكن هذا الهجوم الذي جاء على أثر الانسحاب الأمريكي من مشروع السد العالي لم ينجح في إسكات الرئيس عبد الناصر أو في الحد من طموحاته، بل زاد من تصميمه على مواجهة التحدي. فقد كرس على الفور كل جهوده لإنجاز ذلك المشروع الضخم فأجرى مفاوضات مع الاتحاد السوفيتي توجت في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٨ باتفاق ثنائي تحدد شروط التعاون بين الدولتين في بناء السد العالي. وكما سبق أن اقترح الاتحاد السوفيتي في ٢٧ اكتوبر ١٩٥٨، عرض تمويل العملية بالكامل ونقل التكنولوجيا والآلات والمعدات اللازمة. وحقق الاتحاد السوفييتي هكذا انتصارا كبيراً في الحرب الباردة ووضع أقدامه على ضفاف البحر البحر المتوسط على الحدود مع إسرائيل[١٨] وعند مصب وادي النيل. وهو لم يتخل عن هذا الموقع الاستراتيجي الهام إلا عشية حرب اكتوبر ١٩٧٣ عندما قرر الرئيس السادات سحب خبرائهم الملحقين بالجيش المصري. غير أن موسكو احتفظت مع ذلك بوجودها في حوض النيل من خلال أثيوبيا، وهو وجود له أهميته الخاصة إذ أنه يتعلق بكل بساطة بأهم منابع النيل. وسنتطرق إلى ذلك فيما بعد.

السد العالي وتقاسم مياه النيل : اتفاقية ١٩٥٩ :

وجاءت ردود الفعل الأولى «المحلية» على أثر الإعلان عن مشروع السد العالي من جانب القادة السودانيين الحريصين على تنمية موارد البلاد الزراعية، فطالبوا بأن يعاد النظر

أولا فى اتفاقية تقاسم المياه المبرمة بين مصر وانجلترا فى عا ١٩٢٩. وكانت موافقة السودان مسألة لاغنى عنها بالنسبة للقاهرة، خاصة أن الأمر كان يقتضى تهجير نوبيى مصر والسودان (حوالى ٦٠ ألف نسمة فى مصر وتقريباً نفس العدد فى السودان) نظرا لأن مياه بحيرة السد ستغمر أراضيهم بالكامل.

وكان اتفاق ١٩٢٩ المبرم بين مصر وانجلترا قد حدد حقوق كل من مصر والسودان بما سمى «الحقوق المكتسبة»(١٩) لكل من البلدين. وكانت آنذاك حسب نتائج أعمال مختلف اللجان المكلفة بإجراء بحوث حول هيدرولوجيا النهر، ٤٨ مليارا و٤ مليارات متر مكعب على التوالى فى السنة. ولما كان متوسط تصريف النيل مقدرا بـ٨٤ مليار متر مكعب فى السنة، فإن المتبقى، وقدره ٣٢ مليار متر مكعب، يضيع فى البحر فى موسم الفيضانات أو بالتبخر والتسرب. وهذا الاتفاق الذى لم تقبله أثيوبيا أبدا، عارضه السودانيون بدورهم على أثر تحررهم من الحكم الثنائى الانجليزى - المصرى.

وكانت هذه «ورقة» ضغط هامة فى أيدى السودانيين.

واتفاقية ١٩٥٩ هى الاتفاقية الوحيدة التى وافقت مصر على عقدها مع أحد البلدان التى يمر بها النيل، وهى مهمة بالأخص لكونها، من حيث الاجتهاد القضائى، الوحيدة التى أبرمت بين دولتين معنيتين. فى الأحواض الثلاثة التى تعرضنا لها فى هذه الدراسة: النيل، ودجلة والفرات، ونهر الأردن. وهذا الاتفاق الذى يخص القاهرة والخرطوم ويستبعد كل الدول الأخرى النيلية، ومنها أثيوبيا، لم ينشأ إلا نتيجة للمقتضيات العملية التى أملت ضرورة التوصل إلى حل بخصوص النوبيين لأن أراضيهم كانت ستغرقها مياه بحيرة السد العالى.

جرت المفاوضات الأولى بين القاهرة والخرطوم حول بناء السد العالى وتقاسم مياه النيل والمشاريع الهيدروليكية السودانية ومشاكل الحدود فى عام ١٩٥٧، فى ظل وضع سياسى شديد الصعوبة: كان الغرب قد سحب عروض تمويل وبناء السد العالى، وكانت انجلترا وفرنسا وإسرائيل قد هاجمت مصر عسكريا على أثر تأميم ناصر قناة السويس. وكان اللواء محمد نجيب، أول رئيس لمجلس قيادة الثورة فى مصر، الذى كانت تربطه علاقات طيبة بالقادة السودانيين، قد تم إقصاؤه من الحكم منذ عام ١٩٥٤. وفى السودان، كانت الانتخابات

التشريعية قد جاءت فى الحكم بوزارة يرأسها عبدالله خليل، قائد حزب الأمة «المهدى»، وأخيرا كانت الحرب الأهلية الأولى بين شمال السودان وجنوبه مستمرة منذ ١٩٥٥.

ولما كان من المتوقع أن يكون مآل مناقشات ١٩٥٧ الفشل، فقد أعلن السودانيون نهائيا تبرؤهم من نصوص اتفاقية ١٩٢٩، وأكدوا أن بلدهم الذى أصبح جمهورية مستقلة ذات سيادة، غير ملزم باتفاق تم بينما كان تحت الحكم الثنائى الانجليزى المصرى، وراح السودانيون يستعدون لبناء سد الروصيرص على النيل الأزرق لكى يستخدموا مياه النيل فى الرى قبل مجيئ الفيضان، متجاوزون بذلك نصوص اتفاقية ١٩٢٩، لكى يجبروا مصر على التفاوض على أسس جديدة. وفضلا عن ذلك أعلنت حكومة الخرطوم منطقة حلايب الواقعة عند خط الحدود بين الدولتين دائرة انتخابية بغية إشراكها فى الانتخابات التشريعية التى كانت ستجرى فى نفس السنة (١٩٥٨)، لكى تؤكد تصميمها. وكان عبدالناصر قد أعلن هو أيضا تلك المنطقة دائرة انتخابية فى الاستفتاء حول الوحدة المصرية السورية التى تم بمقتضاها قيام الجمهورية العربية المتحدة، [٢٠]. فحشد قواته على الحدود بين البلدين وهدد «بحل المشكلة بقوة السلاح»، وذلك قبل تراجعه أمام ما أبداه السودانيون من تصميم، ونتيجة لضغوط الأشقاء العرب. [٢١]. وبعد ذلك بشهور قليلة وافق السودان على قيام مصر ببناء السد العالى فى مقابل إعادة النظر فى اتفاقية تقسيم المياه، وتجميد مشاكل الحدود.

فعلى اثر انقلاب عسكرى دبره رئيس الوزراء السودانى فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ لمواجهة ما صادفه من متاعب مع الأحزاب السياسية الأخرى، تولى الفريق عبود السلطة فى الخرطوم مما أتاح استئناف المفاوضات مع مصر. وفى ٨ نوفمبر ١٩٥٩، وقع رئيسا الوفدين على المعاهدة المصرية ـ السودانية حول تقاسم مياه النيل.

وتمثلت أهم نقاط تلك المعاهدة فى تقسيم المياه بواقع ٥٥,٥ مليار متر مكعب لمصر، و١٨,٥ متر مكعب للسودان [٢٢]. ؛ وموافقة السودان على قيام مصر ببناء السد العالى فى أسوان؛ مقابل تعهد مصر بتمويل إعادة توطين وتعويض النوبيين السودانيين التى كان لابد من اجرائها؛ وأخيرا موافقة مصر على إقامة سدين سودانيين فى الروصيرص على النيل الأزرق، وفى خشم القربة على نهر عطبره. وخصص بند فى تلك الاتفاقية لمشروع تحسين مجرى النيل الأعلى عن طريق شق قناة جونجلى بالأخص.

وكان الموقف المصرى الجديد يعبر بالنسبة لحكومة السودان عن القبول النهائى بالاستقلال الذى وقع اختيار السودانيين عليه. وكان ذلك مصدرا «شرعيا» لايستهان به بالنسبة للنظام السودانى، خاصة فى مواجهة حركات المعارضة الجنوبية (كانت الحرب الأهلية مستمرة فى الجنوب)، إذ أصبح بوسع الدولة أن تظهر «كسلطة وطنية شرعية» لايوجد بينها وبين مصر أى رباط استعمارى وأصبح بوسع مصر أن تواصل مشاريعها التنموية، ومنها بالأخص بناء السد العالى، وأن تنتزع بذلك ورقة رابحة من أيدى الغربيين الذى كانوا يرفضون مد يد المساعدة لها في مشاريعها الزراعية ما لم يتم إبرام اتفاق مع السودان حول تقاسم مياه النيل (٣٠).

٣ ـ أوجه عظمة السد العالى وحدوده :

السد العالى : مفخرة تكنولوجية غيرت جغرافية المكان :

على عكس الاعتقاد الشائع، فإن السد العالى ليس أكبر سد فى العالم. فمن حيث الارتفاع يكون أول سد هو الخاص بخزان نورك، فارتفاعه ٣٠٠ متر فى مقابل ١١١ مترا للسد العالى. كما أن بحيرة ناصر تأتى في مرتبة أقل من حيث سعتها بالمقارنة مع بحيرة اكوسومبو التى تحتجز ٢٠٤ مليارات متر مكعب من الماء فى مقابل ١٦٢ مليار متر مكعب.

وقد أقيم السد على مسافة سبعة كيلو مترات أعلى خزان أسوان القديم، وهو مستقر فوق مضيق من الجرانيت السليم، أعلى خور عميق، وهو خور كوندى الذى تم استخدامه كأساس لإرساء رؤوس الاتفاق مما وفر ١٥٪ من المقايسة الأصلية وتحسين مرسى بواخر بتكلفة أقل (٢٤).

ويبلغ طول السد ٣٦٠٠ متر من بينه ٥٢٠ مترا فقط بعرض مجرى النهر. ويبلغ عرض السد عند القاعدة ٩٨٠ مترا، وعند قمته ٤٠ مترا. وارتفاعه فوق مجرى النهر ١١١ مترا، علما بأن قمته تقع على ارتفاع ١٩٦ مترا فوق سطح البحر . وبناؤه قائم حول نواة من الصلصال المضغوط، ويمتد رأسيا بستار مصمت يعتمد على الصخر الموجود على عمق ٢١٠

أمتار تحت سطح قاع النهر. وجسم السد محصور من الأمام والخلف بركام من الرمال الكثبانية المضغوطة التى تطوق النواة. والجانبان مكسوان بدورهما بطبقتين من الصخر تحميهما طبقتان من الحجارة. وتتخلل تلك العناصر المختلفة ستائر مصمتة تشق طريقها بينها ثلاثة ممرات للصيانة. وهناك صفان من الآبار فى مؤخرة السد للحد من ضغط المياه المترشحة وللتحكم فى حجمها. (٢٥).

ولما كان استغلال السد مصمم عند ارتفاع ١٨٢ مترا، فإن أي فائض من المياه ناجم عن فيضان استثنائي يمكن التخلص منه عن طريق مصرف يقع عند الضفة اليسرى يمكن أن يصرف ٢٤٠٠ متر مكعب فى الثانية الواحدة. وفى أوقات الاستهلاك العادى توجه المياه بمعدل أقصى لا يزيد عن ١١٠٠ متر مكعب في الثانية أو مليار متر مكعب في اليوم عن طريق قناة تحويل نحو الضفة اليمنى، تقوم بتوزيع هذه المياه على ستة أنفاق تغذى محطة توليد الكهرباء قبل أن تعود إلى النهر. ويبلغ طول مجموع تلك التجهيزات ١٩٥٠ مترا.

وتشكل المحطة الكهربائية عنصرا أساسيا فى السد، وهى تشمل اثنى عشر توربينا فرانسيس قطر كل منها ٦.٣٠ مترا وتدور مئة لفة كل دقيقة تحت ارتفاع ماء يتراوح بين ٣٥و٧٧ متر. ولما كانت قوة كل مولد ١٧٥ ميجاوات، فإن طاقة المحطة تبلغ ٢١٠٠ ميجاوات، توفر إنتاجا سنويا يبلغ فى المتوسط ١٠ ملايين كيلو وات / ساعة، يتم نقله إلى القاهرة عن طريق خطوط حمولتها نصف مليون فولت. وهناك خط آخر ثانوى بحمولة ١٣٢ ألف فولت يزود مباشرة مدينة أسوان ومجمعها الصناعى باحتياجاته.

وفى أعلى السد تحدد الضفاف عند مستوى ١٨٢ مترا فوق سطح البحر حدود الخزان الذى يمتد حتى ٥٠٠ كيلو متر جنوبا فيتجاوز وادى حلفا والحدود السودانية ويغرق فى جوفه الشلال الثانى. ويبلغ متوسط عرض هذه البحيرة ١٢ كيلومترا تماما، مع امتداد عرضه إلى حد كبير عند مستوى الأخوار التى تصب فيه. وتبلغ مساحة هذه البحيرة ٦٥٤٠ كيلو مترا مربعا، وسعتها ١٦٢ كيلو مترا مكعبا من الماء، توزع وفقا للمقادير التالية:

- ٩٠ كيلو مترا مكعبا : السعة الصالحة المحصورة بين المستويين ١٤٧و ١٧٥ مترا؛

ـ ٣١ كيلو مترا مكعبا : السعة المخصصة لترسب الطمى لمدة ٥٠٠ سنة.

ـ ٤١ كيلو مترا مكعبا : سعة تخزين الفيضانات بينى المستويين ١٧٥، ١٨٢ مترا.

وجدير بالملاحظة أن مستوى ١٨٢ مترا قريبا من مستوى ١٨٦ مترا الذى يفصل خور توشكا، عن حوض توشكا، وهو آخر المنخفضات فى المنطقة. وقد تمت تهيئة هذا الممر الواقع على مسافة ١٧٠ كيلوا مترا جنوب أسوان بتوطئته عشرة أمتار وحفر قناه طولها ٢٢ كيلو مترا، مكسوة جزئيا فى مناطق الصخور الرسوبية.

وهكذا كان بناء السد العالى وبدء ملئه فى ١٩٦٤ حدثا عظيما سواء على المستوى المحلي أو الإقليمى، بل والدولى أيضا. غير أن تبعاته المرتقبة تثور حولها مناقشات واسعة النطاق على الصعيدين الداخلى والخارجي. فهل انتصر السد فى التحدى الذى عهد به إليه أصحابه، ألا وهو تحقيق التنمية الرأسية والأفقية للزراعة وللاقتصاد المصرى عموما بفضل التحكم بالكامل في فيضانات النيل ؟

مياه من أجل الرى :

أتاح بناء السد العالى واتباع تقنيات زراعية جديدة تكثيفا ضخما للزراعة فارتفعت المساحة المحصولية[٢٦] من ٩,٣٠٧ مليون فدان فى ١٩٥٢ إلي ١٠,٢٠٠ مليون فدان فى ١٩٦٠، و١٠,٩٨٨ مليون فى ١٩٧٢، ١١,٠٠٩ فى ١٩٧٤ وحوالى ١٢ مليون فدان فى ١٩٧٧ قبل أن تتراجع فى ١٩٨٤ إلى ١١,٠٩٠ مليون فدان، وتتجاوز اليوم ١٢ مليون فدان. ويعود تكثيف الزراعة إلى تحويل ٦٠٢ ألف فدان من زراعة الحياض و٣٧١ ألف فدان فى الري المختلط، أي ما مجموعه ٩٧٣,٠٠٠ فدان إلى الرى المستديم، وذلك فى الصعيد أساسا[٢٧]، وإلى استخدام التقنيات الجديدة فى الرى (التنقيط والرش) والصرف (تحسين شبكة الصرف المكشوف، وإقامة نظام للصررف المغطى على مساحة ٣,٠٨٨ فدان[٢٨] وهذه التحديثات التقنية فى المجال الزراعى، إلى جانب التوصل إلى أصناف جديدة من الزراعات المبكرة واتباع نظام الدورات الزراعية ضاعفت عدد المحاصيل السنوية بل زادتها ثلاثة أمثال

ما كانت من قبل فى بعض المناطق وأضحى المتوسط حاليا حوالى ١.٩ محصول فى السنة فى مقابل محصول واحد (١.٢ بالضبط)[٢٩] عشية تشغيل السد العالى.

وفى المدة الممتدة بين ١٩٥٢، ١٩٩٠، انتزع فى الصحاوى مالايقل عن مليون و٢٠٠ ألف فدان تم استصلاحها، وذلك عن طريق ريها بمياه النيل، و٣٢٢ ألف فدان باستخدام المياه الجوفية فى الوادى الجديد وفى سيناء التى تمت استعادتها بعد اتفاقيات كامب ديفيد الموقعة من جانب مصر وإسرائيل. وقد ارتفع اليوم مجموع الأراضى المستصلحة والجارى استزراعها فعلا منذ بداية الخمسينيات بلغ ١.٧ مليون فدان[٣٠].

ولكن بالرغم من هذا المجهود الضخم، يظل التوسع السنوى الحقيقى فى المساحة المزروعة محدودا نسبيا. فقد زادات المساحة المزروعة من ٥.٩ مليون فدان من ١٩٦٠، إلى ٦ ملايين بين ١٩٦٦و١٩٧٠، واستقرت حول ٥.٨ مليون فدان فى ١٩٨٠ حتى ١٩٩٠[٣١]. ويرجع ذلك الركود إلى عدة أسباب:

ـ التوسع الحضرى فى وادى النيل أساسا، وذلك على حساب الأراضى الزراعية، خاصة حول مدينة القاهرة. وقد تسببت هذه الظاهرة فى « تبوير » ٧٠٠ ألف فدان فى الأراض الزراعية (أى ٢٢.٨٪ فى مساحة الأراضى المزروعة فى مصر فى ١٩٧٦) وكل المساحة المستصلحة تقريبا بلغت حوالي ٩٠٠ ألف فدان فى الفترة بين الخمسينات وسنة ١٩٨٥ وترجع تلك الخسارة فى الأراضى إلى عمليات البناء وتجريف الأراضى لصنع الطوب الأحمر الممنوع حالياً لحسن الحظ (حتى إن كان المنع لايحترم إلا قليلا جدا). ومع أن هذا التهديد لأراضى الوداى الغنية يميل إلى الانخفاض إلا أنه ينسف من الداخل السياسات الرامية إلى زيادة الإنتاج الزراعى ـ الغذائى وتنمية الاقتصاد الوطنى.

ـ ارتفاع منسوب المياه الجوفية ونسبة الأملاح في بعض المناطق الزراعية نتيجة لاستهلاك كم كبير من الماء فى الرى يبلغ فى المتوسط ٨ آلاف متر مكعب من الماء، للفدان الواحد فى السنة، علما بأن الحد الأفقى يقدر بما يتراوح بين ٤٥٠٠ و ٥٠٠٠ متر مكعب، مما تسبب فى بوار مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية كانت لاتزال تزرع حتى سنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠. وفى الفيوم التى ترويها ترعه بحر يوسف المتفرعة من النيل، تقدر الدوائر المختصة أن

١٥٪[٣٢] من الأراضي الزراعية هناك أصابها البوار الكامل أو النسبى منذ تشغيل السد العالى. وتواجه واحة الفيوم، التى يقع جزء كبير منها فى منخفض تحت مستوى سطح البحر، مصاعب جمة في مجال الصرف نظرا لأن كل مياه الصرف تقريبا تصب في بحيرة قارون. ويؤدى ارتفاع منسوب المياه في البحيرة إلى إغراق الأراضى الزراعية المجاورة بالمياه بشكل مستديم، وارتفاع منسوب المياه الجوفية مما تترتب عليه ظاهرة التمليح المعروفة.

وقد توقف لبضع سنوات برنامج استصلاح أراض زراعية جديدة بسبب حرب ١٩٧٣ وعدم توافر التمويل اللازم، إذا خصص الجانب الأكبر من الميزانية لإعادة التعمير، بالأخص في منطقة السويس ومدن قناتها التي دمرت جزئيا خلال حربي ١٩٦٩و١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل. ولما كانت سياسة الانفتاح التي بادر بها الرئيس أنور السادات بعد حرب ١٩٧٣، واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وطرد الخبراء السوفييت لم تجتذب رؤوس الأموال الخاصة، على عكس ماعتقده أصحاب هذه السياسة من آمال عليها، فقد وجدت الحكومة المصرية نفسها بلا موارد مالية لمواصلة استصلاح الأراضى، فراهنت على زيادة مردودية الزراعات وإنتاجية الأراضى الزراعية. كما أن هذا الاختيار كانت تفرضه برامج المعونة الأمريكية لمصر التى لم تكن تتضمن فى ذلك الوقت تمويل مشاريع استصلاح أراض زراعية جديدة[٣٣].

ولكن هذا السد العالى الذى غير الوضع الزراعى المشار إليه آنفا، هل وفر مع ذلك الأمن الغذائى للمصريين؟. من المؤسف أن الإجابة هذه المرة بالنفى. ويعود ذلك إلي النمو السكانى السريع للغاية (٢٥.٨٣٢ مليون نسمة في ١٩٦٠ فى مقابل حوالى ٥٢ مليونا فى ١٩٨٦، أى مليون فرد تقريبا في كل سنة وتضاعف عدد السكان خلال ٢٦ سنة)، وإلى الاختيارات المتعلقة بالسياسات الزراعية التى عرضناها من قبل، وهى: وقف التوسع الأفقى فى الزراعة، والمجهود الحربى، ثم إعادة التعمير والعواقب السلبية للانفتاح الاقتصادى الذى لم يسفر عن التوسع فى الاستثمار المرتقب فى القطاع الزراعى[٣٤].

ولأول مرة، في عام ١٩٧٤، تجاوز حجم الواردات الزراعية من حيث القيمة الصادرات منها. ومنذ تلك السنة لم يتوقف عجز الميزان التجارى عن التفاقم بشكل مثير للقلق[٣٥]. وفى عام ١٩٨٠ أصبحت مصر تستورد ٤٨٪ من احتياجاتها من المواد الغذائية. ومنذ ذلك

الوقت تجاوز حجم الواردات حجم الصادرات بمقدار ثلاثة مليارات من الدولارات، فيما عدا عام ١٩٨٦ حيث انحسر هذا الفارق قليلا[٣٦].

وارتفعت الواردات فى الحبوب من ٣,٨٧٧ مليون طن فى ١٩٧٤ إلى ٨,٩٠٤ مليون طن فى ١٩٨٥. وزادت المعونة الغذائية بنفس الإيقاع تقريبا فزادت من ٦١٠ آلاف طن في ١٩٧٤ / ١٩٧٥ إلى مليون و٩٥١ ألف طن فى ١٩٨٤ / ١٩٨٥[٣٧]. مما يدل بكل وضوح على تفاقم العجز الغذائي بين سنوات ١٩٨١/١٩٨٢ /١٩٨٦/١٩٨٧ أما متوسط معدل النمو الاقتصادي الذى كان ٨,٢٪ خلال سنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ فقد هبط إلى ٩,١٪ خلال سنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥. وبالإضافة إلى ذلك لم يعد نصيب الزراعة فى إجمالى الإنتاج القومى سوى ٢٠٪ فى ١٩٨٥، بينما كان ٢٩٪ فى عام ١٩٦٥ أما تربية الأسماك التى كان المسئولون يعقدون عليها الكثير من الآمال عند بناء السد العالى، فقد ظلت متواضعة نسبيا رغم أن بحيرة ناصر تمثل بلا منازع ثروة سمكية طائلة. وقد ارتفع إجمالى الإنتاج السمكى للبحيرة من ٧٤٩,٤ طن فى ١٩٦٦ إلي ١٠,٦٩٢ طن فى ١٩٧٣، ثم ٣٣٩٣٣ طنا فى ١٩٨١ لينخفض إلى حوالى ٢٥ ألف طن فى سنتى ١٩٨٤، ١٩٨٥. وهذا الانتاج يشكل حوالى ١٠ إلى ١٢٪ من إجمالى الاستهلاك السنوى فى مصر الذى يتراوح بين ٢٨٠ ألفا و٣٥٠ ألف طن[٣٨]. ومن جهة أخرى وفرت بحيرة ناصر إمكانية استقرار ما بين ٧ آلاف إلى ٨ آلاف صياد (ومعهم أسرهم) فى المنطقة وذلك بفضل تنمية تلك الثروة الغذائية التى لايستهان بها.

وعلى نقيض نشأة مصايد الأسماك الجديدة في بحيرة ناصر، لحقت أضرار شديدة بمصايد البحر الأبيض المتوسط نتيجة لبناء السد العالى. فقد ترتبت على قيام هذا الصرح الهيدروليكى على مسافة تزيد على الألف كيلومتر من سواحل البحر الأبيض المتوسط، عواقب وخيمة على ثروة البحر البيولوجية. فالسد العالى لايكتفى فقط بمنع تدفق الطمى أسفل النهر ليمد الدلتا بمخصباته، بل ويحد أيضا من تدفق المواد الغذائية التى يعيش عليها علف البحر الأبيض المتوسط فى قطاعه الشرقى، فقد انخفض ما يتم صيده بالأخص من الجمبرى والسردين بنسبة ٦٠ ٪ تقريباً وعليه انحسر بالتالى نشاط المصايد الرئيسية. ومع أن المصايد التى نشأت عن إقامة السد العالى كبيرة للغاية، إلا أنها لم تعوض تلك الخسارة[٣٩].

ويتعين أن نعرف كيف نجحت مصر في آن واحد في «تبديد» كل ما حققه السد من مكاسب سواء في كم الماء والأراضي الزراعية، أو في مجال الدفاع الهيدرو استراتيجي. فالتوسع في المدن الملازم هو أيضا للانفجار السكاني تحقق على مساحات تعادل تقريبا إجمالي الأراضي الزراعية التي أمكن كسبها منذ ١٩٦٤ عن طريق تعميم الري المستديم والجهود الضخمة التي بذلت لاستصلاح الأراضي الصحراوية. أما استراتجية الدفاع الهيدروسياسي التي دشنها بناء السد العالي فقد عفا عليها الزمن، كما سنرى فيما بعد، لقد قضى النمو السكاني على ما أسهم به السد العالي من مياه إضافية. في عام ١٩٧٢ كان يتوفر للمواطن المصري ١٦٠٤ مترا مكعب من الماء سنويا، [٤٠] أي ٤.٤ متر مكعب في اليوم أما في ١٩٨٩ فلم يعد يتوفر له سوى ١٠١١.٨٥ متر مكعب في السنة أي ٢.٧٧متر في اليوم ، ولم يعد يتوفر له بالكاد سوى مترين مكعبين من الماء في اليوم. وسينخفض هذا المتوسط إلى ما يتراوح بين ١.٥ و١.٧ متر مكعب في عام ٢٠٠٠ ما لم يتم العثور على مصادر أخرى.

ويرجع ذلك إلى تواصل تزايد عدد السكان في مصر بمعدل طبيعي مرتفع نسبيا، كان ٢.٨٪ سنويا حسب تعداد ١٩٨٦[٤٩]. ومع ذلك فقد انخفض هذا المعدل إلى ٢.٦٪ خلال العقد الأخير. وكان عدد سكان مصر ٥٤ مليون نسمة في ١٩٨٦ وسيبلغ حتما مستوى حرجا يقترب من ٧٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ وسيتعين عليها إذن أن تحل معادلة غير متوازنة أفلت أصلا التحكم في عناصرها المتغيرة من سيطرة أي إرادة سياسية فالمتوافر من المياه شبه راكد إن لم يكن يعاني الانخفاض، وعدد السكان لايزال يتزايد بمعدلات مرتفعة نسبياً.

وسيترتب على هذا النمو السكاني، من بين عوامل أخرى، ارتفاع كبير في الاستهلاك تحت التأثير المشترك لتزايد عدد السكان والتغيرات في أنماط الاستهلاك وسيتطلب ذلك بالضرورة توسعا شديدا في المساحات وتكثيفا للزراعة وزيادة كبيرة في الإنتاج الغذائي واستصلاح أراض زراعية جديدة يفرض نفسه رغم مايتطلبه من كميات كبيرة من مياه الري، وذلك لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للسكان والأسواق الوطنية والدولية، من جهة، ولتعويض الفاقد من الأراضي الزراعية المترتب على التوسع الحضري حول مدن وادي النيل والدلتا، من جهة أخرى.

السد العالى وإنتاج الكهرباء :

لعل ربط كل قري مصر تقريباً، وبالتالى كل مساكنها، بشبكة الكهرباء القومية أهم الانعكاسات الاجتماعية الإيجابية المترتبة على بناء السد العالى. فتوربينات السد الإثناعشر تنتج سنويا ١٠ مليار كيلوات / ساعة، أى ثلاثة أمثال ما كانت تنتجه مصر قبل ذلك وقد أتاح تشغيل المحطة الكهرومائية للدولة تزويد كل السكان تقريبا بكهرباء لايزال سعرها زهيدا نسبياً.

وكان المعدل السنوى لزيادة إنتاج الطاقة فى مصر ١٠.٧٪ بين عامى ١٩٦٥ و١٩٨٠، ٩.٣٪ بين ١٩٨٠، ١٩٨٥ وفى نفس تلك الفترتين زاد إستهلاك الطاقة بنسبة ٦.٢٪ و٧.٩٪ على التوالى(٤٢) وبلغ نصيب توربينات السد العالى من إجمالى إنتاج الكهرباء ٥١٪ فى ١٩٧٣ و٥٤.٣٪ فى ١٩٧٨ ليتراجع إلى ٤٠.٢٪ فى ١٩٨١، و٣٠.٧٪ فى ١٩٨٣، وأخيرا ٢٢٪ فى ١٩٨٦. ويرجع أساسا انخفاض ماينتج من الكهرباء المائية عن طريق السد العالى إلى تعاقب عدة فيضانات ضعيفة وسوء أحوال التوربينات الخاصة بالسد ففى عام ١٩٨٦ كانت ستة توربينات فقط تعمل من بين التوربينات الأثنى عشر، وفقا لبعض مصادر وزارة الرى(٤٣).

ومنذ بضع سنوات، ونتيجة لتأثيرات سنوات الجفاف الطويلة خلال الثمانينات، تجرى مناقشات ودراسات بخصوص عدة مشاريع بديلة ترمى إلى الحد من اعتماد مصر علي الانتاج الكهربائي عن طريق المحطات المائية وقد توقف مشروع الطاقة النووية على أثر حادث تشرنوبيل، وهناك مشاريع تعتمد على الطاقة الشمسية وسرعة الرياح والحرارة. ولكن زيادة عدد السكان والتزايد السريع فى استهلاك الكهرباء سيجعلان من الصعب تواكبهما معا. وتظل المعادلة غير محسومة خاصة أن الحاجة إلى المزيد من الطاقة الكهربائية ستصبح ملموسة أكثر فأكثر مع النشاطات الاقتصادية وتعدد الصناعات.

والواقع أن بدء تشغيل المحطة الكهرومائية في ١٩٧١ هو الذى أتاح انطلاق أول برنامج للصناعات الثقيلة وذلك ببناء ثلاث قواعد صناعية رئيسية فى مصر : مصنع السماد الكيماوى فى أسوان، ومصنع الالومنيوم فى نجع حمادى، ومصانع الحديد والصلب فى حلوان.

غير أن نتائج محاولة إقامة صناعة ثقلية مع تشغيل المحطة الكهرومائية فى أسوان ظلت مخيبة نسبيا للآمال، إذا أن القطاع العام الذى يتوقف عليه برنامج التصنيع ظل يعانى من البيروقراطية المفرطة التى ما كانت تستطيع تحقيق النجاح. أما القطاع الخاص الذى كان شبه غير موجود آنذاك فلم يكن قادرا على توفير استثمارات كبيرة ولايزال يوجه استثماراته حتى الآن إلى القطاع الثالث. وأخيرا فإن مستوى المعيشة وعدم تقدم قدرة السكان الشرائية لم يمكنا الإنتاج الصناعى من الاعتماد على سوق محلية تساعد على نموه.

وهكذا فإن السياسة الاقتصادية الناصرية وكذلك تلك التى دعا إليها ونفذها السادات تحت شعار الانفتاح شهدت اتجاه كل الاستثمارات تقريبا نحو القطاع الثالث (خدمات، تجارة، سياحة) إذ أنها تحقق أرباحا فورية دون أن تنتج قيمة مضافة أو تنتج قدرا محدودا منها.

المياه فى مصر : وضع لا يحسد عليه :

تتعرض مصر، «هبة النيل» كما قال عنها هيرودوت،تتعرض أكثر فأكثر لعواقب عدم التوازن الظاهر الآن بين الموارد المائية والنمو السكانى فهى تستهلك حالياً. بسكانها الذين يربون علي ٦٠ مليون نسمة، كل الموارد المائية المتاحة بمتوسط لايزال مريحا حتى الآن قدره ١٠٠٠ متر مكعب من الماء لكل فرد . ولكن عدد السكان الذى يتزايد بمعدل ٢,٦٪ فى السنة سيتضاعف، نظريا، فى غضون ربع القرن القادم بينما ستظل الموارد المائية التقليدية ثابتة، أي حوالى ٦٠ مليار متر مكعب سنويا، أيا كان مصدرها.

وهناك بعض الحلول الجزئية المرتقبة للحد من عدم التوازن هذا ولكن فرص التوصل من جديد إلى اليسر الذي أتاحه السد العالى من عام ١٩٦٤ حتى الآن ستظل محدودة ويتعين علينا الرجوع إلى الأرقام والتوقعات التي حددتها السلطات الرسمية لتقدير مدى خطورة عدم التوازن وحدود الحلول المرتقبة.

(أ) الموارد المائية التى يمكن الاعتماد عليها داخليا:

- السد العالى فى أسوان : ٥٥,٥ مليار متر مكعب من الماء سنويا، وهو ما يتفق مع حصة مصر الحالية.

ـ المياه الجوفية فى الدلتا والوادى، وهى ٢.٩ مليار متر مكعب من الماء. وهذه المياه الجوفية مصدرها تسرب مياه النهر والترع، وأحواض الرى . وتفترض تنبؤات المعهد القومي للإحصاء والتعبئة زيادة تقدر بحوالى مليارى متر مكعب فى الماء فى السنة.

ـ لايزال استغلال طبقة المياه الجوفية الممتدة في الصحراء الغربية محدوداً بشكل خاص ولا يبدو أنها حصلت على موافقة نهائية من جانب الاخصائيين والمسئولين فى الوزارات المعنية. ويعود تحفظ المعترضين على إدماج هذا المصدر في النظام المائي الحالى إلى احتمالات نضوبه فى المدى القصير وتلك مشكلة طبقات المياه الاحفورية التى لا تتجدد. ويبدو أن المعارضين لهذا المشروع يرون أنه ليس هناك مايدعو إلى استثمارات ضخمة قد لاتتمكن في تحقيق مردود كاف وخزان المياه الجوفية هنا هو من أهمها في كل الصحراء، إذ أنه يشمل إلى جانب مصر، كلا من ليبيا والسودان والتشاد. وتقدر كمية المياه المتاحة بـ ٥٠٠٠٠ مليار متر مكعب. وفي مصر يوجد ٢٠٠٠٠ مليار متر مكعب فى الواحات (الخارجة، الداخلة، الفرافره والبحرية) [٤٤] ولايستغل حاليا سوى مليون ونصف مليون متر مكعب من الماء يوميا خاصة لرى الأراضى الزراعية وواحات الصحراء الغربية.

ـ ويبلغ حاليا اعادة استخدام مياه الصرف حوالى ٢.٣ مليار متر مكعب فى السنة. ويتوقع المسئولون المصريون أن يتوصلوا إلى إعادة استخدام ١٠ مليارات متر مكعب من مياه الصرف، أي بزيادة قدرها ٧.٧ مليار متر مكعب.

ـ اعادة استغلال المياه المستعملة المنزلية والصناعية وهى قليلة للغاية حاليا، ومن المرتقب الوصول إلى تنقية ١.٢ مليار متر مكعب سنويا، وذلك في الأعوام القادمة.

ـ استعادة المياه المستخدمة حاليا للملاحة وانتاج الكهرباء فقط. [٤٥].

وقد خفض الفاقد من المياه العذبة فى البحر إلى مقدار ٢.٥ مليار متر مكعب في السنة منذ ١٩٨٩. وهناك مشروع لتمويل بحيرتى البرلس والمنزلة فى شمال الدلتا إلى خزانين لتخزين المياه العذبة التى تصب حاليا فى البحر دون أن تستخدم أبدا سواء للزراعة أو لتوفير المياه الصالحة للشرب. وهذا المشروع القابل للتحقيق تقنيا يلقى معارضة ضارية من عدة

جهات، من بينهما وزارة الزراعة . ويبرر وزير الزراعة اعتراضه باحتمالات إغراق الأراضى الزراعية برفع مستوى طبقة المياه الجوفية وانقراض بعض أنواع السمك المتوافرة حاليا فى البحيرتين.

(ب) الموارد المائية الخارجية:

- قناة جونجلى على النيل الأبيض.

- سدود أعالى النيل : هناك ٧.٥ مليار متر مكعب من الماء يمكن تحصيلها سنويا. ولكن تنفيذ أى مشروع في أعالى النيل يقتضي من القاهرة أن تستجيب لمطالب أثيوبيا وهو ما لايبدو أن مصر مستعدة لقبوله، مما فرض التجميد التام وجعل من المستحيل تحقيق تلك المشاريع الهيدروليكية.

لقد أدى السد العالى منذ ١٩٦٤ وحتى الآن دوره على خير وجه فى المحافظة علي الأراضى وتوفير الغذاء للناس فى كل أنحاء مصر. ولكن ليس بوسعه التدخل فى أعالى النهر ليضمن وصول المياه له دائما. ولو استمر طويلا انخفاض النهر التدريجي (وهو ما يتأكد على مايبدو) لأصبح من الصعب علي مصر مواصلة الاعتماد على الاحتياطى المائى الذى من المفترض أن يؤمنه لها السد العالى، وبات من الضرورى التفاوض - ربما عسكريا - على حصة جديدة من فيضان النيل.

ولقد اصطدمت الاستراتيجية الهيدروسياسية المصرية بالذات باحتمالات التفاوض الذى بات لا مفر منه نتيجة للتقلبات المناخية الأخيرة، وتزايد عدد السكان. وبالطبع لايزال السد العالى قادرا على التحكم في كل نظام «المياه» فى البلاد وعلى تحديد تشغيله واتجاه استخدامه، ولكن أى توقف أعلى النهر عن تغذيته بالماء سيؤثر بالطبع على أسفله. ولم يعد السد العالى أداة دفاع عن مصر «هبة النيل».!!

وهكذا أصبح السد العالى، لمجرد وجوده ، ولكون بنائه قد تم رغم إرادة أثيوبيا، عقبة أمام كل تفاهم بين مصر والبلدان الأخرى التى يعبرها النيل للشروع فى تنفيذ مشروعات جديدة لتخزين مياه في المدى القريب.

وعليه فإن مصر لم تتمكن بعد من التوصل إلى حل نهائي للمشكلة الشائكة المتمثلة في الاستغلال المشترك لمياه النيل مع الدول الأخرى القائمة على ضفافه واذا كان السد قد وفر للسلطات في القاهرة فترة تأجيل لمشاكل المياه امتدت ثلاثة عقود تقريبا، إلا أن المصريين غدوا يواجهون من جديد نفس مشكلة توافر الموارد المائية. فقد تمكن النمو السكاني والجفاف من النيل من قدرات السد العالي. وظهرت من جديد ضرورة إعادة التفاوض في كل شئ بما في ذلك تقاسم المياه مع دول الوادي الأخرى مع انهيار الاستراتيجية الهيدروسياسية المعتمدة أساسا على السد العالي. وهكذا لم يخطئ الأثيوبيون في الإعتماد علي مرور الوقت.

وعلاوة على ذلك، يطعن العديد من السودانيين منذ بضع سنوات في اتفاقية ١٩٥٩ ويطالبون بتقسيم جديد لمياه النيل. وهم يلقون مساندة لايستهان بها من جانب أثيوبيا التي لم تقبل ذلك الاتفاق أو تصدق عليه غير أن هذه المساندة ليست بلا ثمن لأن أديس أبابا تصر على أن يتم تقسيم جديد لمياه النهر قبل النظر في أي تعاون مع الخرطوم والقاهرة وفضلا عن ذلك فإن الحكومة الأثيوبية لم تتردد أبدا في إثارة المتاعب، بما فيها المتاعب العسكرية للدولتين، وبالأخص دولة السودان أقلهما مناعة.

وموقف مصر واضح، وهو يتلخص في رفض أي إعادة طرح لاتفاقيات ١٩٥٩. وهي تقترح في المقابل التعاون بين مجموع دول الحوض لبناء سلسلة من المنشآت الهيدروليكية على منابع النيل الأبيض وربما أيضا على النيل الأزرق شريطة ألا تتسبب المنشآت الخاصة بالنيل الأزرق في احتجاز أي كمية من الماء مهما كانت ضئيلة، تحدد من حصتها من مياه النهر المحددة بمقتضى اتفاقيات ١٩٥٩.

والواقع أن هذه المشاريع كانت تسبق مشروع السد العالي، وهي تتضمن بناء عدة منشآت مائية على النيل الأزرق في أثيوبيا والسودان، وعلى النيل الأبيض، وأهمها قناة جونجلي. وقد أزيل الغبار أخيرا عن هذه المشاريع ، التي صرف النظر عنها طوال سنوات عديدة، مع تزايد الاحتياجات المصرية. ولكن أيا من تلك المشاريع لم يتحقق رغم ضغوط القاهرة ومبادراتها الدبلوماسية.

٤ ـ السودان، النيل، الحدود وقناة جونجلى :

تكوّن الحدود فى وادى النيل (الحدود بين مصر والسودان، وتلك القائمة بين شمال السودان وجنوبه دون أن تكون مجسدة وتشكل إلي حد ما خط مجابهة بينهما) بعداً هاماً للغاية فى تطور الخريطة الهيدروسياسة، وتحديد خطوطها ورسم المستقبل بخطوط منقطة. والحدود الأولى قررت بناء السد العالى الذى أصبح بمثابة «سد حدودى» والحدود الثانية تحول دون إقامة منشآت هيدروليكية فى جنوب السودان، ومنها قناة جونجلى التى توقف العمل فيها منذ ١٩٨٣ بسبب نشوب الحرب الأهلية الثانية.

ولما كانت مصر مدركة لتزايد احتياجاتها للماء بسبب تزايد السكان واحتمالات امتداد حالات الجفاف، فقد أجرت فى منتصف السبعينيات مفاوضات مع النميرى، لحفر قناة جونجلى في جنوب السودان. وقد وافق النميرى على هذا المشروع بعد أن نجح فى إنهاء الحرب الأهلية الأولى بمقتضى اتفاقية أديس أبابا التى وقعها مع المتمردين فى الجنوب فى عام ١٩٧٢[(٤٦)] وعلى أمل الاستفادة من الوضع الجديد والبقاء فى السلطة بفضل مساندة القاهرة له. وتم الاتفاق بين الحكومتين على الاشتراك معا فى تمويل المشروع وتنفيذه[(٤٧)] على أن تكون حصة كل منهما من عوائده متساوية غير أن الاتفاق لم يضع في اعتباره رد فعل أهالى جنوب السودان وحكومة أثيوبيا التى ما كانت تستطيع أن تترك الدولتين الواقعتين أسفل مجرى النهر مواصلة إقامة المنشآت التى تروق لهما على النيل وروافده.

وعندما علم أهالي جنوب السودان بالمشروع فى أكتوبر ١٩٧٤ انفجرت موجات الاحتجاج فى كل الأقاليم الجنوبية والأخص فى جوبا[(٤٨)] وتعود تلك الأحداث إلى رواج شائعات حول قرب وصول عدة آلاف من الفلاحين المصريين والسودانيين الشماليين وكذلك قوات سودانية من الشمال. ويرجع أصل تلك الشائعات إلى وثيقة سرية جاءت من مصر، ترجمت إلى الانجليزية وارسلت إلى السودان بواسطة طلبة سودانيين ـ جنوبيين فى القاهرة وتم توزيع تلك «الوثيقة ـ المنشور» فى كل أرجاء المنطقة الجنوبية، خاصة بين طلبة المدارس الثانوية وبعض المسئولين الجنوبيين فى جوبا وملكال وبور، مع الإيحاء بأن قوات مصرية وصلت بالفعل إلى الخرطوم بصحبة ستة آلاف من الفلاحين، من المفترض أنهم سيستقرون فى الجنوب على امتداد القناة[(٤٩)].

غير أن اعتراض أهالي الجنوب لم يتمكن من الحيلولة دون البدء فى العمل، بل وتنفيذ جزء كبير من المشروع : ٢٦٠ كيلو مترا من بين ٣٦٠ كيلو مترا تم حفرها قبل استئناف الحرب الأهلية المدمرة منذ ١٩٨٣ وحتى اليوم.

ويقضى مشروع قناه جونجلى بتوفير مجرى لجانب كبير من الـ ١٤ مليار متر مكعب من المياه التى تضيع سنويا في بحر الغزال المعروف عادة بمنطقة السد ووفقا لتصميم هذا المشروع المصرى السودانى، وتمويله، كان من المفترض أن يوفر في مرحلته الأولى ١.٩ و ٢.٣ مليار متر مكعب من الماء سنويا لكل من مصر والسودان على التوالى.

هل الحرب الثانية فى جنوب السودان ضد قناة جونجلى؟:

من العمليات العسكرية الأولي التى نفذتها قوات جون جارانج، قائد جيش تحرير جنوب السودان، الهجوم على مواقع العمل بقناة جونجلى وعلى مواقع التنقيب عن البترول فى بنتيبو [(٥٠)]، وقد اختطف هذا الجيش تسعة من موظفي شركة GTM الفرنسية «مارسيليا للأشغال الكبرى» المتخصصة فى أعمال الموقع الأول، واثنين من مستخدمى شركة شيفرون للبترول. وقد أطلق سراحهم جميعا بعد بضعة أيام، ولكن التهديدات الموجهة إلى الشركتين كانت واضحة والهدف الإعلامى المنشود قد تحقق .

وفى فبراير ١٩٨٤، قرر جيش تحرير جنوب السودان شل كل نشاط فى الجنوب، فضرب هذه المرة بقوة أكبر فقتل ثلاثة من مستخدمى شركة شيفرون (٢ فبراير) بينما تم اختطاف أربعة من مستخدمى الشركة الفرنسية العاملين فى مجال حفر القناة (١٠ فبراير) وسرعان ما أوقفت كلتا الشركتين أعمالهما فى نفس الوقت تقريبا. ولايزال موقعا العمل معطلين حتى الآن.

وعلاوة على القضايا المرتبطة بالحقوق المتنازع عليها حول مياه النيل، فإن تهذيب مجرى أعالى النهر يتضمن فى حد ذاته مشروعا جيوبوليتكيا له خطورته الشديدة.

فوجود محور اتصال سهل (مجرى نهرى صالح للملاحة، وطريق عام أو خط سكك حديدية) بين الشمال والجنوب يشكل قبل كل شئ محورا للتغلغل العسكرى فى منطقة تتميز بمصاعب التنقل فيها، وهو ما يناسب عصابات المقاومة. فالمتمردون يتحركون فى وحدات صغيرة تحمل أسلحة خفيفة وهم على دراية أكبر بالموقع (خاصة أنهم من المنطقة أصلا) بالمقارنة مع الجيش النظامى المثقل بعدده وعتاده وانضباطه ونوع أسلحته المجهز بها.

ولا يمكننا أن نؤكد بالطبع أن مشروع قناة جونجلى كان السبب المباشر للعصيان المسلح الثانى لأهالى الجنوب. فهناك أحداث سياسية أخرى من بينها صدور قوانين تطبيق الشريعة فى ١٩٨٣، والمسماه قوانين سبتمبر؛ واقتصادية أيضا، كان لها تأثيرها المؤكد. غير أنه لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن وقف العمل فى هذا الموقع جاء نتيجة تصرف متعمد من جانب المتمردين الذين أرادوا أن يحدوا من المزايا الاقتصادية التى ستعود بالفائدة عمليا علي النظام الحاكم وحليفه المصرى، وأن يجعلوا من هذا العمل التخريبى «رمزا على الصعيد السياسى، لتصرف سيادى ودفاع مشروع ضد التدخل الخارجى » كما أنه لا يمكن التغاضى عن أن الجماعات المسلحة التى نظمت وشنت الهجوم انطلقت من أراضى الحبشة حيث كانت تحظى بحماية السلطات الأثيوبية آنذاك وبتزويدها بالإمدادات.

تقف مصر وراء مشروع قناة جونجلى. وتقف وراء توقف العمل فى قناة جونجلى أثيوبيا التى كانت تقدم مساندة لايستهان بها لمقاتلى جنوب السودان فى المجال السياسى والإمدادات العسكرية حتى خروج منجستو من البلاد وسقوط النظام الماركسى، وذلك بإيواء كوادرهم فى أراضيهم والسماح لهم بإقامة معسكرات لتدريب المتمردين. وبين الدولتين (مصر وأثيوبيا) نجد شمال السودان وجنوبه. والشمال مناصر لمصر تاريخيا (وسط المعارضة الشمالية والجنوبية) والجنوب حليف للأثيوبيين بحكم الحاجة ووسط كل ذلك يبدو النيل كرابطة جغرافية دائمة بين شمال حوضه وجنوبه وكمسجل لحدود محكمة بين شمال السودان وجنوبه من جهة، وبين دول الحوض من جهة أخرى.

ويتبين من ذلك علي أى حال أن إدارة مياه نهر ما هى الا عملية سياسية دقيقة وأن تطوير وادى النيل لا يتوقف فقط على الإرادة السياسية أو العسكرية للقاهرة أو الخرطوم أو أى دولة أخرى من دول حوض النهر.

شلل الدولة السودانية :

غير أن توقف العمل فى مواقع حفر القناة وغير ذلك من المشاريع الهيدروليكية على نهر النيل في السودان لايعود فقط إلى اعتراض الجنوب أو المناورات السياسية سواء كانت سودانية أو مصرية أو غيرهما. فالأمر يتعلق بقدر أكبر، فى رأيى ، بعجز الدولة السودانية تماما عن تنفيذ مشاريع بهذا القدر من الضخامة فمن جهة السلطة فى الخرطوم لا تسيطر على كل أراضيها ولا يمكنها بالتالى أن تتصدى لحركات التمرد القوية بقدر أو آخر ومن جهة أخرى لايمتلك السودان الإمكانات الأساسية لمثل تلك المشاريع. فالاقتصاد «المعطل» والتنمية الضئيلة إلى حد كبير يجعلان استغلال الموارد القومية شبه مستحيل، رغم أنها بقدر لايستهان بها. وتكمن وراء تلك العوامل أسباب الجمود الهيدروسياسية فى السودان وفى وادى النيل.

والمصاعب الحالية التى تعاني منها الدولة السودانية فى جزئها الجنوبى ناجمة عن الإبقاء على الاستراتيجية ذات الطابع الاستعمارى بعد الاستقلال، مع توافر عامل جديد أدى إلى تفاقم الوضع إذ أن دور «الحكم» لم تعد تضطلع به سلطة أجنبية محتلة، ولكن فريقا أقوى (عددا وعدّة) يشكل طرفا فى النزاع، ويمسك فى الوقت نفسه بزمام السلطة.

والواقع أن الأمر يتعلق بصعوبة ادماج سكان مختلفين ثقافيا وعرقيا فى مشروع جيوسياسى يرمى إلى خلق دولة ـ أمة سوادنية. ويجب أن تدرس فى هذا الإطار أسباب فشل كل مشروع سياسى أو اقتصادى واسع النطاق تسعي السلطة المركزية إلى تحقيقه وتفسر لنا بالطبع ذكريات غارات النخاسين الكبرى على السكان غير المسلمين فى الجنوب، حتى أواخر القرن التاسع عشر مقاومة هؤلاء للمبادرات الواردة من الشمال. وتكتسب تلك المقاومة مزيدا من المغزى السياسى عندما تعلن الدولة السودانية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

ويعارض الكولونيل جون جارانج، قائد جيش تحرير شعب السودان والذى حظى بمساندة نظام منجستو الماركسى ويحظى حاليا بمساندة أوغندة وكينيا، كل تدخل من جانب الدولة فى الجنوب طالما لم يتم الاعتراف بالاستقلال الذاتى للجنوب، نظرا لعدم التمكن من إقامة نظام علمانى في الخرطوم بل إن بعض الاتجاهات وسط المقاومة تطالب بالاستقلال التام عن السودان.

ومن الصعب أن نؤكد أن مساندة أديس أبابا لحركة جارانج المسلحة منذ البداية ترتبط فقط بمشروع جونجلي فقد ساندت الخرطوم، شأنها شأن البلدان العربية الأخرى الحركات الايريترية المسلحة ضد أديس أبابا منذ ٢٥ سنة، مما يدفع النظام الأثيوبي إلى المعاملة بالمثل. بيد أن استراتيجية الدولة الأثيوبية تظهر أيضا الرغبة في الضغط على القاهرة والخرطوم لدفعهما إلي إعادة التفاوض حول الاتفاقيات المتعلقة بتقاسم مياه النيل التي أهم مصادرها في أراضيها.

ولذا فإن انتهاء الحرب الأهلية في السودان لن يكفي لمواصلة تنفيذ قناة جونجلي. وإذا كانت إعادة النظر في المشروع نفسه مستبعدة بالنظر إلى مدى التقدم في تنفيذه (فقد تم بالفعل حفر نصف القناة) فإنه يبدو لنا بكل وضوح أن أيا من مصر أو السودان لا يملك اليوم زمام المبادرة أو الامكانات السياسية لاحياء هذا المشروع وغيره من المنشآت الهيدرولوجية الأخرى المصممة من أجل أعالي النيل. ولا بد من إعادة التفاوض مع الدول الأخرى التي يمر بها النهر، وبالأخص مع أوغندا وأثيوبيا، حتى يمكن تجنب الوقوع مرة أخرى في نفس شرك الأمر الواقع الذي ينقلب فجأة على من ينصبونه.

وإمكانات السودان في إقامة منشآت هيدروليكية على النيل محدودة للغاية في الوقت الراهن. فتهذيب النيل الأبيض واستئناف عمليات حفر قناة جونجلي يتطلبان وقف الحرب في الجنوب والتفاهم مع الأهالي المعنيين و«ممثليهم». ولن يكون ذلك أمرا سهلا، نظرا للعلاقات المتسمة بعدم الثقة والإرتياب التي ساهمت سنوات الحرب الطويلة في تعميقها بين الشمال والجنوب وسيكون الاتفاق مع أوغندا وبلدان أعالي النيل الأخرى ضروريا. ويتعين على السودان أن يتفاهم في آن واحد مع أثيوبيا ومصر لكي يستغل مياه النيل الأزرق. وتلك مسألة مستحيلة على الأقل في المدي القصير أو المتوسط. ومن جهة أخرى سيتعين عليه أن يلجأ إلى التمويل الخارجي لأن مايملكه من احتياطيات محدود للغاية. ونظرا لانعدام الاستقرار السياسي الذي تتميز به الأوضاع في بلد النيلين، فليس من المنتظر أن يتدافع المستثمرون الأجانب لتقديم التمويل اللازم.

والسودان المشلول بجزئه الجنوبي ومشاكله الاجتماعية والسياسية يجد نفسه تابعا للدولتين الكبيرتين المجاورتين له في الشمال والشرق في قراراته، وذلك علاوة على تبعيته الكاملة أيضا إزاء المعونات الاجنبية.

دور النيل فى العلاقات بين الخرطوم والقاهرة. :

ومما يجعل القاهرة فى وضع غير مريح بشكل خاص، أن السلطات السودانية لا تميل بشكل متزايد إلى البحث عن تسوية مشتركة فيما يتعلق بإدارة مياه النهر واستئناف العمل لإنجاز المنشآت الهيدروليكية الكبيرة فى السودان، وبالأخص مشروع قناة جونجلى .

ويبدو أن النظام الإسلامى العسكرى في الخرطوم المعتمد على تحالفاته الجديدة، بالأخص مع إيران، وعلى موقف السلطات الأثيوبية الجديدة التى طلبت من جارانج أن يغادر بلادها ويكف عن القيام بأى عمليات عسكرية انطلاقا من أثيوبيا، يبدو أنه يريد أن يجابه القاهرة من أجل تحقيق هدفين هى إجبار القاهرة على وضع احتياجات السودان من المياه فى الاعتبار بشكل أفضل، ومساندة حكومة الخرطوم - عسكريا بالطبع - ضد قوات جون جارانج.

وعلاوة على المشاكل الاقتصادية ونقص المياه الذى أصبح يتهدد البلاد أكثر فأكثر ، فإن مصر تواجه حاليا محاولات شرسة للغاية لزعزعة النظام تقوم بها الحركات الإسلامية المتطرفة. ومما يزيد من خطورة تلك المحاولات المثيرة للقلق أنها لاتقتصر فقط على مطالب سلمية بل تلجأ إلى عمليات «إرهابية» لا تتردد قوات الجيش والشرطة فى التصدى لها بنفس الوسائل وبصفة عامة يدفع ثمنها المدنيون، وليس فقط المثقفون والساسة.

ومن جهة أخرى يقوم المتطرفون الاسلاميون منذ بضعة شهور بتوجيه ضرباتهم إلى أحد القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد القومي، ألا وهو السياحة التى تحقق مالايقل عن ثلاثة مليارات من الدولارات سنويا. وأدت الاعتداءات على المجموعات السياحية إلى تناقص عدد السائحين بنسبة ٦٠٪ تقريبا خلال فترة قصيرة نسبيا. وهى أزمة لم تشهدها البلاد أبدا، باعتراف السلطات المصرية نفسها، حتى أثناء حرب الخليج الثانية التى تباطأت فيها حركة السياحة فى مصر، كما تباطأت فى البلدان الأخرى بالمنطقة .

والعواقب الهيدروسياسية لتلك الازمة ليست بالهينة فالقاهرة تتهم السلطة العسكرية الإسلامية فى الخرطوم بمساندة المتطرفين الإسلاميين المصريين سياسيا وماديا : وتحوم الشكوك حول الخرطوم فيما يتعلق بتزويد العمليات الإرهابية بالسلاح وتمويلها، وإيواء النشطاء المطلوب

إلقاء القبض عليهم فى مصر، وفتح معسكرات للتدريب العسكرى بمساعدة إيران تستضيف المقاتلين الأصوليين من كافة الدول العربية وينفى السودانيون هذه الاتهامات بقوة وبشكل متكرر، وإن كان ذلك لايكفى لتحسين العلاقات بين العاصمتين. والواقع أن الأزمة الناشئة بين بلدى الوادي لا ترتبط فقط بتزايد نشاط المتطرفين الإسلاميين، ولكن ايضا بعاملين آخرين:

ـ التوجه الاسلامى للنظام السودانى وعلاقات السودان الوثيقة مع إيران. «فوصول» الثورة الإيرانية إلى حدودها الجنوبية وعلى طول وادى النيل يشكل تهديدا خطيرا لمصر لا يمكن اعتباره مجرد مسألة داخلية تخص السودان وحده.

ـ رفض السلطات فى الخرطوم تيسير التوصل إلى حل للحرب فى الجنوب عن طريق التفاوض، مما يمكن أن يتيح بالأخص استئناف عمليات شق قناة جونجلى التى أوقفتها قوات جارانج منذ ١٩٨٣.

وبقدر ما تعزز الحدود بين الدولتين وتمتد الحرب الأهلية، بقدر ماتقترب مصر في الوقت نفسه من الأزمة المائية فهى تستهلك حالا كل ما يتوفر لها من مياه النيل، بينما يبلغ تعداد سكانها ٦٠ مليون نسمة والحل الوحيد لزيادة مواردها المائية يتمثل فى المشاريع الهيدروليكية الكبرى عند منابع النهر وفى جنوب السودان. ويفترض ذلك أن تكون العلاقات ودية بين القاهرة والخرطوم، وبين الخرطوم وجوبة عاصمة جنوب السودان، وأخيرا بين القاهرة وجوبا. ومما يزيد من صعوبة تلاقى تلك الأركان الثلاثة أنها تتطلب المرور بعواصم أخرى لاتقيم بالضرورة خير العلاقات فى آن واحد مع العواصم الثلاث.

ويعلم المسئولون المصريون أن أى حل هيدروبوليتيكى لابد وأن يمر بالخرطوم، ولذا يتعين عليهم تصور مخرج آخر.

بيد آن الأزمة الراهنة تثبت أن الحدود الحالية بين مصر والسودان التى عززها جسم السد العالى، ماكان يجب أبدا أن ترسم، وأن الصدع الاصطناعى الذى قسم وادى النيل كان أكثر من زيغ وتورط مدهش، بل ومأساة.

حلايب «تشق» النيل :

ولاتزال تلك المأساة تغذى الشقاق بين العاصمتين - القاهرة والخرطوم - حسب تطور الأحداث، كما جرى فى فبراير ١٩٩٢، عندما أرسلت مصر والسودان قواتهما بعد عام واحد من وقوع حرب العراق، إلى «مثلث حلايب» عند أقصى الطرف الشرقى لخط الحدود السياسية، الذى تعتبره كل من الدولتين جزءا لايتجزأ من ترابها القومي. ولحسن الحظ، ظل العسكريون علي مسافة كبيرة كافية لتحاشى المواجهة واستعاد الدبلوماسيون زمام المبادرة سعيا إلى إيجاد حل للأزمة.

ويبرز النزاع من جديد وبشكل دورى حول ترسيم الحدود بمناسبة كل خلاف سياسى بين مصر والسودان، وذلك منذ السنوات الأولى لاستقلال السودان فى ١٩٥٦. وهذا ما حدث بالأخص في سنوات ١٩٥٨، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ وأخيرا فى ١٩٩٢. وهذا النزاع المتواتر حول الحدود يعتبر بمثابة «الإشارة الضوئية» الدالة على العلاقات المصرية السودانية، والتى انتقلت مؤخرا إلى اللون الأحمر.

وقد بدأت الأزمة الأخيرة فى ١٩ يناير ١٩٩٢، عندما تعاقدت الخرطوم مع «شركة البترول العالمية» للتنقيب عن البترول واستغلاله فى منطقة حلايب، شمال خط العرض ٢٢ المعتبر عادة الحدود السياسية بين مصر والسودان وقد أخطرت مصر مختلف شركات البترول، بأن هذه المنطقة ليست سودانية وفقا لاتفاق مبرم فى ١٨٩٩ تقع بمقتضاه الحدود المصرية - السودانية بطول خط العرض».

وقد رد السودانيون على ذلك بمذكرتين أن هناك اتفاقا آخر عقد في ١٩٠٢ يقضى بتوافق الحدود السياسية مع الحدود الإدارية، مما يعنى أن منطقة حلايب حرم سوداني.

وحلايب عبارة عن مثلث مساحته ١٨ ألف كيلو مترا مربعا يقع شمال خط العرض ٢٢، ويوازى ساحل البحر الأحمر (٥٠٠ كيلو متر من الشواطىء). وهو غنى بالثروات المعدنية ومنها بالأخص الفوسفات والمنجنيز والبترول. وجباله ترتفع حتى ١٨٠٠ متر فوق سطح البحر، مما يضفى على تلك الرقعة مناخا خاصا يتميز بموسمين للأمطار أولهما فى الشتاء

وثانيهما فى الصيف وهذه المنطقة الغنية بالمراعى تجتذب السكان من الرعاة وأشباه الرعاة من قبائل البدجا، والعبابدة، والبشارية. ويرجع النزاع إلى وجود حدودين تخصان تلك المنطقة. الأولى يقررها الاتفاق المبرم في ١٩ يناير ١٨٩٩ بين مصر وبريطانيا والذي يحدد حدود السودان (الحد الشمالى للحكم الثنائى المصرى - الإنجليزى) بخط العرض ٢٢ [٥١]. ويعتبر المصريون هذا الخط الحدود السياسية بين مصر والسودان.

والحد الثانى المسمى الحدود الإدارية يستند إلى نص قرار رسمى انجليزى - مصرى صدر فى ١٩٠٢ يخضع قبائل البدجا الموجودة شمال حدود ١٩٨٩ وكذلك جنوب هذه الحدود للسلطة «السودانية» وقد نجم عن الخلط بين المعاهدتين وضع جيوبوليتيكى متميز إلى حد كبير فسكان هذا المثلث سودانيون نظريا، ولكن الأرض تتبع السيادة المصرية. ونتيجة لذلك تفلت منطقة البدجا من الإشراف السودانى عليها وأصبحت وكرا نشطا لتهريب (المخدرات بشكل خاص) والأسلحة أيضا.

وقد أوضحت آنفا أن حلايب يمكن أن تكون أيضا «كلمة السر» أو الإشارة الحمراء الدالة على أن هناك أزمة حادة فى العلاقات بين القاهرة والخرطوم. «الإشارة» الحمراء الأخيرة ليست استثناء عن القاعدة لأن عناصر الأزمة بعيدة نسبياً عن الحدود وتكمن فى الوضع القائم بعد حرب الخليج وفى التغيرات الجديدة التى طرأت على خريطة الشرق الأوسط.

وتتوافر لمصر بالطبع الإمكانات البوليسية والعسكرية لإفشال أغلب مؤامرات المتطرفين الإسلاميين، ولكن إمكانات زيادة مواردها من المياه قليلة للغاية دون موافقة السودان وتعاونه، مما يفترض أولا أن تكون العلاقات « طيبة» إن لم تكن ودية. وهنا تكمن عقدة المشكلة وخطورة الوضع.

٥ - اثيوبيا تقفل النيل:

كانت الدولة الأثيوبية قد ألغت من جانب واحد اتفاقيات ١٩٠٢ [٥٢]، ورفضت الاعتراف بشرعية اتفاقيات ١٩٢٩، واعتبرت اتفاقيات ١٩٥٩ باطلة وكأنها لم تكن وأفادت

أديس أبابا غداة التوقيع على الاتفاقيات الأخيرة حول تقاسم مياه النيل بين مصر والسودان بأنها لن تقدم فى المستقبل أى تنازلات لدول لاتعترف بحقوقها فى مياهها، رغم أنها (أى هذه الدول) تقع أسفل مجرى النهر» وللبرهنة على موقفها هذا الحزم، رفضت أديس أبابا المشاركة فى أعمال اللجنة الفنية المشتركة التى تقرر تشكيلها بمقتضى نفس اتفاقيات ١٩٥٩، وبالأخص النظر فى أى سياسة هيدروليكية مشتركة مع الدول الأخرى التى يمر بها النهر.

ويمكن ترجمة موقف أثيوبيا على النحو التالى : عدم قبول وعدم منح أى شئ لدول أسفل النهر طالما لم يسمح لها بتنفيذ منشآتها الهيدروليكية الخاصة. وفى حالة شروع مصر والسودان، أو أى منهما منفردا في إقامة أى إنشاءات هيدروليكية فستبذل أديس أبابا كل ما فى وسعها لمنع ذلك حتى تتجنب نشأة أى أمر واقع يمكن أن يتحول إلى حق مكتسب غير قابل للطعن فيه. وسيطبق هذا المنطق على كل من السد العالى وقناة جونجلى وغير ذلك من المشاريع الأخرى.

ولاتزال أثيوبيا تعارض أى مشروعات مشتركة لضبط مجري النيل طالما لم يتم التوصل عن طريق التفاوض إلى اقتسام جديد لمياه النهر بين بلدان وادى النيل الثلاثة ولما كنا نعرف أن أثيوبيا تحوز فى أراضيها مصادر كل من النيل الأزرق والسوباط وعطبره التى تزود معا النيل بأكثر ٨٠٪ من مياهه، فإننا قد نتساءل : لماذا تعترض أديس أبابا على مايجرى فى الجزء السفلى من النيل ؟

هناك مسألة قانونية بخصوص المعركة القائمة بين مصر وأثيوبيا حول إجراء تقسيم جديد لمياه النيل، وهى : هل يعتبر النيل نهرا دوليا أم لا ؟ والمسألة ليست مجرد قضية أكاديمية فقط، فنظام إدارة النهر يتوقف على وضعه القانونى.

وتعتبر مصر النيل نهرا دوليا، استنادا إلى كونه صالحا للملاحة فى عدة أجزاء من مجراه، بينما تتمسك أثيوبيا حرفيا بالتعريف الذى وضعته الرابطة الدولية للحقوق فى اعلان هلسنكى[٥٣]، وتؤكد أن النيل لا يمكن اعتباره نهرا دوليا نظرا لأنه غير صالح للملاحة فى كل مجراه. والخلاف ليس اكاديميا أو سياسيا فقط. فهو يبرر مقدما أو مؤخرا المشاريع

الهيدروليكية واستخدام مياه النيل لأن الدول التي يمر بها مضطرة أو غير مضطرة إلى الاتفاق مع جيرانها للقيام بأي نشاط يغير من طبيعة مجراه أو تصريفه، حسب كون النهر دوليا أو غير دولي.

وتبسيطا للأمر بأقصى قدر ممكن، أقول أه لو تم الاعتراف بالوضع الدولي للنهر، فإن أثيوبيا تكون ملزمة باحترام «الحقوق المكتسبة» لكل دولة من دول الوادى . وبالأخص حقوق مصر والسودان، بما في ذلك حصص المياه المقررة بمقتضى اتفاقيات ١٩٥٩. وفي الحالة العكسية، يصبح في إمكان أثيوبيا أن تستغل الجزء من النهر الذ يمر بأراضيها وإقامة مايروق لها من منشآت، وإذا كانت لديها الإمكانات لذلك، دون أن ترجع إلى أي جهة. وبالطبع فإنه في وسع مصر والسودان التصرف بنفس الطريقة، غير أن كون ٨٤٪ من مياه النيل يأتي من أثيوبيا يفسر لنا سبب تمسك القاهرة بالوضع الدولي للنيل الذى يمنحها في الواقع حتى «الفيتو» بخصوص كل مايتعلق بضبط مجراه.

وهكذا يعتمد موقف أثيوبيا على محورين مركزيين، يتمثل أولهما في عدم الاعتراف إطلاقا بوضع النيل « كنهر دولي» لدرء أي إمكانية لتنظيم مجرى النيل الأزرق النابع هو وروافده من أراضيها ويتمثل ثانيهما، وهو مترتب على المحور الأول، في الرفض المطلق لاتفاقيات تقاسم مياه النهر، ومنها بالأخص اتفاقيات ١٩٥٩ ومختلف الاقتراحات الأحدث حول إدارة شئونه بشكل مشترك.

والهدف واضح : الإبقاء على ضغط مستديم إزاء السودان ومصر لدفعهما إلى مساندتهما في سياستها الإقليمية المحلية بل والدولية. وهكذا نشرت جامعة أديس أبابا(٥٤) في عام ١٩٨٤ دراسة أوضح فيها صاحبها أن «أثيوبيا تتحكم تماما، بفضل النيل، في كل من مصر والسودان وأنه يكفي التصرف في ١٠٪ من المياه المخصص للري في البلدين لكي يصبح ذلك مسألة حياة أو موت» غير أن الأمر لا يتعلق فقط بمسألة مبدئية بالنسبة لأثيوبيا، فحكومة أديس أبابا (سليلة مختلف النظم التي تعاقبت علي السلطة) عاقدة العزم علي أن تشرع في الوقت المناسب لها، في تنفيذ مشاريع ضبط هيدروليكي ستغير بالطبع من تصريف مياه النهر نحو السودان ومصر.

النيل والمشاريع الهيدروليكية الأثيوبية :

أجرى المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي الزراعية أول دراسة متكاملة حول الاستغلال الرشيد لمياه النيل الأزرق في اثيوبيا بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٤ في الوقت الذي كانت فيه العلاقات بين القاهرة والبيت الأبيض في أسوأ أحوالها واقترحت تلك الدراسة بناء ٢٦ سدا، يمكن أن توفر مياه الري وكميات كبيرة من الطاقة الكهربائية المائية (حوالي ٣٩ مليار كيلووات / ساعة).

وكانت خطة أديس أبابا ترمي إلى زراعة ٩١ ألف هكتار (أي حوالي ٢١٧ ألف فدان) في حوض النيل الأزرق و٢٨.٤٠٠ هكتار (أي حوالي ٦٧ ألف فدان) في حوض نهر بارو وحتى الآن لم تقم أثيوبيا أيا من المشروعين لأسباب اقتصادية وسياسية في نفس الوقت، ونفذت فقط مشروعا زراعيا مائيا علي طول رافد النيل الأزرق «فينيشيا» بدأ استخدامه في ١٩٧٥ وهذا المشروع الذي يتضمن مساحة مروية يتيح أساسا لمحطتها الكهربائية المائية توليد ١٠٠ ميجاوات.

ولو تم تنفيذ خطة إقامة المنشآت المائية هذه في المنابع الأثيوبية للنيل لأدى ذلك إلى استهلاك ٤,٥ مليار متر مكعب من الماء سنويا، مما سيشكل بالطبع كارثة بالنسبة لمصر والسودان اللتين يواجهان أصلا مصاعب للحصول علي كل الماء اللازم لكافة مشاريعهما الزراعية.

ومما لاشك فيه أن الأزمة الاقتصادية الطاحنة، والحرب الأهلية، و«المجاعة» (وإن كانت مرتبطة بالنظام السياسي القائم) تحول دون تنفيذ التهديد الهيدروسياسي المتمثل في هذه المشاريع بالنسبة لمصر والسودان ومع ذلك فإن الوضع السياسي الإقليمي شديد التعقيد للغاية قد يسمح ذلك بالعثور على تمويل في مقابل عدد من التنازلات لمصلحة إحدى الدول التي تحاول فرض سيطرتها على البحر الأحمر أو النيل أو عليهما معا.

ومن جهة أخرى أعادت أثيوبيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل منذ بداية ١٩٩٠، ويبدو أن الدولتين عقدتا صفقة تنص على تقديم مساعدة إسرائيلية لبناء سلسلة من السدود على النيل الأزرق وروافده في مقابل موافقة أثيوبيا على السماح لليهود الفلاشا بالهجرة إلي إسرائيل ولما كانت الحكومة الأثيوبية (سواء حكومة منجستو أو التي خلفتها) قد احترمتا ما التزمتا به فإن النظام الأثيوبي يأمل في أن تتصرف الحكومة الإسرائيلية بنفس الطريقة وإلى أن يتحقق ذلك تبذل أثيوبيا جهودها لمنع أي مبادرة مصرية.

الهوامش :

(١) النيل والأنهار الأخرى الكبرى فى العالم

الأنهـــــار	الطـول (بالكيلو متر)	مساحات الصرف (بالكيلو متر المربع)	الفيضانات (١٠^{٩} متر مكعب)
النيل	٦٨٢٥	٣,١٠٠,٠٠٠	٨٤
الامازون	٦٧٠٠	٧,٠٥٠,٠٠٠	٣,٠٠٠
الكونغو	٤٧٠٠	٣,٧٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠
هوانج هو	٤٦٣٠	٧٧٠,٠٠٠	٢٠٠
ليكونج	٤٢٠٠	٧٩٥,٠٠٠	٤٠٠
نيجر	٤١٠٠	١,٩٩٠,٠٠٠	١٨٠
مسيسبى	٣٠٧٠	٣,٢٢٠,٠٠٠	٦٠٠
الدانوب	٢٩٠٠	١,١٦٥,٠٠٠	٢٠٠
زامبيز	٢٧٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠	٥٠٠
الراين	١٣٢٠	١٦٢,٠٠٠	٨٠

(٢) تم تصميم وبناء السد العالى بناء على تلك الحسابات .

(٣) حيث تتسبب النباتات الغزيرة فى تلك المستنقعات فى اقامة نوع من السدود الطبيعية فى العديد من أنحاء تلك المنطقة .

(٤) الطريق الآخر يدور حول أفريقيا من الغرب والجنوب وهو أطول نسبيا ، مما أفقده أهميته منذ حفر قناة السويس والتحسينات المتتالية التى أدخلت عليها .

(٥) يشمل ذلك اجمالى سكان الدول التسع فى الحوض "السياسى" للنيل ، ويعيش ١٣٧ مليونا و ٩٧٠ ألف فرد فى الحوض الهيدروجرافى الذى يحده خط تقاسم المياه ، ومن بين إجمالى هؤلاء الأفراد ، يوجد حوالى ٦٠ مليون مصرى ، أى نصفهم تقريبا ، ولذا بوسع مصر أن تطمح الى المركزية بالنسبة للعالم النيلى - السياسى .

(٦) يقول جاك بيرك : "بين الأسكندرية والخرطوم لا يوجد عدم تواصل جسدى أو بشرى ، بل تنوعات تدريجية ، وتوجه لونى نحو التأفرق ، فالسودان الشمالى بأسره يشعر أنه عربى وليس زنجيا ، وهو يرى نفسه أسمر حسب لغته وليس أسود أى زنجيا وهو ينكر أى مشاعر زنجية ويشيد بكبرياء بانتسابه للحجاز والمغرب ، ومذهبه المالكى هو مذهب الصعيد لأنه تلقاه من نفس الأولياء ، وتصوفه جاء من نفس "الأقطاب" ، والمهدى

ذاته كان ينتسب الى تقاليد الشمال – الغربي" ، جاك بيرك "الإمبريالية والثورة" في مصر : (باللغة الفرنسية) ، باريس ، مطبوعات جاليمار ١٩٦٧ ، ص ٦٨٨ .

(٧) فيما يتعلق بالنزاع الانجليزي المصري في ١٩٢٤ ، أصرت لندن على جلاء مصر من السودان التي كانت موجودة فيه في إطار الحكم الثنائي الإنجليزي المصري وعلى أن توافق مصر على أن يكون استخدام مياه النيل بلا حدود للري في السودان.

(٨) نقلا عن رسالة دكتوراه لمحمد على نجيب عنوانها : "الطبيعة القانونية للنزاع الانجليزي المصري المتعلق بالاستقلال المعلن في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، باريس ، ١٩٣٣ ، ص ٨٨ ، وجدير بالملاحظة أن هذا الخطاب لايزال ساريا في مصر بلا أي تغيير يذكر .

(٩) قوانين اقترحها السير روبرت هاو وصوت عليها المجلس الاستشاري للسودان الشمالي في ٩ مارس ١٩٤٨ .

(١٠) كان الوفد المصري بقيادة رئيس النظام العسكري ، اللواء محمد نجيب ، وهو أصلا من أم سودانية كما أنه خدم في الجيش المصري بالسودان .

(١١) أنظر في هذا الصدد مقال ج. برونييه "مصر والسودان (١٨٢٠ – ١٨٨٥) ، امبراطورية جاءت متأخرة أو استعمار متخلف في شرق أفريقيا؟" ، مجلة هيرودوت ، العددان ٦٥-٦٦ ، الفصلان الثاني والثالث ، باريس ١٩٩٢ .

(١٢) أنظر فيما بعد .

(١٣) خزان أسوان القديم المسمى أيضا الخزان الانجليزي استقبل المياه في عام ١٩٣٣ وسعته الكاملة ٥٫٣ مليار متر مكعب من الماء .

(١٤) لم تنته الحرب الأهلية الأولى التي نشبت في عام ١٩٥٥ إلا في عام ١٩٧٢ بعد التوقيع على اتفاقيات السلام المعروفة باسم "اتفاقيات أديس أبابا" بين قوات الأنيانيا وحكومة الجنرال النميري ، غير أن خروج حكومة نميري على نصوص تلك الاتفاقيات وتطبيق الشريعة كانا السبب في نشوب الحرب الأهلية الثانية في عام ١٩٨٣ .

(١٥) أنظر في هذا الصدد كتابي المعنون :

Le Jourdain dans le Conflict Israélo-Arabe, CERMOC - Beyrouth, 1993,

وكذلك الفصل الخاص بنهر الأردن في هذا المؤلف .

(١٦) أنظر أطروحتي المقدمة للمناقشة بجامعة باريس ٨ بسان دينى ، باريس ، أكتوبر ١٩٩١ تحت عنوان "جيوسياسية محور نهري كبير : النيل" .

(١٧) في ٢٩ أكتوبر دخلت اسرائيل سيناء ، وشنت قوات الطيران الغربية غاراتها ، على خمسة مطارات مصرية ، لشل سلاح الطيران المصري تماما ، وأنزلت فرق مظليين في بورسعيد .

(١٨) يجدر بنا أن نذكر مع ذلك أنه عندما قررت منظمة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين الى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية ، امتنعت انجلترا عن تأييد القرار ، بينما صوت الاتحاد السوفيتي لصالح القرار الذى كان بمثابة نقطة انطلاق النزاع العربي - الإسرائيلي المستمر حتى الآن .

(١٩) تتبنى هيئة الأمم المتحدة مفهوم "الحقوق المكتسبة" وتؤكد فى مذكرتها رقم 136-ECE-E de 1952 على احترام "الحقوق المكتسبة" الخاصة بمختلف الدول التى يمر بها نهر دولى ، أنظر فى هذا الصدد لوزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية "مصر والنيل" ، هيئة الاستعلامات ، مكتب باريس ، ١٩٨٢ .

(٢٠) أعلنت الوحدة المصرية السورية فى فبراير ١٩٥٨ تحت اسم "الجمهورية العربية المتحدة" ، فكانت أول تجربة حقيقية للوحدة العربية ، استقبلها الشعبان السورى والمصرى بحماس وساندها ٩٩٪ من الناخبين . غير أن الخلافات المتأصلة أدت للأسف الى انهيارها .

(٢١) كان عبد الناصر يخشى أيضا أن تؤدى المواجهة العسكرية مع الجمهورية السودانية المستقلة حديثا الى ترجيح كفة الأحزاب المناهضة لمصر ، مثل حزب الأنصار والمهدى المعارضين للهيمنة المصرية ، وذلك فى الانتخابات التشريعية التى كانت على الأبواب .

(٢٢) من المفترض أن العشرة مليارات المتبقية من متوسط الفيضان السنوى للنهر تضيع بالتبخر فوق بحيرة ناصر .

(٢٣) من الحجج التى تذرع بها الأمريكيون لسحب العرض الذى تقدموا به من قبل ، هناك بالذات عدم وجود اتفاق حول تقسيم المياه بين مصر والسودان .

(24) BETHEMONT J. - M. BAKRE - R. COMMERE - A. VANT. L'Egypte et le Haut-Barrage d'Assouan: de l'impact a la valorisation. Presses de L'Université de Saint-Etienne, 1980, p. 18.

(٢٥) المرجع السابق ، ص ١٩ .

(٢٦) تزرع الأراضى عموما بأكثر من محصول ، ولذا فإن المساحة المحصولية لا تكون دائما مساوية للمساحة المزروعة أو المستزرعة .

(٢٧) مصطفى القاضى : السد العالى بعد عشرين سنة ، المجلة الزراعية ، العدد الثانى ، فبراير ١٩٨٧

(٢٨) المعهد القومى للاحصاء والتعبئة : الموارد المائية وإمكانيات التوسع الزراعى فى مصر .

(٢٩) مصطفى القاضى ، المرجع السابق ، أنظر أيضا مختلف الإحصائيات والمطبوعات الصادرة عن وزارة الزراعة والمعهد القومى للإحصاء والتعبئة .

(٣٠) الواقع أن مجموع الأراضى المستصلحة فى تلك الفترة نفسها تبلغ حوالى ٢ر٢ مليون فدان ، ولم يمكن استزراع ٥٠٠ ألف فدان من المجموع وذلك للعديد من الأسباب أهمها سوء الاستصلاح ، وهذه النسبة المئوية من الفاقد كبيرة جدا خاصة إذا ما وضعنا فى اعتبارنا إجمالى تكلفة استصلاح الأراضى الصحراوية .

(٣١) البيانات المتعلقة بالتوسع الزراعى فى مصر مأخوذة عن مختلف مطبوعات المعهد القومى للاحصاء والتعبئة والمجالس القومية المتخصصة ، ومن بينها الدراسة المعنونة : السد العالى وآثاره ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(٣٢) بيانات مأخوذة عن مسح أجرته مصلحة الرى بمدينة الفيوم فى ربيع ١٩٨٩ ووزارة الرى والأشغال العامة ١٩٩٠ .

(٣٣) أنظر دينا ابراهيم جلال ، دور وتأثيرات المعونة الاقتصدية الأمريكية على اقتصاد مصر فى السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٣ ، دراسة تحليلية وتقييميه ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، مارس ١٩٨٧ ، وقد نشرت عدة مقاطع من هذه الدراسة فى ملخص جاء فى مجلة الأهرام الاقتصادى الاسبوعية .

(٣٤) دينا ابراهيم جلال ، المرجع السابق .

(٣٥) تقرير (YORK) يورك ، الأهرام ٣ أغسطس ١٩٨٣ .

(٣٦) مطبوعات المعهد القومى للاحصاء والتعبئة .

(٣٧) تقرير حول التنمية فى العالم ، ١٩٨٧ ، البنك الدولى ، واشنطن .

(٣٨) جمال حمدان ، شخصية مصر ، المجلد الثالث ، ص ٤١٧ .

(39) SHERIDAN D., L'irrigation promesses et dangers, l'eau contre la faim, L'HARMATAN, Paris, 1985.

(٤٠) ويشمل ذلك بالطبع كلا من الماء الصالح للشرب والماء المستخدم فى الصناعة والرى وإنتاج الكهرباء والملاحة .

(٤١) هذه النسبة المئوية ليست أعلاها فى حوض نهر النيل ، حيث يربو متوسط النمو السكانى على ٣٪

(٤٢) تقرير حول التنمية فى العالم ، البنك الدولى ، واشنطن ، ١٩٨٧ .

(٤٣) تقرير الهيئة المصرية للكهرباء . والأرقام الخاصة بعام ١٩٨٦ تعتبر دلالية فقط نظرا لأن أى تحقق بخصوصها لم يتم .

(٤٤) وفقا لحسابات وزارة الرى والدكتور جمال حمدان وجب التنبيه أن الجزء الأكبر من هذه المياه لا يمكن ضخها وبالتالى استعمالها .

(٤٥) خلال شهر يناير من كل عام تجفف الترع لتطهيرها ولمختلف عمليات الصيانة والتصليح وفى تلك الفترة يهدر حوالى ٤ مليارات من الأمتار المكعبة من الماء اللازم لتوليد الكهرباء وتأمين الملاحة النهرية ، ومنذ ١٩٨٧ - ١٩٨٨ أصبحت تلك الفترة تمتد أسبوعا أو اسبوعين لإدخار كم أكبر من الماء للرى .

(٤٦) استولى النميرى على السلطة فى ١٩٦٩ عن طريق انقلاب عسكرى ، وسرعان ما تصدى للحزب الشيوعى والنقابات والأنصار . وقد سعى الى عقد تحالفات جديدة فتقرب الى قوات المقاومة التى كانت تخوض الحرب فى الجنوب وقبل جوزيف لاجو ، رئيس حركة أنيانا عروض النميرى بإبرام اتفاق سلام فى مقابل حصول الأقاليم الجنوبية على استقلال ذاتى واسع النطاق ، وعلى عدة مشاريع تنموية والعديد من المناصب

القومية المسئولة لأهالي الجنوب . وقد جرت المفاوضات في فبراير ١٩٧٢ في أديس أبابا وشارك فيها بنشاط الدكتور بطرس غالي الذي كان آنذاك نائبا لوزير خارجية مصر . وقد عقد الاتفاق بعد فترة قصيرة وتوقفت الحرب حتى عام ١٩٨٣ .

(٤٧) هناك مرحلة ثانية للمشروع تسمى قناة جونجلي -٢ ، مقترحة من جانب PJCT (هيئة فنية كونت في إطار اتفاقيات ١٩٥٩ وتشمل ممثلين من كل دول الحوض ماعدا أثيوبيا) . وهو يرمي الى تهذيب اجمالي شبكة المياه "السودانية" للنيل الأبيض . الأوضاع الراهنة التي تحول دون استكمال قناة جونجلي -١ ، تؤجل عمليا أي أعمال تجرى في المنطقة ، وتشمل مواصفات جونجلي -١ :

– إجمالي الطول : ٣٦٠ كيلومترا .

– إجمالي كمية الماء التي تستعيدها قناة جونجلي ٤٫٨ مليار متر مكعب في السنة (أي حوالي ٥٪ من التصريف السنوي للنيل) ، مما يعني أن إجمالي إيراد النيل الإضافي عند أسوان سيكون ٤٫٢ مليار متر مكعب في السنة ، بعد ما سيفقده عن طريق التبخر .

– سيكون صافي المكسب بالنسبة للسودان ٢٫٣ مليار متر مكعب عند الخرطوم ، وبالنسبة لمصر ١٫٩ مليار متر مكعب في أسوان .

(48) COLLINS ROBERT O., The Waters of the Nile; Hydropolitics and the Janglei Canal, 1900-1988, Clarendon Press, Oxford, 1990, p. 318 .

(٤٩) المرجع السابق ، ص ١١٨ .

(٥٠) تم اكتشاف بترول في جنوب السودان . ولما كان النميري يواجه مصاعب مالية خطيرة فقد قرر نقل خام البترول المستخرج الى بورسودان مباشرة حيث يتم تصديره . وكان ينوي بناء معمل تكرير في كوستي (أو بورسودان) في مرحلة ثانية . وقد وجد الجنوبيون أن قرارات الخرطوم هذه إنما تقدم دليلا اضافيا على أنها تريد الإبقاء على سيطرة العرب المسلمين في الشمال على الأفارقة في الجنوب . وكان من الواضح للجنوبيين أن البترول شأنه شأن مياه النيل سيتجه نحو الشمال. وقد أدى نشوب الحرب الأهلية الثانية الى وقف العمل في المشروعين وحال دون أن يستخدم السودان (شماله وجنوبه) ثروات البلاد الكامنة في تحقيق التنمية.

(٥١) يشكل هذا الخط في الواقع الحد الشمالي للثورة المهدية ضد الوجود المصري في السودان .

(٥٢) في ١٥ مايو ١٩٠٢ ، تم التوقيع في أديس أبابا على اتفاقية خاصة بالحدود بين السودان المصري – الانجليزي وأثيوبيا وأريتريا ، بين المملكة المتحدة وأثيوبيا ، وبين بريطانيا وإيطاليا وأثيوبيا ، وفي المادة ٣ من تلك المعاهدة ، تعهد الإمبراطور مينليك ، ملك الملوك إزاء بريطانيا بألا يقيم أي منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يمكن أن تعوق تصريف مياه تلك المصادر في النيل ، إلا بالإتفاق مع حكومتي بريطانيا وحكومة السودان المصري – الإنجليزي .

(٥٣) أنظر الجزء الخاص بالقانون الدولي في هذه الدراسة .

(54) ALEME ESHETE. Egypt and the Conflict in the Horn of Africa 1941-1947, Addis Ababa University, 1984 .

• الجـــزء الـرابـع •

مـــــيـاه

الشـــرق الأوسـط

ومـــرحـلـة

الســـلام الراهـنـة

◆

يتعين عل الدول التى يعبرها نهر الأردن ، بما فى ذلك فلسطين الوليدة، أن تتوصل إلى حل لمشكلة نقص المياه المزمنة فى حوض هذا النهر. وبالطبع يجب أن تتفق هذه الدول أولا على تقاسم «منصف» للمياه المتاحة. وبما أن هذه المياه لا تكفى على أى حال لمجموع السكان وقطاعات الاستهلاك فى المنطقة فإن هذا التقاسم لن يقدم حلا نهائيا ويتطلب الأمر فى الواقع التفاوض حول تقاسم السيادة على موارد المياه المتاحة بين دول أصبحت على وشك الخروج من ٤٥ سنة من الحروب والرفض المتبادل. ويشكل هذا التفاهم حول تقاسم تلك المياه استهلالا لأى ضرب من ضروب التعاون بينهما وفى هذا المنطقة المشحونة بكم ضخم من الرموز التاريخية والدينية... الخ.

لن يقبل أى طرف، ولو رمزيا، ألا يتم الاعتراف له بحقوقه فى جزء من الموارد المائية الشحيحة. ونهر الأردن من أنهار الجنة. وترتبط بحيرة طبرية بشكل مباشر بتاريخ يسوع المسيح، كما سجلته الأناجيل، كما أضفت الطبيعة قدرا من القدسية على مياه نهر الأردن، شأنها فى ذلك شأن أرض فلسطين. بيد أن ضراوة النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وامتداده لسنوات طوال بلغ حدا لايمكن أن يتصور أحد أى حل لمشكلة المياه إلا عن طريق تقاسمها.

المياه فى اتفاقات السلام الإسرائيلية العربية الأخيرة :

تناولت مفاوضات السلام الحالية بين دولة إسرائيل والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بتوسع مشكلة تقاسم المياه الإقليمية وإدارتها المعقدة. وإذا كان قد تم التوصل،

على مايبدو، إلى اتفاق نهائى بين إسرائيل والأردن، فإنه لم يتحقق سوى تفاهم مؤقت بين إسرائيل والفلسطينيين. وفى كلتا الحالتين استغرقت المناقشات وقتا طويلا وكانت مضنية بشكل خاص وبينما كان المفاوضون الأردنيون والفلسطينيون متمسكين أولا بمعالجة قضية السيادة على الموارد المائية، كان الهدف الأول للمفاوضين الإسرائيليين استبعاد مشاكل الماء من الإطار السياسى للسيادة حتى تكون مقتصرة على الجانب التقنى فقط لتقاسم مورد طبيعى مشترك للدول المتاخمة لبعضها.

وتتميز الاتفاقات المبرمة بجانبين هامين ومجزيين بالذات لدولة إسرائيل ومع أن تلك الاتفاقيات تعترف بحقوق شرعية على المياه الإقليمية بالنسبة لمختلف الأطراف، إلا أنها لا تتعرض إطلاقا لقضية السيادة السياسية وفى جهة أخرى فإن التقاسم الذى تم الاتفاق عليه، خاصة فيما يتعلق بإسرائيل والأردن، ليس سوى اعتراف بالوضع القائم بعد فشل المفاوضات الأولى التى جرت فى الخمسينيات عن طريق وساطة الولايات المتحدة. وهكذا تم الاعتراف بمشروعية موقف إسرائيل إزاء استغلال المياه التى كانت تستحوذ عليها منذ بداية الستينيات، بينما كان العرب، وبالأخص الأردنيون يتهمونها «بسرقتها» والاستيلاء عليها بالقوة العسكرية. والواقع أن مشروع جونسون الشهير هو الذى تمت إزالة الغبار عنه وجرى إقراره مع إدخال بعض التعديلات الضئيلة الأهمية عليه.

فبمقتضى نصوص هذا الاتفاق اعترفت إسرائيل للأردن بخمسين مليون متر مكعب من الماء سنويا زيادة على استهلاكه الحالى وستساهم فى مشاريع مشتركة (سدود، قنوات ... الخ) بغية تزويد الأردن بمئة مليون متر مكعب إضافى فى السنة. ومن جهة أخرى يعترف البلدان بحقوقهما المشروعة على نهرى الأردن واليرموك وعلى طبقات المياه الجوفية فى وادى عربة وتتناول معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية بالتفصيل بعض النقاط المتعلقة بقضية المياه، والتى سنوردها بالكامل فى هذه الدراسة، بالرجوع إلى النص الفرنسى الذى وزعته سفارة إسرائيل فى باريس:

مقتطفات من معاهدة السلام المعقودة بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية، التى صدق عليه الكنيست فى ٢٥/١٠/٩٤ (ترجمة غير رسمية) [(١)].

المادة ٦ ـ الماء:

١ـ يتفق الطرفان المتعاقدان على الاعتراف بأنه يجب أن يتقاسما بشكل منصف التمتع بمياه نهرى الأردن وطبقة المياه الجوفية بوادى عربة وفقا للمبادىء الأساسية المتفق عليه بالمعايير الكمية والنوعية المعروضة فى الملحق رقم (٢) التى ستحترم وتطبق بالكامل.

٢ـ يعترف الطرفان بضرورة التوصل إلى حل عملى منصف ومتفق عليه بالتبادل بخصوص المشاكل المتعلقة بالماء، ويتعهدان معا على ألا تكون إدارة الموارد المائية لكل منهما وتنميتها مجحفة بأى حال من الأحوال بالنسبة لموارد الطرف الآخر لإدراكهما أن قضية الماء يمكن أن تشكل أساسا للتقدم والتعاون المتبادل.

٣ـ يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية لا تكفى لتلبية احتياجاتهما ويجب أن يتم الحصول على المزيد من المياه بأساليب متنوعة، بما فى ذلك فى إطار مشاريع التعاون الإقليمى والدولى.

٤ـ على ضوء البند الثالث، وبما أنه من المقرر أن التعاون فيما يتعلق بقضية المياه سيكون مجزيا للطرفين وسيسهم فى خفض نقص المياه عند كل منهما، وبما أنه من المقرر أن المشاكل الخاصة بمجارى المياه على امتداد الحدود المشتركة يجب أن تعالج إجماليا، مع إمكانية إجراء تحويلات من جانب من الحدود إلى الجانب الآخر، فإن الطرفين متفقان على البحث عن وسائل الحد من النقص لديهما وعلى التعاون فى المجالات التالية :

(أ) تنمية الموارد المائية القائمة وموارد جديدة، وزيادة المتاح فى الماء، ويشمل ذلك التعاون الإقليمى المشترك على الأساس المناسب مع الإقلال إلى أدنى حد من الخسائر من المياه على مدى مسار استخدامها؛

(ب) الوقاية من تلوث الموارد المائية؛

(جـ) التعاون المشترك للحد من نقص المياه؛

(د) نقل المعلومات، والبحوث والتنمية حول المواضيع المتعلقة بالماء ودراسة الامكانات

الموجودة بغية زيادة النمو واستخدام موارد مائية أخرى.

(هـ) تنفيذ تعهدات البلدين الواردة فى هذه المادة والمذكورة بالتفصيل فى الملحق.

والمسائل أكثر تعقيدا بين الفلسطينيين والإسرائيليين فلم يتم وضع أى اتفاق حول تقاسم الموارد المائية المشتركة، كما أن إجمالى القضايا التقنية البحتة تم إرجاؤها للمرحلة الثانية من المفاوضات التى يجب أن تتناول الوضع النهائى للأراضى الفلسطينية والتى بدأ التفاوض حولها فى مايو ١٩٩٦ وإذا كانت اسرائيل قد اعترفت للفلسطينيين بحقوق مشروعة فى مياه نهر الأردن والضفة الغربية، فذلك دون أن تتطرق لمسألة السيادة.

بيد أنه يتعين على الجميع تلبية الاحتياجات المائية المتزايدة باستمرار وذلك علاوة على ضرورة هذا التقاسم فعدد السكان يواصل تزايده بشكل طبيعى وعن طريق الهجرات، كما تستدعى أنماط الاستهلاك المزيد من المياه المتاحة، هذا فضلا عن أن «اقتصاديات السلام» ستكون حتما أكبر مما هى فى «زمن الحرب» حيث كانت طبيعة النزاع تتطلب فى المقام الأول إدارة النقص المزمن. وهناك عدة حلول مطروحة ومدروسة، كما أن بعضها يجرى تحقيقه ويمكننا تقسيم هذه المشاريع إلى ثلاث مجموعات. أولا : تحسين الاستخدام الراهن للمياه المتاحة مع الحد من تبديدها ومن تلوثها وتكثيف إعادة استخدامها. ثانيا : تنمية تقنيات جديدة : الأمطار الصناعية وتحلية مياه البحار وأخيرا ثالثا: نقل المياه الإقليمية من أحواض إلى أحواض أخرى.

وهناك مشروعان لنقل المياه قائمان منذ أمد طويل. أولهما وأقدمهما يتمثل فى نقل مياه النيل إلى فلسطين، وثانيهما مرتبط بشق مباشر بالمشاريع الهيدروليكية الأخيرة للحكومة التركية، ويرمى إلى نقل جزء من مياه جنوب شرقى الأناضول إلى الدول العربية فى الخليج وفى الشرق الأوسط، وإضافة إلى إسرائيل.

وكانت المنظمات الصهيونية قد فكرت فى بداية هذا القرن فى مشروع نقل مياه النيل. وقد تم التفاوض على مشروع اتفاقية فى ١٩٠٣ بين السلطات البريطانية فى مصر (اللورد كرومر) والمنظمة الصهيونية التى كان يقودها تيودور هرزل. وكان المشروع يقضى بنقل الماء

إلى سيناء حيث يتم تسكين أهالى يهودا. وكان أصحاب المشروع يفكرون فى ذلك العهد فى توجيه جزء من المياه التى كانت تصب أثناء الشتاء فى البحر الأبيض المتوسط دون أن تستخدم فى الزراعة إلى سيناء عبر ترعة الإسماعيلية وقناة السويس ويجب أن نلاحظ أن مصر لم يكن لديها أنذلك أى خزانات على نهر النيل كافية لتخزين كميات كبيرة من المياه وذلك لأن أول سد أقيم فى أسوان والمسمى السد الانجليزى ـ لم يكن قد شيد بعد. ولكن طبيعة العلاقات بين دولتى الانتداب، فرنسا و انجلترا، فى المنطقة لم تسمح بتحقيق هذا المشروع الذى قضت عليه الحرب العالمية الأولى.

وبعد ذلك بعدة عقود، اقترح الرئيس الراحل أنور السادات، مدفوعا بآمال السلام التى كان يستعد لعقدها مع إسرائيل، أن ينقل جزءاً من مياه النيل حتى القدس وأراضى النقب الزراعية. وقد اعترف الرئيس السادات بنفسه فى خطاب وجهه إلى ملك المغرب الحسن الثانى بأنه هو نفسه صاحب المشروع إذ جاء فيه «عرضت على رئيس الوزراء الإسرائيلى منح إسرائيل جزءاً من حصتنا من مياه النيل لتستخدم فى المساعدة فى تسهيل عملية إعادة توطين المستوطنين الإسرائيليين فى النقب بعد خروجهم من غزة والضفة الغربية.. ولكن بيجن رفض تحرير الأراضى العربية المحتلة »[٢]

ولعل الرئيس السادات كان قد اعتمد على الأرجح على دراسة أجراها المهندس الإسرائيلى اليشاكالى[٣] بشركة تاحال المكلفة بإدارة مياه الدولة العبرية والتى تولى رئاستها بعد ذلك ببضع سنوات. وكانت هذا الدراسة تتعلق بإمكانات حل مشكلة المياه فى إسرائيل والأراضى المحتلة والأردن فى إطار تعاون مائى يتيح بالأخص نقل ١٪ من متوسط ايراد النيل، أى ٨٤٠ مليون متر مكعب فى المتوسط فى كل سنة إلى إسرائيل.

وحالت المعارضة الشديدة من جانب قطاع عريض من المجتمع المصرى، وأيضا من جانب أثيوبيا والسودان دون أن يستمر السادات فى تحقيق غايته.

وعلى الصعيد الداخلى كانت مقاومة المشروع شديدة جدا وسط المثقفين، وأيضا بين جانب كبير من رجال السياسة، والأخطر من ذلك من جانب العسكريين أيضا وفقا لما أورده مؤلفو كتاب «حروب المياه»[٤] الذى نقلوا أن أجهزة المخابرات الأمريكية علمت بأن هناك

استعدادات تجرى لتنفيذ انقلاب عسكرى ضد الرئيس السادات، ردا على مشروعه الخاص بنقل جزء من مياه النيل إلى اسرائيل. ويقال أن الرئيس السادات أجاب قائلا، عندما أخطره بذلك رئيس جهاز المخابرات الأمريكية شخصيا أنه لا يمكنه أن يتصور أن «جيشه» الذى أكسبه تقدير واحترام الجميع له، «بتمكينه» من «كسب» حرب ١٩٧٣ ضد جيش إسرائيل «الذى لايقهر»، يمكن أن يتآمر ضده. وكان يكرر نفس الخطاب لكل المتحدثين معه من المصريين أو الأجانب مؤكدا أن «جيشه» لايمكن أبدا أن يسقطه وقد تعين على أحد أكثر المقربين منه وهو وزير الدفاع السابق الفريق عبدالحليم أبو غزاله أن ينبهه بأنه من المحتمل ألا يكون بمقدرته ضمان ولاء الجيش إذا ما أوضح ضباط «متآمرون» لرجالهم أن هدف الانقلاب هو «الحيلولة دون أن تستولى إسرائيل على مياه النيل»[٥]، لكى يتراجع السادات عن مشروعه وقد ساعده فى ذلك مناحم بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلى آنذاك الذى كتب إليه ردا على الشروط التى وضعها «أن القدس وأمن اسرائيل ليسا قابلين للمبادلة بمياه النيل»[٦].

واتسم رد فعل الحكومة الأثيوبية بالشدة ضد المشروع الساداتى بالتمسك بضرورة حصول مصر على موافقة مجموع الدول التى يمر بها النيل وأن الأمر يتعلق بنقل مياه النيل خارج حوض صرفه. وأكدت أثيوبيا على احتياجاتها هى من المياه وعلى مشاريعها الهيدروليكية الخاصة بها للحيلولة دون أن تحقق القاهرة أهدافها ووجهت أديس أبابا فى مايو ١٩٨٠ مذكرة إلى الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية اتهمت فيها مصر بمحاولة نقل مياه النيل إلى خارج «حوض الصرف الدولى» للنهر، دون أن تستشير قبل ذلك الدول المعنية الموقعة على اتفاقية ١٨٩٧ وأوضحت أثيوبيا فى مذكرتها أنها «تحتفظ لنفسها بحق استخدام مياه النيل الأزرق كيفما يروق لها».

الجاب فى خدمة الاستراتيجية الشرق أوسطية لتركيا: خطوط أنابيب السلام:

والمشروع الثانى أحدث، وهو يعود إلى أقل من عشر سنوات ويتمثل فى توجيه جزء من مياه جنوب شرقى الأناضول إلى دول الشرق الأوسط والخليج ولو تم إقراره لأتاح بذلك على الأرجح الفرصة لتقديم حل تقنى مثير حقا للإهتمام غير أن النزاعات بين شعوب المنطقة تبلغ

حدا يجعل من المستحيل النظر إلى الحلول التقنية دون اعتبار لما قد يختفى وراء ها من نوايا سياسية. وعليه فإن مصير هذا المشروع ستحدده أولا الاعتبارات السياسية.

فالأمر يتعلق بالنسبة لتركيا باستخدام ثروتها المائية للتدخل بشكل مباشر فى شئون المنطقة وفرض نفسها كقوة عظمى لا مفر منها فى عملية اعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط ، والتى تسارعت مع نشوب حرب الخليج فقد اثبتت المياه أنها سلاح ووسيلة فعالة فى خدمة مثل هذه الاستراتيجية. وعليه تقترح أنقره نقل الماء إلى عموم المنطقة(٧) بفضل الخزانات الكبيرة المقامة فى أنهار جنوب شرقى الأناضول، وتزويد تلك الدول بمنتجات زراعية وغذائية بفضل المساحات الكبيرة التى يرويها مشروع الجاب، مما يمهد السبيل لاسترداد مركزها كدولة كبرى فى المنطقة بعد أن فقدته مع تمزق أوصال الامبراطورية العثمانية ونشأة الدول العربية المستقلة.

وتمثل الثروة المائية بالذات احدى أدوات الدولة التركية. ففى عام ١٩٨٦ أعلن الرئيس السابق تورجوت أوزال عن مشروعه المسمى «خطوط أنابيب السلام» على أن يستخدم خطان للأنابيب لنقل مياه نهرى سيحان وجيحان(٨) . إلى الدول المشترية بسعر ١,٥ دولار للمتر المكعب(٩) وينقل الخط الأول البالغ طوله ٢٦٥٠ كيلو مترا ٣,٥ مليون متر مكعب فى اليوم من الماء الصالح للشرب إلى سوريا والأردن وفلسطين وإسرائيل وطول الخط الثانى ٢٩٠٠ كيلو مترا وطاقته اليومية ٢,٥ مليون متر مكعب لتزويد سوريا والعراق والكويت والعربية السعودية والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية وعمان بالماء ويبلغ إجمالى ذلك ٢,٢ مليار متر مكعب سنويا، بينما تتكلف العملية ١٩ مليار دولار ثابت بسعر ١٩٨٨ وبذلك يصل المتر المكعب من الماء إلى كل بلد بتكلفة متوسطة قدره ٦٠ إلى ٧٠ سنتا.

وإلى جانب الرغبة فى الاضطلاع من جديد بدور جيوسياسى حسام فى المنطقة، فإن المسألة تتعلق أيضا بمقايضة الماء بالبترول ولنذكر فى هذا الصدد أن تركيا تستورد ٥٠٪ من احتياجاتها السنوية من الطاقة وأن ٢٥٪ من إنتاجها من الكهرباء يتوقف على وقود مستورد من الدول العربية(١٠) ، وأن فاتورة مشترياتها من النفط فى عام ١٩٩٠ بلغت ٣,٥ مليار دولار(١١) وترجع مشاركة تركيا بنشاط فى المفاوضات المتعددة الأطراف حول السلام فى الشرق الأوسط، إلى تمسكها بإنجاح استراتيجيتها الهيدروسياسية الخاصة الرامية إلى

الاضطلاع بدور الدولة الكبرى اقتصاديا وسياسيا وهى تثابر على المشاركة فى المفاوضات الخاصة بالمياه وتحمل معها فى حافظتها اقتراحات محددة، ألا وهى مياه أنهار جنوب شرقى الأناضول.

وكان رد الفعل العربى متلطفا فى بداية الأمر، ولكنه مال بعد ذلك إلى رفض مشروع «خطوط أنابيب السلام» هذا الذى أخذوا عليه ثلاث عواقب خطرة : تبعية إضافية لدولة غير عربية؛ وعدم وضع حقوق سوريا فى مياه دجلة والفرات فى الاعتبار؛ وأخيرا إدماج إسرائيل بشكل نهائى فى خريطة الشرق الأوسط ، مما سيحول تركيا إلى الدولة الإقليمية الكبرى على حساب الدول العربية فى المنطقة.

بل إن بعض الدول العربية فضلت طلب المياه من إيران لا من تركيا وذلك رغم تاريخ العلاقات بين الدول العربية وإيران من جهة وتطلعات طهران الجيوسياسية من جهة أخرى. وهناك مشروع أول لتوريد المياه تم عقده بين إيران وقطر وسينقل خط الأنابيب هذا البالغ طوله ألفى كيلو متر، من بينها ٢٠٠ كيلومتر تحت سطح البحر، الماء الذى يتم ضخه من نهر قارون عند مصبه فى شط العرب، إلى قطر وستبلغ تكاليفه حوالى ١٣ مليار دولار تتكفل قطر بدفعها.

تحلية مياه البحار :

أصبحت تقنية تحلية مياه البحر منتشرة نسبيا سواء فى العالم أو فى دول الشرقين الأدنى والأوسط. غير أن التوسع فى استخدام هذه التقنية سيستغرق وقتا طويلا بسبب تكلفة إنتاجه التى تتراوح بين دولارين وعشرين دولارا للمتر المكعب، وهى مرتفعة للغاية بالمقارنة مع تلكلفة استغلال الموارد المائية الكلاسيكية.

وقد وقع اختيار العديد من دول الخليج على ذلك الحل. ولكن فيما يتعلق بشعوب نهر الأردن، بما فى ذلك الإسرائيليين، سيظل هذا النوع من المشاريع فى حدود متواضعة للغاية طالما لم تتوصل التكنولوجيا إلى الحد من تكلفة الإنتاج.

ومع ذلك هناك حاليا حوالى ٧٥٠٠ منشأة لتحلية مياه البحار فى العالم تعالج سنويا مايتراوح بين ٤و٨ مليارات من الأمتار المكعبة.

وفى دول الخليج كانت هناك ٤٥٠٠ محطة لتحلية مياه البحر فى عام ١٩٩١، نصفها فى العربية السعودية وإجمالى إنتاجها ١.٤ مليار متر مكعب من الماء فى السنة، أى إيراد نهر الأردن تقريبا. وكانت العربية السعودية تنتج ٢٣ ألف متر مكعب من الماء العذب فى اليوم. وهى تنتج اليوم ٢.٥ مليون متر مكعب فى اليوم أى حوالى ثلث إجمالى الإنتاج العالمى. وقد استثمرت المملكة السعودية ملياري دولار فى إقامة محطات تحلية جديدة فى جدة وجوبيل وينبع [١٢]. لكى تتوسع إلى حد كبير فيما يتوافر لديها من مياه عذبة.

ولم تغفل إسرائيل، من ناحيتها، انتاج الماء العذب بتحلية مياه البحر وقد استهلت ذلك فى ١٩٦٥، وأقامت ٣٥ وحدة للتحلية [١٣] تنتج حوالى ١٨ مليون متر مكعب فى السنة [١٤].

الهوامش :

(١) ترجمة حرة من النص الفرنسي .

(٢) عبد التواب عبد الحي ، النيل والمستقبل ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ص ١٤٤-١٤٥ .

(٣) إليشا كالي ، الماء والسلام ، ترجمة عربية صادرة عن مركز الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٩١ .

(4) BULLOCH J. & DARWISH, op.cit., p. 83 .

(٥) المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٦) مجموعة الرسائل المتبادلة بين أنور السادات ومناحيم بيجين منشورة في كتاب كامل زهيري "النيل في خطر" - كتاب الأهالي رقم ١٧ - القاهرة ١٩٨٩ .

(٧) يبدو أنه تم التوقيع على اتفاق تركي سوري في ١٩٨٨ يقضي بأن يشيد الدولتان خزانا مشتركا على نهر الفرات في سوريا في مقابل تعهد سوريا بشراء منتجات زراعية تركية قيمتها مئة مليون دولار كل عام . أنظر في هذا الصدد مؤلف نبيل سمان : حرب المياه من الفرات حتى النيل ، اسم دار النشر وسنة صدور المؤلف غير واردين على الغلاف أو داخله .

(٨) ويعني ذلك استخدام ٦ ملايين متر مكعب في اليوم من مياه نهري سيحان وجيحان الذين تبلغ طاقتهما ١٦ مليون متر مكعب في اليوم ، وقد شاءت الطبيعة ألا يتعين على الأتراك تقاسم مياه هذين النهرين مع أي طرف آخر ، فهما يتغذيان بالأمطار وذوبان الثلوج ويصبان في البحر الأبيض المتوسط .

(٩) ويعادل هذا السعر ثلث تكلفة تحلية المتر المكعب من ماء البحار .

(١٠) ستنخفض بالطبع تلك النسبة المئوية بمجرد تشغيل مجموع المحطات الكهربائية المائية المزمع إقامتها وفقا لمشروع الجاب .

(11) Beschorner Natasha, op.cit., pp. 50-51 .

(12) BULLOCH J. & DARWISH, op.cit., p. 158.

(١٣) تعمل ثماني محطات بالتبخير و ٢٣ بالضغط الأوزموزي الى جانب ٤ محطات تجريبية .

(14) BULLOCH J. & DARWISH, op.cit., p. 144.

خاتمــة

السياسة المائية فى ظل السلام:

منذ مؤتمر مدريد الذى افتتح عملية السلام فى الشرق الأوسط وبالأخص منذ سبتمبر ١٩٩٣، يتفاوض العرب والإسرائيليون بنية الصمود والمقاومة حول تقسيم الأراضى والسيادة فى إطار سلام شامل. وكما أوضحنا آنفا فإن تقاسم الموارد المائية المشتركة وإدارتها واستغلالها تشغل حيزا كبيرا فى تلك المفاوضات. ولكى نفهم فحوى المحادثات والمشاريع التى يدور حولها التفاوض يتعين أن نستعرض الوضع الراهن ونتعرف على ماهو متاح لكل دولة فى المنطقة وماهو استهلاكها فى المياه، خاصة بالنسبة للأراضي المحتلة فى غزة والضفة الغربية.

وهنتاك ثلاث قضايا موضع التفاوض:

ـــ السيادة على الموارد المائية القائمة ومنها بالأخص سيادة سوريا على منابع نهر الأردن.

ـــ تقاسم تك تلك المصادر واستغلالها: فسيادة سوريا على أعالى نهر الأردن يجب ألا تحول دون استخدام إسرائيل لمياه روافد هذا النهر.

ـــ حلول إقليمية تشمل اللجوء إلى أحواض أخرى مثل حوض الفرات وحوض النيل.

وتتناول المفاوضات الراهنة ثلاثة جوانب للمسألة يمكن تلخيصها فى: السيادة، والتقاسم، والتعاون.

وفيما يتعلق بالسيادة يتعين أن نعرف ماهى الأراضى التى ستظل تحت السلطة الإسرائيلية، وماهى تلك التى ستنتقل إلى السلطة العربية سواء كانت فلسطينية أو سورية أو لبنانية أو أردنية، وستتوقف سيادة هذه الدولة أو تلك على الموارد المائية على رسم الحدود. والوضع الخاص بالجولان يلخص وحده مدى تعقد المشكلة. فهذه الهضبة تشتهر بمزاياها العسكرية الهائلة إذ أنه يمكن رؤية العاصمة السورية دمشق من مرتفعاتها وإطلاق النيران عليها، هذا من جانب، ورؤية وادى نهر الأردن والمستوطنات الإسرائيلية ومعاملتها بالمثل من الجانب الآخر. فقبل عام ١٩٦٧ كانت مدافع المصفحات السورية المتمركزة فوق الجولان مصوبة مباشرة نحو مستوطنات الجليل، وبعد ١٩٦٧ أصبحت دمشق، العاصمة العربية على المرمى المباشر للمدافع الاسرائيلية المنصوبة على مرتفعات الهضبة. وبالطبع ليست هناك أبدا حاجة اليوم للمرتفعات لضرب مناطق العدو. فقد أثبتت ذلك بلا أى مجال للشك صواريخ سكود التى أسقطها صدام حسين فى قلب الأراضى الإسرائيلية أثناء حرب الخليج الأخيرة. غير أن جميع الخبراء الاستراتيجيين فى العالم سيقولون إن المرتفعات تشكل دائما ميزة استراتيجية كبيرة. فالمسألة تتعلق بالمقاييس الجغرافية وبالتالى بالمدى الذى تصل إليه النيران. فإذا كانت التضاريس ذات أهمية دنيا بالنسبة للمسافات الطويلة فإن المسافة بين موقع الرامى والهدف تكون مهمة للغاية بالنسبة للأسلحة ذات المدى المتوسط أو القصير. وبالطبع فإن تلك الاعتبارات هى التى تدفع كلا من الطرفين السورى والاسرائيلى إلى التمسك بشدة بمرتفعات الجولان. والناحية الرمزية لها اعتبارها على الأرجح بقدر أكبر لدى سوريا من المصلحة الاستراتيجية. ومن الواضح بالطبع أن المسئولين فى دمشق الحريصين للغاية على مدى تأثير الكلمة والرمز، لايمكنهم أن يتصوروا إطلاقا التنازل للدولة الإسرائيلية عن أى شبر من الأراضى التى يعتبرونها حقا لهم. وباختصار، يمكننا أن نقول أنه لايمكن توقع أى سلام إسرائيلى ـ سورى دون استعادة دمشق

لسيادتها الكاملة على الجولان. ولذا فالقضية المطروحة هى معرفة شروط وعواقب ذلك خاصة على صعيد السياسة المائية.

ومن الممكن أن نتوقع ترتيبات أمنية متبادلة، فى ظل السلام، تقلل من الميزة الاستراتيجية لمرتفعات الجولان، غير أن المشكلة تترتب عليها مشكلة أخرى ألا وهى الموارد المائية. وبعبارة أخرى إذا ماقبلت إسرائيل بالتخلى عن هضبة الجولان فسيتعين عليها التخلى أيضا عن سيطرتها على منابع. بانياس واليرموك والحاصبانى إذا ما انسحبت من جنوب لبنان. وسيعنى ذلك فى أسوأ الأحوال الوقف التام لجريان مياه تلك الأنهار نحو أجزائها السفلى، كما أنه سيعنى فى أحسن الأحوال إجراء تخفيض جوهرى فى كم المياه التى ستواصل تدفقها نحو الأجزاء السفلية من تلك الأنهار. ولذا يتمثل الأمر بالنسبة للدولة العبرية فى مقايضة الاعتراف بالسيادة السورية على الجولان بحق مقصور عليها فى استخدام مياه أعالى نهر الأردن، والحل قابل للتصور تماما، ومن الممكن أن تقبل سوريا تأجير هذه المنابع لإسرائيل لمدة ٩٩ سنة. كما أنه ليس من المستحيل اللجوء إلى حلول أخرى، وأن كانت قلة الماء المتاح تحد من إمكانات المناورة، فالأمر يتعلق بتقاسم ثروة طبيعية شديد الندرة بين دول أبعد من أن يكن بعضها للبعض أى مشاعر صداقة حقيقية.

وستثور المشكلة بمزيد من التعقيد بين الاسرائيليين والفلسطينيين،، لأن كل تقاسم للموارد المائية ـ سواء كانت جوفية أو نهرية ـ سيعنى بالضرورة تخفيض كم المياه المتوافر حاليا لدى إسرائيل التى تستغل حاليا كل المياه المتاحة تقريبا، أيا كان مصدرها.

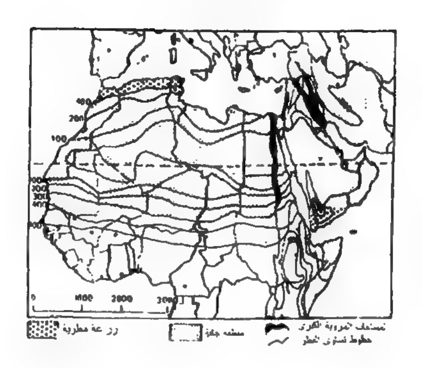
ويبدو أن الانسحاب من الأراضى المحتلة سيحرر جزءا من المياه التى يستهلكها المستوطنون. ولعل التعاون بقدر كبير أو قليل من الكثافة بين

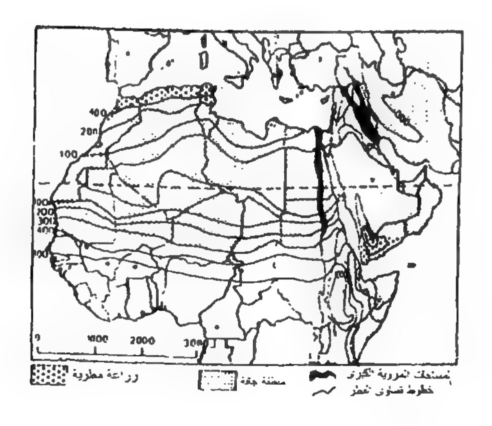
الطرفين قد يؤدى إلى استغلال مشترك للمياه، ولكن الفارق الشاسع فى إمكانية الحصول على هذا الماء يجعل من الصعب تصور الأمور بهذا القدر من التفاؤل.

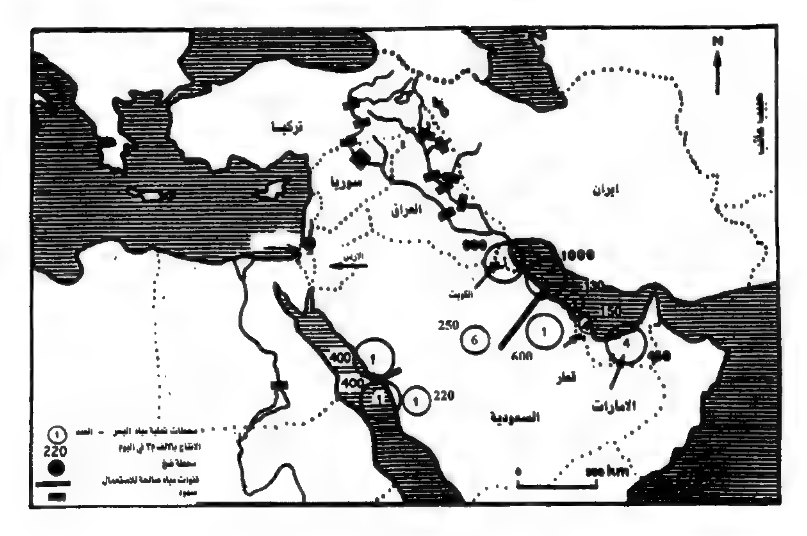
وأيا كان تطور العلاقات بين مختلف الدول المتاخمة لبعضها فى حوضى نهرى الأردن والليطانى، فإن التوصل إلى حل يشمل نطاقا أوسع ويخص مجموع بلدان منطقة الشرق الأوسط، يبدو لامفر منه لمواجهة ضرورتين: تجاوز مصاعب تقاسم الموارد المحدودة باستمرار بين شركاء كانوا متحاربين حتى وقت قريب وتلبية الاحتياجات الناجمة عن عدم التوازن المحلى بين الإمكانات، والديموغرافيا، وتطور أنماط الاستهلاك.

لما كان جنوب شرقى الأناضول بمثابة خزان المياه بالنسبة لسوريا والعراق، فلا يمكن تصور أى شيء بدون موافقتهما. وبعبارة أخرى، فإن نهر الفرات الذى يجتاز الحدود بين تركيا وسوريا والعراق يفرض على تلك الشعوب الثلاثة والشعوب الأخرى فى المنطقة اختيارات هيدروسياسية تتجاوز مجرد المسائل المتعلقة بمدى صلاحية تنفيذها تقنيا.

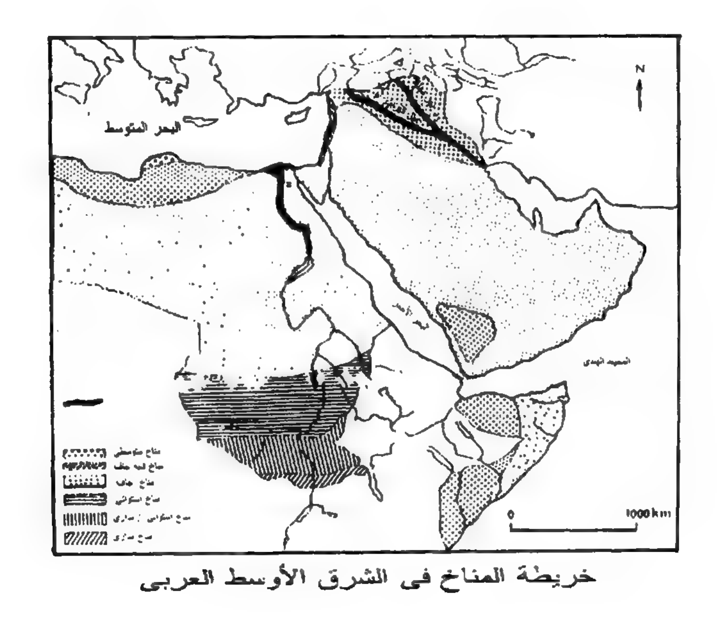
◆ ملحق الخرائط ◆







ادارة المياه في بلدان الشرق الاوسط

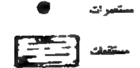


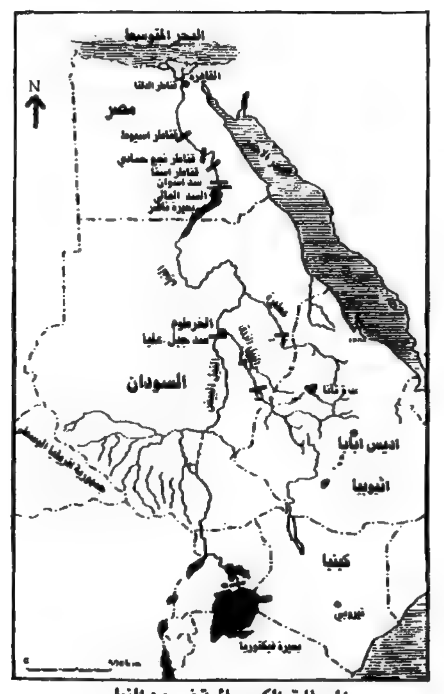
خريطة المناخ فى الشرق الأوسط العربى

شمال

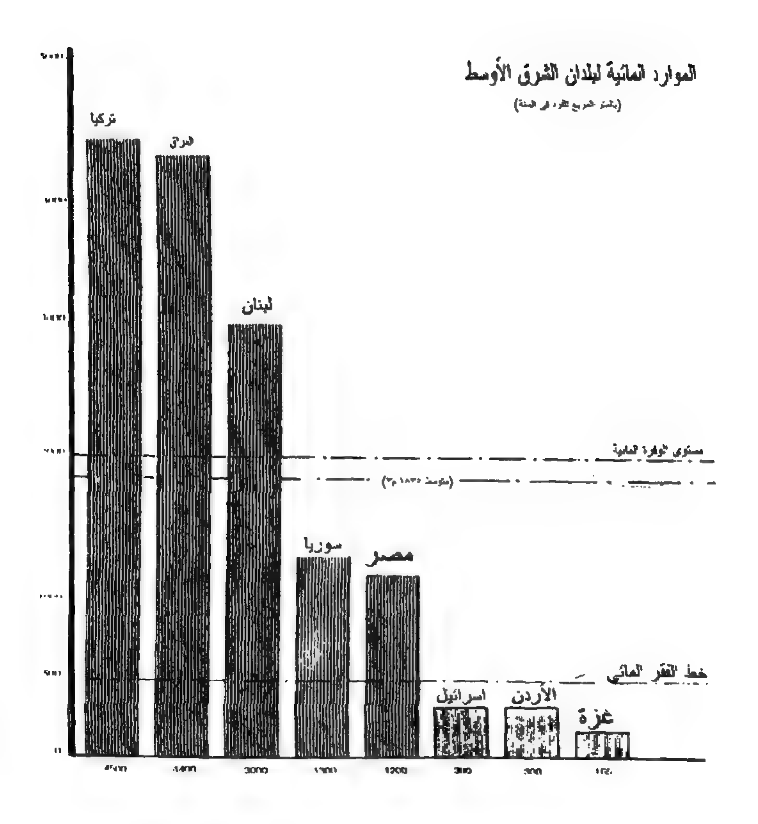
0

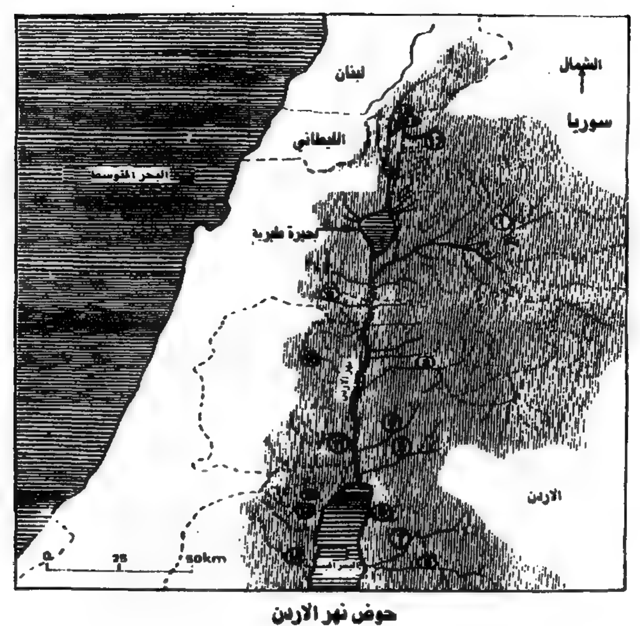
5km





المحطات الكهرومائية في مدن النيل


الموارد المائية لبلدان الشرق الأوسط
تركيا
العراق
لبنان
مستوى الوفرة المائية
(متوسط ١٨٣٥ م٣)
سوريا
مصر
خط الفقر المائي
اسرائيل
الأردن
غزة
3000
1200



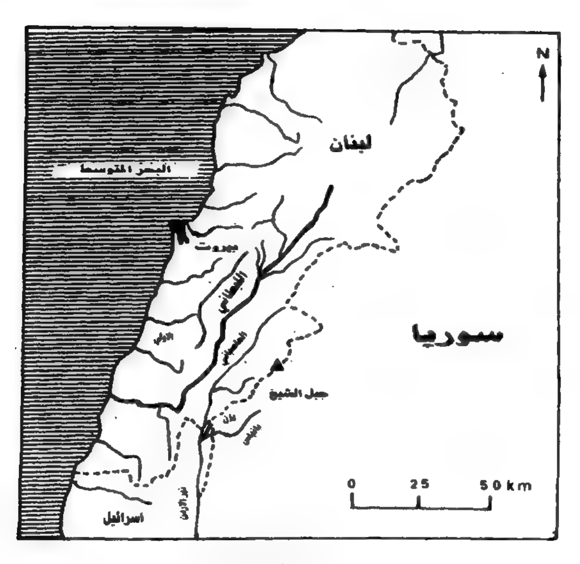
حوض نهر الاردن

نهر الاردن و روافدة

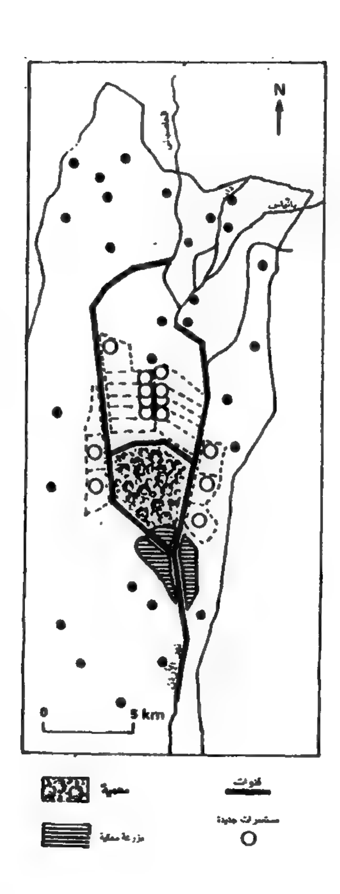
وادي العربة –٢ – اليرموك –٣ – الزرقاء –٤ – وادي ضرين –٥ – وادي النصرية –٦ – ٧ – الموجيب –

٨ – الموجيب –٩ – نهر جالود –١٠ – نهر الفارعة –١١ – العوجة –١٢ – ١٣ – وادي الفرجة –١٤ – وادي قطر –

١٥ – الحاصباني –١٦ – الدان –١٧ –

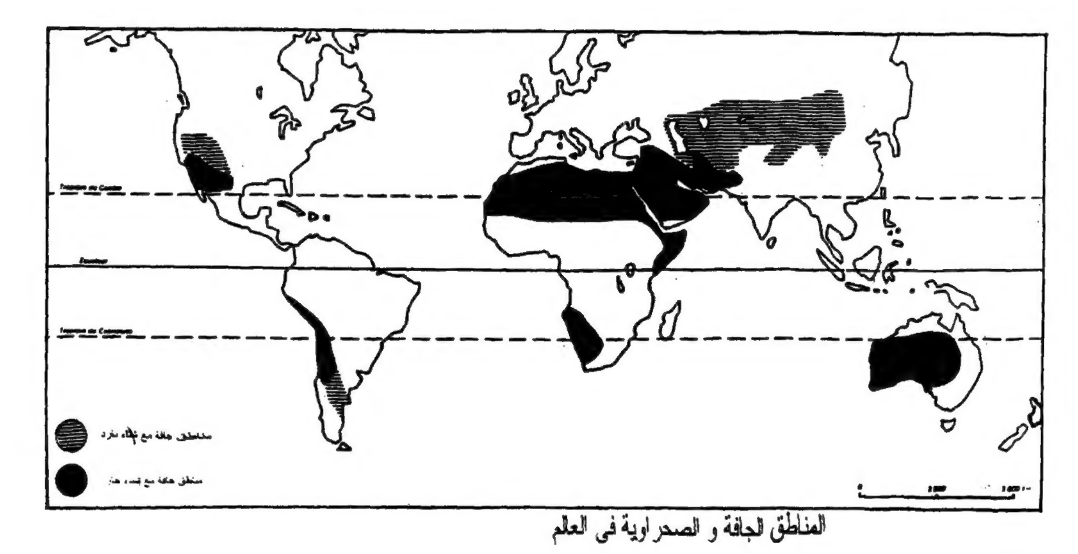


مجرى نهر الليطاني في لبنان


N
0
5 km
قنوات
محمية
مستعمرات جديدة
مزرعة محلية

الزراعة المروية في بلدان الشرق الأوسط

انهر و واحات



المناطق الجافة و الصحراوية فى العالم

المؤلف

حبيب عائب

• تونسى الجنسية. ويعمل استاذ محاضر فى جامعة باريس ٨ بقسم الجغرافيا، ومعار حاليا للعمل بالـ CEDEJ بالقاهرة لمدة سنتين.

• حاصل على درجة الدكتوراة فى الجغرافيا السياسية فى موضوع جيوسياسة وادى النيل من جامعة باريس ٨ تحت إشراف البروفسير ايف لا كوست.

• من مؤلفاتة: ـ

١ - نهر الأردن فى الصراع العربى الاسرائيلى (بالفرنسية) دار نشر سيرموك، بيروت ١٩٩٣.

٢ - شارك فى قاموس الجغرافيا السياسية بالفرنسية، تحت إشراف ايف لاكوست طبعة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥.

٣ - كتب مجموعة من المقالات الأكاديمية عن المياه والنزاعات والأمن فى المنطقة العربية بمجلات هيرودوت، والعالم الثالث الفرنسيتان.

رقم الايداع ٩٥٣٤/ ١٩٩٦
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 227 - 045 - 5

مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب

هذا الكتاب

منذ عقدين ويزيد أصبحت المياه محوراً رئيساً من محاور الخطابين السياسى والأمنى فى منطقة الشرق الأوسط، وغدت فى السنوات الأخيرة أحد دوائر العمل السياسى والديبلوماسى بين وحداته الدولية. وزادت أهمية النقاش العام بين النخب السياسية فى الأقليم حول المياه، بعد أن تناولت الصحف السيارة، والمجلات الأكاديمية، والبحوث، والمقالات المشاكل السياسية، والأمنية، التى تترتب على النزاعات حول الموارد المائية، وتحولها إلى أحد أوراق الضغط لدى بعض الدول ازاء جيرانها المشاركين لها فى مصادر الأنهار، أو شواطئها ومصباتها. وتكاد لاتخلو النزاعات السياسية فى المنطقة من بُعد مائى.

وثمة اتجاه غالب يسود الكتابات السيارة حول المياه يركز على محورى الندرة المائية، واحتمالات الصراعات المسلحة بين دول المنطقة، وترتيبا على ذلك ثمة شعار شائع مفاده أن المياه هى مصدر رئيسى للحروب القادمة. ومن ناحية أخرى تعتمد هذه الكتابات على بعض المصادر المعلوماتية الشائعة، دونما فحص وتدقيق للمعلومات. ويبدو أن هذا المنحى من الكتابة الاعلامية، هى جزء من ظاهرة أعم تتمثل فى المعالجات السريعة والمبتسرة لأغراض الاستهلاك الاعلامى اليومى، فضلا عن سيطرة لغة الدعاية والسجال السياسى بديلا عن ممارسة أكاديمية رصينة. والدراسة التى يقدمها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للباحث التونسى العربى حبيب عائب، هى دراسة أكاديمية جادة فى الحقل الجيوسياسى، وتتناول الأبعاد المختلفة للمياه فى المنطقة من الزوايا الطبيعية والقانونية والسياسية وتناقش وتحلل القراءات الخاطئة لخريطة المنطقة والمعرفة المبتسرة بالمعطيات الهيدرولوجية الاقليمية ومن ناحية أخرى تغوص الدراسة فى فحص المعلومات والمؤشرات الرقمية الشائعة. والكتاب الذى نقدمه بين يدى القارىء التزم بقواعد المنهج العلمى فى تحليله، وتدقيقة للمعلومات والمعطيات المختلفة نظراً لأن المعرفة السيارة والمغلوطة بمعطيات النزاعات فى المنطقة، والرافعة لشعارات الدعاية السياسية لم تعد صالحة للتعامل مع عالم بالغ التركيب، ولم يعُد يأبه بالكوارث التى تترتب على نمط من الكتابات المبسطة، والمخلة التى تقود دومًا إلى تفاقم الاختلالات فى الرؤى والسياسات والعمل.

رئيس التحرير

مطابع الأهرام التجارية - قليوب